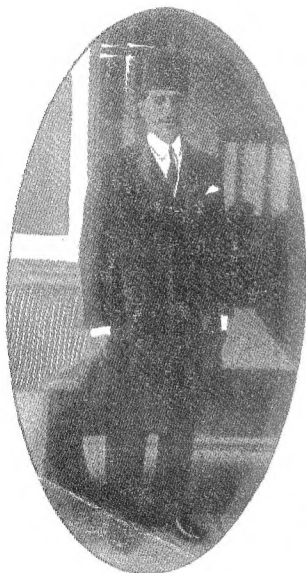




مركز وثائق
وتاريخ مصر المعاصر

٣٧



المعتدلون السياسة المدنية

0121551



Bibliotheca Alexandrina

دور - دور
محمد محمود باشا

ماجدة محمد حمود



مركز وثائق وتاريخ عصر المعاصر

إشراف: أ.د. يوفان لبيب رزق
مدير التحرير: خلف عبد العظيم الميرسي

الإخراج الفني : الحبيبة حسين

الإشراف الفني : مراد نسيم

المُعْزِلُونَ فِي السِّيَاسَةِ الْمِصْرِيَّةِ

دراسة في دور محمد محمود باشا

تأليف:

ماجدة محمد حمود



مركز الدراسات والبحوث الإسلامية

١٩٩٢

تقديم

قضية المعتدلين والمتطرفين استمرت تشغل الحركة السياسية المصرية منذ أن نشأت الحركة الوطنية في مطلع القرن وحتى عام ١٩٥٢ ٠٠ وقد سبق للسلسلة أن تناولت في إطار دراسة « المعتدلون في السياسة المصرية » شخصية إبراهيم الهلباوى للدكتور أحمد الشربيني ٠٠

فبينما كان يمثل الحزب الوطنى بزعامه كامل وفريد تيار التطرف كان حزب الأمة بقيادة تلاميذ الشيخ محمد عبده يمثل تيار الاعتدال ٠٠ هذا قبل الحرب الأولى ٠٠

وبينما كان يمثل الوفد تيار التطرف بعد ١٩١٩ كان الاحرار الدستوريون يمثلون الاعتدال في نفس الفترة ٠٠ وينبغى هنا التنبيه الى مجموعة من الحقائق :

١ - ان الاعتدال والتطرف هنا كان مقصودا به موقف الجماعة السياسية من القضية الوطنية ٠٠

٢ - ان التوصيف صدر أكثر ما صدر عن دار المندوب السامى
البريطانى وقد حفلت الوثائق البريطانية بتوصيف الاحرار بالـ
Moderates وبتوصيف الوفديين بالـ Extremists

٣ - انه بينما حظى التيار الوطنى الذى تم توصيفه بالتطرف
بدراسات عديدة فان تيار الاعتدال لم يكن له نفس الحظ .

٤ - انه قد ظهر بين هذا التيار او ذاك زعماء بارزون ، فعلى
جانب من اسموا بالمتطرفين كان هناك زغلول والنحاس ومكرم وماهر
والنقراشى ، كان هناك على الجانب الآخر يكن وثروت ومحمود .

ولعل الأخير يقدم نموذجا مثاليا لتجسيد تيار الاعتدال سواء
بحكم مصريته ، أو بحكم دوره السياسى الطويل الذى يحوى هذا
العدد من مصر النهضة جانبا منه ، وهو الجانب الخاص بإبراز هذه
الحقيقة . حقيقة تجسيد تيار الاعتدال .

والعمل على النحو الذى قدمته به صاحبه السيدة/ماجدة
محمد حمود يتسم بالأصالة والجدية ويضيف جديدا للدراسات
التاريخية ، وهو رأى نأمل ان يشاركنا القارئ فيه .

وعلى الله قصد السبيل

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

الفصل الأول

بيئة المبتدئين

يرتبط تشكيل خريطة القوى الاجتماعية في القطاع الزراعي في النصف الثاني من القرن الـ ١٩ ، بالتغيرات التي أحدثتها مُحمداً علي في البناء الاجتماعي ، وما ترتب عليها من إعادة توزيع الملكية (١) .

وقد تم ذلك سواء بسقوط نظام الالتزام وما ترتب عليه من تجريد الملتزمين من مصادر ثروتهم * أو بضعف الطبقة الوسطى المصرية المتمثلة في التجار والحرفيين والصناع والعلماء عن طريق

(١) دكتور علي بركات - تطور الملكية الزراعية في مصر من ١٨١٢ - ١٩١٤ ص ١٥١ - ١٥٤ .

نظام الاحتكار الذى منع محمد على بمقتضاه النشاط الخاص فى بعض الصناعات .

كذا ما أصاب مركز العلماء من ضعف نتيجة لسقوط الالتزام والاستيلاء على الأوقاف الخيرية وقد كان بعضهم ملتزمين والبعض الآخر نظار الأوقاف ، بالإضافة الى انتهاء دورهم السياسى بعد الصدام الذى خاضه محمد على مع السيد عمر مكرم . وطبيعى أن يحل محمد على وأسرته وأبنائه محل الطبقة القديمة فى الإدارة والحكم والمناصب العسكرية العليا(٢) .

وقد تحولت الطبقة العليا التى تكونت الى جانب أسرة محمد على من الاتراك والجرانكة والأرمن وبقايا المماليك واحتلت مناصب الجيش والإدارة(٣) . ، بفضل سياسة محمد على الزراعية وخلفائه من بعده الى طبقة كبار الملاك ، هذه السياسة التى قامت على الأرض من الأبعاديات والجفالك والعهد ، وكذلك عن طريق شراء أراضى الدولة(٤) .

وقد ظلت هذه الطبقة تتمتع بهذا الوضع حتى نهاية حكم اسماعيل حين أزاحتها من موقع الصدارة شرائح اجتماعية جديدة من أغنياء المدن ضمت خليطا من الأجانب والمتحضرين الى جانب شريحة أخرى معظمها من الأقباط ، كذلك عمد ومشايخ القرى الذين استطاعوا فى نفس الفترة ، وأن كسانوا لدرجات متفاوتة ، أن

(٢) تلس المرجع والصفحة .

Dawawi, Charles-Egypt at mid century s. 34.

(٣)

(٤) هيلين ريفلين - الإدارة والسياسة فى مصر ص ١١١ - ١١٠ .

يضعوا أيديهم على مساحات من الأراضى الزراعية ، وأصبحت الشريعة العليا منهم فى عداد الملوك (٥) .

وعلى ضوء هذه المتغيرات بالإمكان تصنيف كبار ملاك الأراضى الزراعية فى خلال النصف الثانى من القرن ١٩ على النحو الآتى :

٦ - أسرة محمد على :

يعتبر أفراد هذه الأسرة أكبر فئات ملاك الأراضى الزراعية فى مصر طوال فترة هذه الأسرة ، وبخاصة الفرع الحاكم منها ، فالخديوى وأسرته كانوا دائماً يملكون أكبر الملكيات واستثمروا على ذلك .

وحتى نهاية حكم الخديو اسماعيل ، كان أفراد أسرة محمد على يحوزون الجانب الأكبر من الملكيات على الإطلاق فى مصر ، واستثمروا يمثلون جزءاً من الشريحة العليا لكبار الملوك حتى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ .

وقد ساعدتهم على ذلك أن ملكية الأرض حتى النصف الأول من القرن ١٩ كانت بيد الدولة ولم يكن هناك حد فاصل بين ممتلكات كل من الحاكم والدولة (٦) .

(٥) د. على بركات - المرجع السابق ص ١٥٤ .

(٦) د. فاطمة علم الدين . التطورات الاجتماعية فى الريف المصرى قبل ثورة ١٩١٩ ص ٢٤ .

٢ - كبار الموظفين :

وقد أصبحت وظائف الدولة الكبرى منذ عهد محمد على وحتى
اواخر عهد اسماعيل من أكبر المصادر للحصول على الملكيات
الزراعية .

وانعم الحكام من افراد أسرة محمد على على كبار موظفيهم
بمساحات شاسعة من الاراضى اسخلتهم منذ البداية فى فئة كبار
الملك الزراعيه بهدف خلق مصالح اقتصاديه لهؤلاء الموظفين الكبار
تربطهم بنظام الدولة الذى وفرها لهم ، وتدفعهم الى ضمان
استقراره (٧) .

ولكان أوائل المستفيدين من هذا النظام قليل من اترك اسيا
الصغرى والمغرب وتونس والجراكسة والاكراك وبعض الشوام
والأرمن (٨) .

ولم يحرم المصريون أيضا من دخول هذه الفئة ، فمنهم الذين
دخلوا الخدمة المدنية أبان حكم محمد على وخلفائه من بعده ،
فهؤلاء أصبحوا عن طريق اشتغالهم بالوظائف العامة من كبار الملك
مثل المجموعة التى أتت لها فرصة التعليم فى الخارج من خلال
البعثات التى أرسلها محمد على من أمثال رفاعة الطهطاوى وعلى
مبارك ، وقد شغلوا بعد عودتهم بعض المناصب مكنتهم من تكوين
ملكيات كبيرة فأصبحوا ضمن كبار الملك (٩) .

(٧) د. فاطمة علم الدين . التطورات الاجتماعية فى الريف المصرى

قبل ثورة ١٩١٩ ص ٢٤ .

(٨) المرجع السابق . نفس الصفحة .

(٩) د. على بركات : المرجع السابق ص ١٧٩ .

وأيضا أتيح لبعض الإقباط ومنذ فترة مبكرة ترجع الى عهد محمد على المشاركة فى الإدارة وشغل بعض المناصب الخاصة بالشئون المالية مما مكنهم من تكوين ملكيات كبيرة من الأراضى العشورية (١٠) .

كما أن بعض المصريين نتيجة لاجادتهم اللغة التركية قد حصلوا على بعض الوظائف الكبرى ولكن عددهم كان محدودا ، وقد حرص الحكام على صبغهم بالمصيفة التركية عن طريق تزويجهم من جواربهم المعتقدات التركيات (١١) .

وكانت مصادر الملكيات الزراعية لهذه الطبقة تتمثل فى المنح والاعانات التى كان الحكام يمنحونها لهؤلاء الموظفين سواء كانت من الإبعاديات أو الجفالك أو العهد وأيضا بشراء الأراضى وأخيرا عن طريق المعاش، ففى عام ١٨٦٠ صدر أمر بمنح كل من يرغب أطيانا بدلا من معاشهم ، ثم أصبح فى عام ١٨٦١ اجباريا يقضى بأن من لا يوافق على أخذ الأطين كمعاش يحرم منه لانه لاتوجد وسيلة أخرى لترتيب المعاش (١٢) .

٣ - اعيان الريف :

وهى الشريحة المصرية التى تتكون أساسا من طبقة كبار الملاك ومنها خرجت أسرة محمد محمود .

ولقد كان منشؤها فى الغالب من العمد والمشايخ الذين كانوا

(١٠) د. على بركات : المرجع السابق ص ١٧٩ .

(١١) د. رؤوف عباس . المرجع السابق ٧٨ - ٧٩ .

(١٢) المرجع السابق . ص ٨٥

يعتبون على أساس نصيبهم من ملكية الأراضي الزراعية . فالعمدة أو الشيخ يختار من أكبر الملاك في القرية ونتيجة لذلك ، احتكرت عائلات بعيدها كانت تمتلك مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية هذه الوظائف ، وغالبا ماكان يورث هذا المنصب من الآباء الى الأبناء أو يستمر في نفس العائلة(١٢) .

ففي عهد محمد علي كان مشايخ القرى ينتخبون الى الأسر الغنية ، وقد استمر هذا الوضع طوال القرن ١٩ ، ففي عهد عباس وسعيد كان يتم تعيين أبرز كبار ملاك الأراضي الزراعية من حيث ملكية الأرض والصفات الشخصية في منصب شيخ البلد(١٤) .

وقد استمر هذا الوضع في عهد الاحتلال البريطاني فقد نص المنشور الصادر في ١٥ سبتمبر ١٨٨٤ على أن من يشغل منصب العمدة أو شيخ يجب أن يكون من ذوى البيوت الشهيرة وأرباب الأعيان(١٥) .

وهكذا كان شرط الملكية الزراعية ضروريا لمن يشغل منصب العمدة أو الشيخ ، الا أنهم استطاعوا من خلال هذا المنصب أيضا تنمية وزيادة ثرواتهم الزراعية نتيجة للمنفوذ الذى تمتعوا به داخل قراهم، وذلك عن طريق الدور الذى يقومون به في خدمة السلطة(١٦) .

والأصل في نشأة الملكيات الزراعية لهذه الطبقة ماحدث في عام ١٨١٣ من منح محمد علي أراضي زراعية لمشايخ القرى في مقابل استضافة واستقبال موظفى الحكومة الذين يمرون بالقرى أو ينزلون

(١٣) د . عبد الله عزباوى . عمد ومشايخ القرى ودورهم في المجتمع المصرى في القرن ١٩ ص ٢٢ .

(١٤) المرجع السابق . نفس الصفحة .

(١٥) المرجع السابق : ص ٢٧ .

(١٦) د . رؤوف عباس . المرجع السابق ص ٨٥ .

بها ، عرفت بمسموح المشايخ (١٧) ، وقد ظلت هذه الأراضى معفاة من الضرائب حتى فرض عليها سعيد فى ١٧ يونية ١٨٥٨ على ضرائب فى النواحي الموجود بها (١٨) فأصبح لهؤلاء العمد والمشايخ على هذه الأراضى نفس الحقوق التى على أراضيهـم الخراجية (١٩) .

وكان هذا النوع هو الأساس الذى قامت عليه ملكيات شيوخ القرى الذين أصبحوا يعرفون بالعمد فى النصف الثانى من القرن الـ ١٩ (٢٠) .

والى جانب أراضى المسموح وجدت مصادر أخرى لتوسيع ملكيات أعيان الريف نتيجة لتنظام الضرائب الذى فرضه محمد على على الفلاحين عجزت قرى يأكملها عن دفع ما عليها من الضرائب بالإضافة الى تراكم المتخلفات من الأموال على قرى أخرى ، فلجأ محمد على الى نظام جديد فى جمع الضرائب هو نظام العهد ، وفى ٢٣ مارس ١٨٤٠ أصدر مرسوما ينص على منح القرى المعسرة لكبار الموظفين والضباط الذين أغتتوا وهم فى خدمته ولم يكن لهم خيار فى هذا الأمر (٢١) .

ولم يقتصر الأمر المذكور على هذه الطبقة ، بل امتد ليشمل بعض مشايخ القرى وأعيان الريف وبعض مشايخ البدو .

ومن هذه المصادر أيضا المنح التى كان الحكام يمنحونها لهؤلاء العمد والمشايخ مما كان مجالا لتوسيع ملكياتهم ، بالإضافة

(١٧) هيلين ريفلين : الإقتصاد والإدارة فى مصر فى عصر محمد على ص ٤ .

(١٨) د . على بركات : المرجع السابق ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .

(١٩) د . فاطمة علم الدين : المرجع السابق ص ٥٣ .

(٢٠) هيلين ريفلين : المرجع السابق ص ٨٤ .

(٢١) د . رؤوف عباس : المرجع السابق ص ٤٤ .

كذلك الى الاراضى البور ، اذ مكن قرار مجلس شورى النواب الصادر فى ١٨٦٦ بعض الاعيان من الحصول على مساحات واسعة من هذه الاراضى بدون مقابل ليقوموا باستصلاحها ثم تربط عليهم الضريبة بعد عدد معين من السنوات تحدده درجة خصوبة الارض (٢٢) .

كما استطاعت هذه الفئة ايضا زيادة ممتلكاتها حين بدأت الدولة فى بيع اراضيها الزراعية القابلة للإصلاح فى عهدى سعيد واسماعيل ، فقد نشطوا فى شراء اطيان الميرى خلال تلك الفترة ، وكذلك اراضى الدومين التى كانت ملكا للخديو اسماعيل واسرته ثم تنازل عنها للحكومة فى ٢٦ اكتوبر ١٨٧٨ نتيجة للأزمة المالية التى حدثت فى عهده (٢٣) .

وكون بعض العمد ثرواتهم كذلك عن طريق الاشتغال بتوريد بعض المواد لجهات الحكومة ، واستغلال الفلاحين فى مجالات جديدة وذلك بالعمل كوسطاء فى تسويق انتاج الفلاحين من المحصولات والاحتفاظ بجزء من الثمن لأنفسهم مستغلين بذلك جهل الفلاحين ، كما امتك بعض الاعيان وابورات المرى أحيانا معاصر للقصب أو الزيتون أو محالج للقطن (٢٤) .

ولجا بعض العمد والمشايخ الى الاساليب الملتوية لتوسيع ملكيتهم الزراعية ، فقد كانت اراضى المتوفين والمنسحبين مجالا كبيرا لهم ، فعندما يخطر العمدة أو الشيخ بموت أحد الفلاحين دون

(٢٢) المرجع السابق : ص ٨٨ .

(٢٣) د. عبد الله عزباوى : المرجع السابق ص ٨٥ .

(٢٤) د. على بركات : المرجع السابق ص ٢٤٠ : ٢٤١ .

وزيت والتي ستؤول بالتالى حقوق ملكيتها الى الحكومة لتعيد توزيعها كانوا يسرعون بوضع ايديهم عليها أو يمكنون احد اقربائهم منها (٢٥) *

واحيانا كان مشايخ القرى يعمدون الى اضطهاد الفلاحين حتى يهربوا من اراضيهم ثم يستولون عليها ، بل وصل الأمر الى انهم فى بعض الأحيان كانوا يستولون على اراضى الفلاحين الموجودين (٢٦) *

الدور السياسى لاعيان الريف :

وكان للعمد والمشايخ اعيان الريف دورهم السياسى ، وذلك بعد ان نجحوا فى تدعيم مركزهم الاقتصادى *

فمجلس شورى النواب الذى اسسه الخديو اسماعيل عام ١٨٦٦ كان اقربا الى مجلس للاعيان وهى حقيقة تؤكد ما اللائحة النظامية التى صدرت فى هذا الشأن والتى قصرت حق الانتخاب والترشيح للمجلس على عمد ومشايخ القرى (٢٧) فبلغ عدد المشايخ فى المجلس الأول ٥٨ عضوا من عدد الاعضاء البالغ ٧٥ عضوا ، اذ كانت هناك مديريات جميع اعضائها من العمد مثل المنوفية - والبحيرة والجيزة وبنى سويف (٢٨) *

وايضا كان عدد العمد والمشايخ الاعضاء فى الهيئة النيابية

(٢٥) د. عزباوى : المرجع السابق ص ٨٧ *

(٢٦) د. على بركات : المرجع السابق ص ٢٣٧ *

(٢٧) المرجع السابق : ص ٢٧٩ *

(٢٨) د. على بركات . المرجع السابق ص ٢٧٩ - ٢٨٠ *

الثانية عام ١٨٧٠، ٦٣، عضوا وبلغ عددهم في الهيئة النيابية الثالثة ١٨٧٦ « ٦٠ » عضوا من ٧٤ مجموع عدد أعضاء المجلس (٢٦) ٠

ولذلك انحصر اهتمام مجلس شورى النواب في المسائل الزراعية التي تخدم مصالح طبقة الأعيان بصورة مباشرة ، وذلك في دورات الانعقاد التي للمجلسين الأول والثاني ، كإلغاء نظام العهد أو عدم تقسيم الأقطان حسب الشريعة الإسلامية (٢٠) ، أو معارضة إلغاء قانون المقابلة في ٧ أغسطس ١٨٧٦ حيث دعت الحكومة أعضاء المجلس إلى الاجتماع لدور فوق العادة بمدينة طنطا لبحث مسألة إلغاء دين المقابلة أو إقرارها، ذلك أن الحكومة كانت قد أصدرت مرسوما في ٧ مايو ١٨٧٦ بإيقاف العمل بقانون المقابلة ، ولكنها تحت وطأة الأزمة المالية رأت عودة العمل به حتى يمكنها جمع أموال المقابلة ، وكان العمدة والمشايخ « الأعيان » الذين دفعوا أقساط المقابلة ومنهم النواب يهتمهم أن يجرى العمل بهذا القانون (٢١) ٠

وقد ووجهت الحكومة بمعارضة صريحة من الأعضاء « النواب » وكان على رأس هذه المعارضة العمدة والمشايخ ، مما ترتب عليه تشكيل لجنة من ثلاثة أعضاء من المجلس ، توجهت إلى نظارة المالية للاطلاع على الميزانية ثم وضعت تقريرا انتهت فيه إلى اقتراح إعادة العمل بقانون المقابلة (٢٢) ٠

وكان هذا القرار يتفق مع مصالح الأعيان حتى يتمتعوا بتخفيض ضريبة الأقطان وتدعيم حقوق ملكيتهم للأقطان الخراجية ،

(٢٩) نفس المرجع والصفحة ٠

(٣٠) المرجع السابق ص ٣٨٠ - ٣٨١ ٠

(٣١) د. عبد الله عريباري : المرجع السابق ص ١٣٣ ٠

(٣٢) د. رؤوف عباس : المرجع السابق ص ١٩٧ - ١٩٨ ٠

حسبما جاء بقانون « المراقبة » فى مقابل أن يوفروا فى نفس الوقت للحكومة مصدرا يخفف من الضغوط المالية الأجنبية(٣٣) .

وهكذا كانت بداية المعارضة داخل مجلس شورى النواب أثناء دور الانعقاد لسنة ١٨٧٦ حيث شهد المجلس صداما طويلا مع الحكومة مما أكد على طبيعة تكوين المجلس وانحيازه الكامل لطبقة الأعيان من العمد والمشايخ من أجل حماية مصالحهم التى تضررت من التدخل الأجنبى(٣٤) .

وقد استمرت مساهمة الأعيان فى العمل الوطنى فى المرحلة التالية أثناء الثورة العراقية . فقد كانوا أكثر العناصر سخطا لالغاء دين المراقبة فى ٦ يناير ١٨٨٠ ، بما يعنيه ذلك من ضياع أموالهم التى دفعوها وعودة الضرائب لما كانت عليه ، كما ازداد حنقهم أيضا نتيجة لزيادة حكومة رياض ضرائب الأتليان العشورية فى مرسوم آخر فى ١٨ يناير عام ١٨٨٠(٣٥) .

وقد أيد الأعيان الضباط فى مظاهرة عابدين فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، وأثناء وزارة شريف فى ١٤ سبتمبر من نفس العام ، فقد تقدموا له بالتماسين فى ١٨ سبتمبر موقعين من ١٥٠٠ من عمد البلاد وأعيانها ، كان الأول عبارة عن ضمان تعهدات ضباط الجيش بالا

(٣٣) نفس المرجع ص ١٩٨ .

(٣٤) محمد خليل صبحى . انظر تاريخ الحياة النيابية لمزيد من التفاصيل حول هذا الصدام ص ٥ من ١٥٧ .

(٣٥) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العراقية والاحتلال الإنجليزى ص ٧٩ ولزيد من التفاصيل حول الغاء دين المراقبة انظر الرافعى أيضا ص ٦٢ - ٦٥ .

يتدخلوا في السياسة أما الائتماس الثانى فطالب بتأليف مجلس نواب جديد (٢٦) .

وافتح المجلس الجديد فى ١٦ ديسمبر عام ١٨٨١ ، بأغلبية أعضاء من العمدة والأعيان ، وعين محمد سلطان رئيسا للمجلس فكان بذلك أول رئيس له من المصريين بعد أن كانت رئاسته قاصرة على الذوات الأتراك (٢٧) .

وفى أثناء وزارة البارودى وفى ٤ فبراير ١٨٨٢ حدث خلاف بين الوزارة والخديو توفيق بسبب المؤامرة الشركسية ، فوقف النواب « الأعيان » موقفا توفيقيا من هذا الخلاف وحاولوا إزالة أسبابه ونجحوا فى إبقاء الوزارة « البارودية » مع التسليم بتعديل الحكم الذى رآه الخديو (٢٨) .

الا أن الخديو قد نجح كذلك فى اقناع الأعيان بالخطر الذى يهدد مصالحهم نتيجة لاحتمال حدوث مواجهة عسكرية مع إنجلترا وفرتسا مما لا قبل للبلاد به ، وليس هذا هو السبب المباشر أو الوحيد لتحول الأعيان عن تأييد الثورة بل أيضا لأن خطباء الثورة العربية قد خاضوا فى موضوعات من شأنها أن تؤلب الفلاحين عليهم . فالتفتت مصلحتهم الوقوف بجانب الخديو وأخذ موقف « الاعتدال »

(٢٦) الرافعى : المرجع السابق ص ١٣١ - ١٤٠ - وايضا محمد خليل صبحى : - المصدر السابق ج ٥ ص ١٥٧ .

(٢٧) د . رؤوف عباس : المرجع السابق ص ٢٠٨ .

(٢٨) المؤامرة الشركسية : علم عرابى أن الضباط الشراكسة يدبرون الأمر لقتله هو ورؤساء الضباط الوطنيين والوزراء فعرض الأمر على الوزراء ثم على الخديو فتقرر التحقيق فى هذه المؤامرة فى مجلس حريمى ثم تظنر الأمر الى خلاف بينهم وبين الخديو . انظر المزيد من التفاصيل فى الرافعى : المرجع السابق ص ٢٢٨ : ٢٤٤ .

وبالفعل كسب الخديو سلطان وبعض كبار الأعيان إلى صفه (٢٩) ،
ففى الاجتماع الذى عقد بمنزل سلطان باشا فى ٢٧ مايو ١٨٨٢ ،
وقد حضره عدد كبير من النواب وضباط الجيش ، طالب الضباط
بعزل الخديو فلم يوافق على ذلك سوى خمسة أعضاء من النواب
الحاضرين ورفض الباقون وعلى رأسهم سلطان باشا (٤٠) .

كذلك فى الفترة من ضرب الاسكندرية حتى معركة التل
الكبير ، لعب بعض كبار الأعيان أمثال محمد سلطان وأحمد
عبد الغفار عمدة تلا دورا بارزا فى التطورات التى أدت إلى هزيمة
التل الكبير (٤١) ، حيث قدم سلطان خدمات عديدة للخديو والانجليز،
سواء بارساله المعلومات عن تحركات الجيش المصرى وعدد القوات
وتوزيع قرار الخديو بعصيان عراسى على الضباط ، وكذلك بتبليغ
أوامر الخديو إلى المديرين يدعوهم فيها إلى مساعدة الانجليز
ويهدد من يخالف ذلك (٤٢) ، كما أرسل تلك المنشورات إلى مديرى
الوجه القبلى وبعض أعضاء مجلس النواب من العمدة مثل محمود
سليمان ويوسف عبد الشهيد (٤٣) .

غير أنه بعد تسليم القاهرة « بهزيمة العربيين » اتصل جميع
العلماء والأعيان الذين وقعوا على محضر « الجمعية العمومية » والذى
رفضوا فيه تنفيذ أوامر الخديو ، وزعموا أنهم وقعوه تحت تهديد
رجال الجيش لهم بقتل من يمتنع منهم عن التوقيع (٤٤) .

(٢٩) الرفاعى . المرجع السابق . لمزيد من التفاصيل ص ٢٤٤ ٢٤٦ .

(٤٠) د . رؤوف عباس . المرجع السابق ص ٢١٠ .

(٤١) د . على بركات . المرجع السابق ص ٤١٣ - ٤١٤ .

(٤٢) نفسه : نفس المرجع ص ٤١٤ .

(٤٣) نفسه : نفس المرجع ص ١١١ « وهو عبارة عن تقرير من سلطان

إلى توفيق فى ٦ سبتمبر ١٨٨٢ : ١٠٩ : ١١٢ .

(٤٤) رؤوف عباس : المرجع السابق ص ٢١٤ .

كما سارع بعض كبار الأعيان وعلى رأسهم محمد سلطان ومحمود سليمان وغيرهم ، بتقديم هدايا فاخرة من السلاح لقادة جيش الاحتلال ، حيث قدموا لهم الشكر « على انقاذ البلاد من غوائل الفئة العاصية » (٤٥) ، وقد قدمت هذه الهدايا باسم الشعب المصرى رغم انها كانت من مالههم الخاص (٤٦) .

وبوقوع مصر تحت سلطة الاحتلال دخل كبار الملك من العمدة والأعيان المصريين فى مصر مرحلة أخرى .

فلم يتجه الاحتلال الى اشراكهم فى الحكم بصورة ايجابية الا فى وقت متأخر واكتفى بما منحه لهم فى القانون الأساسى الصادر فى اول مايو ١٨٨٣ الذى نص على أن تكون هناك ثلاث هيئات نيابية : مجالس المديرىات ، مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية .

وكانت أهمها جميعا مجالس المديرىات حيث ان لكل عضو فى هذه المجالس كان يختار عضوا يمثلها فى مجلس شورى القوانين (٤٧) .

وكانت هذه المجالس مجرد مؤسسات شكلية كما أرادها الاحتلال ، يظهر ذلك من سلطاتها المخولة لها وطريقة تشكيلها وعضويتها ، الأمر الذى عكس روح الاستسلام والخضوع التى سادتها طوال فترة وجودها التى استمرت ثلاثين عاما من ١٨٨٣ حتى ١٩١٣ باستثناء مواقف محدودة جدا (٤٨) .

(٤٥) الرافعى : المرجع السابق ٤٠٩ وايضا د . سمير طه - المرجع السابق ص ٧٦ .

(٤٦) د . سمير طه . المرجع السابق ٧٧ .

(٤٧) د . رؤوف عباس . المرجع السابق ٢١٧ .

(٤٨) د . عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤ ص ١٦١ - ١٦٢ .

وقد اقتصرت العضوية لهذه المجالس على الاعيان ومعظمهم من كبار الملاك وذلك حتى يضمن الاحتلال ربط مصالحهم به (٤٩) ، حيث حال شرط اداء الخمسين جنيها دون دخول متوسطى وصغار الملاك هذه المجالس (٥٠) .

وكما كانت هذه السلطة شكلية كما ذكرنا من قبل ، فقد انحصر اهتمام الاعيان بمصالحهم الخاصة . ومصالح المشتغلين بالزراعة عامة ، كما حرصوا على تدعيم وضعهم فى المجتمع من خلال التشريعات الخاصة بتوسيع اختصاصات العمد (٥١) . وساعدهم على ذلك ايضا سياسة الاحتلال الاقتصادى التى اتمت بتنظيم اساليب الرى فى مصر حيث تم اصلاح القناطر الخيرية ١٨٩١ وانشاء خزان اسوان وقناطر اسيوط واسنا وزفتى خلال عامى ١٩٠٢ ، ١٩٠٣ (٥٢) .

كما عدلت الدورة الزراعية الى ان أصبح من الممكن زراعة مساحات كبيرة من الأرض أكثر من مرة فى العام ، وقد سمحت سلطات الاحتلال لكبار الملاك باقامة مضخات آلية للرى للاستفادة منها فى رى اراضيهم (٥٣) .

وقد شجعت سياسة الاحتلال حركة بيع اطيان الدائرة السنية وأمالك الدومين ، فصفت تماما اطيان الدائرة عام ١٩٠٦ (٥٤) .

(٤٩) المرجع السابق . ص ١٦١ .

(٥٠) د. رؤوف عباس : المرجع السابق ص ٢١٩ .

(٥١) المرجع السابق ص ٢١٩ .

(٥٢) د. أحمد الحنة . تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن ١٩ ص ٦٤ -

٦٥ .

(٥٣) د. رؤوف عباس . المرجع السابق ص ١١٢ . ١١٥ .

(٥٤) د. أحمد زكريا الشلق : حزب الأمة ص ١٦ .

كما ترتب على بيع تلك الأراضي في مساحات كبيرة اتاحة الفرصة لكبار الملاك لتوسيع ملكياتهم وذلك في الفترة من ١٨٩٦ - ١٩٠٦ ، وبالفعل فقد زادت مساحة الملكية الكبيرة الاكثر من خمسين فدانا بمقدار وصل الى ١٣٥٪ (٥٥) .

وكان هدف الاحتلال خلق طبقة مستفيدة من سياسته الاقتصادية يرتبط ازدهارها بوجوده ، وبالتالي يصبح هذا الوجود مطلوبا ، مما ادى الى نمو طبقة كبار الملاك المصريين نموا كبيرا على عهد الاحتلال ، والتي اكتسبت قيما وطموحات جديدة نحو تبديد المجتمع وشغل مركز الصدارة فيه ، حيث بدأ الأعيان المصريون يشغلون المركز كبديل للعناصر التركية والشركسية المنقرضة (٥٦) .

ونافس الأعيان الأتراك في شراء الأراضي الزراعية ، وكذلك نافس ابناءؤهم ايضا الأتراك في الوظائف الحكومية .

وحين دخل الانجليز مصر كان الاتراك يتربعون على قمة الجهاز الحكومي ، وقد ابقى عليهم الاحتلال لفترة حتى ينشئ كواثر جديدة من ابناء الأعيان المصريين يحلون مكانهم (٥٧) .

واحتضن الاحتلال ابناء كبار الملاك ووفر لهم الوظائف الادارية، واستبدل المديرين من الطبقة القديمة بالشبان المتعلمين ، كما كوفى الشبان المصريون الذين اظهروا استعدادا للتعاون مع الاحتلال بسلسلة من الوظائف بلا اية سلطة تصل احيانا الى منصب وزارة بدون سلطة حقيقية (٥٨) .

-
- (٥٥) د. رؤوف عباس : المرجع السابق ص ١٣٣ .
(٥٦) د. أحمد زكريا . المرجع السابق ص ٢١ - ٢٢ .
(٥٧) المرجع السابق : ص ٢٢
(٥٨) المرجع السابق : ص ٢٥

ولم يكن حرص سلطات الاحتلال على وضع « نظارة » الداخلية تحت إشرافها من خلال المستشار البريطانى منذ عام ١٨٩٣ ، إلا من أجل تدعيم العلاقة بين رجال الداخلية الانجليز وبين العمد والمشايخ من ناحية وتهيئة المناخ لتعيين ابنائهم فى وظائف المديرين من ناحية أخرى .

وقد لقيت هذه السياسة استجابة ، حتى أصبح عدد الشبان المصريين الذين كانوا يطلبون العمل فى الحكومة يفوق بكثير عدد الوظائف الجديدة (٥٩) .

ومن حصيلة كل تلك المتغيرات التى طرأت على طبقة كبار الملاك يمكن تبين الدوافع الحقيقية لاتجاه الأعيان المصريين الى الاشتغال بالعمل الحزبى ، وخاصة مع تطور الحركة الوطنية بعد الاحتلال وكنتيجة لتوقيع الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤ ، وبالإضافة أيضا الى حادثة طابا ١٩٠٦ وحادثة دنشواى فى نفس العام ، الى جانب حدوث الأزمة الاقتصادية عام ١٩٠٧ والتى أدت الى خراب مالى حل بكثير من ملاك الأراضى الذين كثيراً ما شاركوا فى المضاربة بالبورصة (٦٠) .

وقد زادت هذه الأحداث من تماسك الأعيان حفاظا على مصالحهم حتى قيل حينذاك ان الأحزاب التى تكونت فى مصر هدفها التفاهم مع الانجليز لعلاج ما أحدثه ماسمى بظهور الحزب الوطنى (٦١) .

(٥٩) المرجع السابق : ص ٢٥ - ٣٦ .

(٦٠) د. يرنان لبيب رزق : الحياة الحزبية فى مصر ١٨٨٢ -

١٩١٤ ص ٢٠ .

(٦١) د. أحمد زكريا : المرجع السابق ص ٤٥ .

ومن ثم كان طبيعيا أن يكون للأعيان حزبيهم السياسى المعبر
عن فكرهم ومصالحهم ، فكان قيام حزب الأمة فى ٢٠ سبتمبر ١٩٠٧ ،
والذى سبق انشائه صدور صحيفتهم «الجريدة» فى مارس من نفس
العام .

وقد ظل التركيب الاجتماعى للحزب امتدادا للتركيب الاجتماعى
للجمعية العمومية لشركة الجريدة ، فأعضاء هذه الجمعية الذين
بلغوا فى البداية ستين عضوا ثم وصلوا الى ١١٣ عضوا كانوا
جميعا من الاثرياء وذوى المراكز العليا فى البلاد ، فكان من بينهم
عدد من أعضاء مجلس شورى القوانين وعدد من كبار الاقباط
واثنان من كبار الملاك فى كل مديرية وذلك لضمان انتشار «الجريدة»
فى انحاء البلاد (١٢) .

وهكذا كان التركيب الاجتماعى للحزب تعبيراً عن طبقة كبار
الملاك بفكرها ومصالحها ، ويمثل ظهور حزب الأمة نشأة «الاعتدال
فى السياسة المصرية» وهو الطابع الذى اتسمت به طبقة كبار الملاك
فى الفترة التالية (١٣) .

والى جانب حزب الأمة فان كبار الملاك قد وجدوا فى معظم
الأحزاب ، فقد ضم الحزب الوطنى أيضا عددا من كبار الملاك من
أمثال ريسا واصف وعمر سلطان ، بالإضافة الى سائر أحزاب
الفترة (١٤) .

(١٢) د. يونان لبيب : المرجع السابق ص ٤٧ .

(١٣) د. على يركات : المرجع السابق ص ٤٥٥ .

(١٤) د. يونان لبيب : المرجع السابق انظر الفصل الأول لمزيد من

التفاصيل .

بعد هذا العرض الموجز لنشأة طبقة الأعيان المصريين ، يمكن
اللقاء بعض الضوء على أسرة تنتمى أصولها الاجتماعية والاقتصادية
لهذه الطبقة وهى أسرة محمد محمود موضوع البحث وذلك حتى
تكتمل صورة الشخصية موضع الدراسة .

نشأت أسرة محمود سليمان عن أب ينحدر من أصل عربى هو
سليمان عبد العال الذى ينتهى نسبة الى قبيلة بنى سليم المشهورة
فى الحجاز (٦٥) .

ويقال أيضا ان والده كان زنجيا ، وقد تزوج من امرأة وريثة
أسرة بنى سليم (٦٦) .

وكان سليمان عبد العال عمدة لقرية ساحل سليم (٦٧) ، وقد
وصل إلى منصب مدير مديرية قنا فى عهد ولاية عباس باشا الأول
ونال رتبة البكوية وأصبح سليمان عبد العال أحد أول أربعة من
المصريين نالوا هذه الرتبة (٦٨) .

وقد اختير نائبا عن ساحل سليم « قسم أبى تيج » فى المجلس
النيابى الأول عام ١٨٦٦ - ١٨٦٩ (٦٩) .

(٦٥) فرج سليمان فؤاد - الكنز اللذين لعظماء المصريين ج ١ ص ٢٧٧
F.O. 407/221. No. 25 Revised List of Personalities (٦٦)
in Egypt, April 16, 1937.

(٦٧) د. على بركات - المرجع السابق ص ٢٥٠ .
(٦٨) السياسة - ١٩٢٩/١/٢٨ « شىء من التاريخ » ترجمة لمحمود
سليمان ، والأمرام - ٢٣ - ١ - ١٩٢٩ وفاة محمود سليمان ، والثلاثية
الآخرون هم - اتريى بك أبو العز ، حسن بك الشريعى ، السيد بك أباطة .
(٦٩) محمد خليل صبحى - المصدر السابق ص ٢٥٠ ج ٦ .

وامتلكت أسرته ٥٢٨ فداناً من الاطيان الخراجية بناحية الساحل عام ١٨٧٩ (٧٠) .

أما عن محمود سليمان والد محمد محمود فقد أحضر له والده عندما بلغ السابعة من عمره بعض الأساتذة لتعليمه العلوم العربية والفقهية فقال نصيباً كبيراً منها، ثم عهد به الى عمه ممام بك عبد العال العضو فى مجلس الأحكام « بمثابة وزارة الحفائية » الذى أخذه معه الى القاهرة حيث درس أيضاً بعض النصوص والحساب واللغة التركية (٧١) ، والتحق بالجامع الأزهر لبضع سنين حيث درس العلم الصحيح والأدب (٧٢) .

وعندما عاد الى قريته عين عمدة لساحل سليم ثم ناظرًا لقسم أبى تيج وديروط ومنح سلطة واسعة ، ثم رقى الى منصب وكيل مديرية جرجا بأسىوط (٧٣) ، وذلك لانه ساعد سميد باشا بتقديم الميزة للجيش ضد عربان اولاد المصرى الذين ثاروا على الحكومة فى عام ١٨٥٧ (٧٤) ، ثم ترك محمود سليمان وظائف الحكومة لإدارة أملاكه التى ورثها عن والده سليمان عبد العال ، وكانت هذه الأملاك تقع فى أسىوط وجرجا وقد استطاع أن يضيف الى أملاكه ٢٠٠ فدان من الأراضى العشورية بناحية تاسا بمديرية أسىوط (٧٥) .

وفى انتخابات مجلس النواب لعام ١٨٨١ فى عهد الخديو

(٧٠) د . على بركات - نفس المرجع ص ٢٥٠ .

(٧١) فرج سليمان فزاد - المصدر السابق ص ٢٧٧ .

(٧٢) الياس زاخورا - حياة العصر ص ١٥٣ ، والأهرام ١٩٢٩/١/٢٣

(٧٣) السياسة - ١٩٢٩/١/٢٨ ، والأهرام نفس العدد ، والسياسة -

١٩٢٩/١/٢٣ .

(٧٤) السياسة نفس العدد .

(٧٥) د . على بركات - نفس المرجع ص ٢٥٠

توفيق ، رشح محمود سليمان نفسه وانتخب فيه ، واختير عضواً
فى اللجنة التى تولت الرد على خطاب العرش حيث القى هو الخطاب
أمام الخديو فى ٢٩ ديسمبر من نفس العام (٧٦) .

ولما قامت الثورة العربية تجنب محمود سليمان الاشتراك
فيها (٧٧) ، وتذكر مجلة الكشكول أنه كان ضد الثائرين متضامناً
مع صديقه سلطان باشا (٧٨) .

وقد كان محمود سليمان من أعيان الوجه القبلى الذين أرسل
اليهم محمد سلطان الرسائل بعدم تقديم أية مساعدة للعربيين ، كما
اشترك محمود سليمان مع بعض الأعيان فى تقديم الهدايا لقواد
جيش الاحتلال كما ذكرنا من قبل (٧٩) .

وقد اعتزل محمود سليمان العمل السياسى بعد الثورة
العربية ، وعاد مرة أخرى الى بلده عام ١٨٨٢ وظل هناك حتى
١٨٩٥ .

ويمثل د. هيكى ذلك بأنه « قد عزف عن الاشتراك فى أى عمل
تحت النظام الجديد الذى فرضه الانجليز على مصر حين استصدروا
من الخديو توفيق قانون مجلس شورى القوانين والجمعية
العمومية (٨٠) » .

(٧٦) السياسة اليومية ١٩٢٨/٩/٢٧ وفيها نص خطاب العرش الذى
لقاه محمود سليمان .

(٧٧) د. محمد حسين هيكل : تراجم مصرية وغربية ٧٥ - ١٧٧ ،
الاخبار - ١٩٢٩/١/٢٣ الشيخ مصر الوقور يلقي ربه ، ١٩٢٩/١/٢٧ الرجل
الذى لا يموت .

(٧٨) الكشكول : ١٩٢٩/١/٢٥ وأيضاً السياسة - ١٩٢٩/١/٢٨ والى
نكرت انه كان خصماً للعربيين حتى انتهت الثورة ودخل الانجليز مصر .
(٧٩) د. سمير طه : المرجع السابق ١١٠ - ١١١ .
(٨٠) د. محمد حسين هيكل : المرجع السابق نفس الصفحة .

وان كنا نرى أن محمود سليمان أن لم يكن قد وقف ضد الثورة
العربية صراحة ، فهو على الأقل قد رحب بقدم الاحتلال بدليل
« تقديم الهدايا » مما يوضح لنا أن عدم اشتراكه في النظام الجديد
الذي أقامه البريطانيون لم يكن كراهية في هذا النظام بل لطرف
خاصة به قد تكون لإدارة أملاكه ، كما أنه قد اشترك بالفعل بعد
ذلك في عام ١٨٩٦ كعضو في مجلس شورى القوانين تحت هذا
النظام .

وبالوضع في الاعتبار أن إجراءات الاحتلال الاقتصادية كانت
لضالح طبقة الأعيان التي ينتمي إليها محمود سليمان فقد استطاعت
هذه الطبقة بالفعل أن تزيد ملكياتها في ظل الاحتلال ، حيث بلغت
على سبيل المثال « ملكية اثنتين من أبناء محمود سليمان هما علي
محمود ، وحفي محمود ٢٥٠٠ فدان ، بمديرية أسيوط ، بينما وصلت
ملكية محمد محمود في عام «١٩١٤» ، ١٥٠٨ فدان بمديرتي أسيوط
وبرجوا » (٨١) .

وكانت بداية اشتراك محمود سليمان في النظام الجديد الذي
أقامه الاحتلال عام ١٨٩٦ ، حيث أصبح عضوا في مجلس مديرية
أسيوط (٨٢) .

وانتخب عضوا في مجلس شورى القوانين ثم تجدد انتخابه
١٨٩٩ لخروج اسمه عن طريق القرعة « لتغيير نصف أعضاء مجالس
المديريات » وعين وكيلا منتخبا للمجلس في ٢٢ مارس وتم تنصيبه في
فبراير ١٩١١ واستمر وكيلا إلى أن حل المجلس عام ١٩١٢ (٨٣) .

(٨١) علي بركات : المرجع السابق ٢٥١ .
(٨٢) فرح سليمان فؤاد - المرجع السابق ص ٢٧٧ ، العياصة - ٢٨ - ١
١٩٢٩ .
(٨٣) محمد خليل صبحي - المصدر السابق ص ٥٧ - ٥٨ هـ ٦ .

وبداية فانه بعد عشر سنوات من عمر الاحتلال وفى عهد الخديو عباس حلمى الثانى « ١٨٩٢ - ١٩١٤ » بدأت تظهر روح المعارضة فى تلك المجالس (٨٤) ، نتيجة لموقف هذا الخديوى المناوئ للاحتلال كرد فعل لخلافه مع اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر (٨٥) .

ولعوامل أخرى تلك المعارضة التى تأرجحت بين القوة والضعف فى هذه الفترة (٨٦) .

ولم يكن لمحمود سليمان دور ايجابى فى مجلس شورى القوانين بحكم طبيعة تلك المجالس الاستشارية «فأراؤها غير ملزمة للحكومة» (٨٧) ، كما أن درجة ثقافة ووعى النواب كانت محدودة بشكل اقتصر فى الغالب على الدفاع عن مسائل تتعلق بمصالحهم الخاصة (٨٨) .

وايضا بحكم كون محمود سليمان ينتمى الى طبقة الأعيان «المحافظين» . وبالنظر لكل تلك الأسباب نستطيع أن نرصد له بعض المواقف سواء فى مجلس شورى القوانين أو فى الجمعية العمومية واضعين فى اعتبارنا تلك الأسباب .

فى الجمعية العمومية ١٩٠٧ يتقدم محمود سليمان بطلب «توسيع اختصاصات الهيئات النيابية الحاضرة» (٨٩) .

(٨٤) د . رؤوف عباس - المرجع السابق ص ٢٢٠ .

(٨٥) د . يونان لبيب - المرجع السابق، ص ٨٦ .

(٨٦) د . رؤوف عباس - المرجع السابق انظر لمزيد من التفاصيل حول

هذا الموضوع ٢٢٠ - ٢٢٦ .

(٨٧) د . يونان لبيب - المرجع السابق ص ٩٠ .

(٨٨) د . أحمد زكريا - حزب الأمة ٢٤٥

(٨٩) المرجع السابق - ٢٤٨ .

وكان هذا الطلب هو الذى نادى به حزب الأمة الذى رأسه محمود سليمان والذى اتفق كذلك مع فكر سلطات الاحتلال سواء كان المعتمد البريطانى كرومر أو جورست ، رغم مطالبة الحركة الوطنية فى تلك الفترة والتي تزعمها الحزب الوطنى بحياة نيابية كاملة (٩٠) وفى عام ١٩٠٨ اشتدت حركة المطالبة بالدستور فى مصر نتيجة للتطورات التى حدثت فى ذلك العام ، سواء لما عرف بسياسة الوفاق بين الخديو عباس وجورست أو لحركة العرائض التى تزعمها الحزب الوطنى ، كذلك لإعلان الدستور فى تركيا ١٩٠٨ ، وأيضاً كرد فعل لتصريح وزير الخارجية البريطانى إدوارد جراى فى ٣١ يناير عام ١٩٠٨ فى مجلس العموم البريطانى الذى جاء فيه « أننا نكتفى الآن بتوسيع صلاحيات مجالس المديرىات والبلديات ، أما تطوير النظم النيابية فيجب أن يكون بطيئاً (٩١) » .

فكان طبيعياً إزاء تلك التطورات ، أن تنتقل حركة المطالبة بالدستور الى مجلس شورى القوانين ، حيث اشتد الجدل حول الموافقة على طلب المجلس النيابى فى جلسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ولكن الحكومة تدخلت واستبدلت صيغة طلب المجلس النيابى « بالاشتراك الفعلى مع الحكومة » وذلك من خلال الدور الذى لعبه كل من « محمود سليمان والشواربى » اللذين تمكنا من تغيير الاقتراح بطلب المجلس النيابى من أساسه (٩٢) .

ويعلق سعد زغلول فى مذكراته على ذلك الموقف « بأن هناك احتمالاً بأنهما قد اتفقا مع بطرس - رئيس الوزراء فى ذلك الوقت -

(٩٠) د يونان لبيب - المرجع السابق انظر الفصل الثانى وايضاً ص ١٦٨ : ١٩٩ نفس المرجع .

(٩١) د يونان لبيب : المرجع السابق ص ٩٠ .

(٩٢) د أحمد زكريا المرجع السابق ص ٢٥٣ - ٢٥٤ .

على ذلك حيث ان الناس يتحدثون فى القهاوى بأن الطلب والجواب متفق عليهما من قبل (٩٣) •

وفى ١٨ فبراير عام ١٩٠٩ يتقدم محمود سليمان بطلب جاء فيه أن مشروع توسيع اختصاصات مجالس المديريات لايحقق رغبات الأمة ولا طلبات الجمعية أو المجلس ، وأن الاشتراك الفعلى انما يكون بتغيير مجلس الشورى نفسه فى شكله واختصاصاته وجاء فى الاقتراح الذى قدمه « أن يقرر المجلس مشروع قانون بتعديل نظام الانتخاب على الوجه الذى يتسق مع حال البلد وإبلاغ عدد أعضائه المنتخبين الى عدد تتحقق فيه النيابة عن الأمة ، وأن يكون رأيه قطعيا فى القوانين والمسائل المصرية الصرفة حتى يحصل من هذا كله المجلس النيابى التام السلطة بالزمان » (٩٤) •

ويتضح من هذا الموقف أنه ورغم تبنى « الجريدة » صحيفة حزب الأمة وذلك منذ عام ١٩٠٨ المطالبة بالدستور والحياة النيابية الكاملة أسوة بالحزب الوطنى إلا أن محمود سليمان ومعظم الأعيان لم يطوروا أفكارهم بتلك الدرجة التى تجعلهم يطالبون بمثل هذه الحياة ، فنجد محمود سليمان يعارض فى مجلس شورى القوانين «: اقتناها بتخفيض النصاب المالى الى النصف بالنسبة لحاملى الشهادات العالية » (٩٥) •

وعندما تقدم أحد النواب باقتراح الا ينتخب لمجالس المديريات أكثر من شخص عن كل عائلة ، يرفض محمود سليمان هذا الاقتراح

(٩٣) : المرجع السابق - نفس الصفحات وأيضا - مذكرات سعد زغلول المنشورة - د ٩ ص ٧٨٣ ح ٢ •
(٩٤) : المرجع السابق ص ٢٥٥ •
(٩٥) د أحمد زكريا : المرجع السابق ص ١٥٧ •

معلقا على ذلك ، بأنه يشترط دفع خمسين جنيهًا أموالا أميرية فإذا رفض ولم يوجد اثنان بالمركز يتوفر فيهما هذا الشرط فكيف يكون العمل إذن ؟ (٩٦) .

وقد أوعز محمود سليمان إلى ابنه عبد الرحمن محمود بترشيح نفسه في مركز أبى تيج لانتخابات مجالس المديرية (٩٧) ، وبذلك مثلت الأسرة بشخصين في المجالس النيابية .

ولم يتقدم محمود سليمان نظرا لمرضه للاشتراك في الجمعية التشريعية (٩٨) ، وهو النظام الجديد الذى أدخله كوتشستر المعتمد البريطانى إلى مصر في ٢١ يوليو عام ١٩١٣ كبديل عن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية (٩٩) .

وربما يرجع السبب في عدم اشتراكه أيضا إلى وجود ولديه محمد محمود حيث انتخب عضوا في الجمعية التشريعية (١٠٠) ، وكذلك عبد الرحمن محمود الذى انتخب عضوا عن دائرة أبى تيج في الجمعية التشريعية في نفس الفصل التشريعي (١٠١) .

وهكذا اشتركت أسرة محمود سليمان في النظام الجديد ، مما يؤكد على حرص أبنائها على الاشتراك في المجالس النيابية كبقية .

(٩٦) د . أحمد زكريا : المرجع السابق ص ٢٥٧ .

(٩٧) المرجع السابق - ص ٢٤٤ .

(٩٨) فرج سليمان قواد - المرجع السابق ص ٢٧٨ .

(٩٩) د . يونان لمييب - المرجع السابق . مزيد من التفاصيل عن الجمعية

التشريعية ١٨٤ - ١٨٩ .

(١٠٠) مضابط الجمعية التشريعية - دور الإنعقاد الأول ١٩١٤/١/٢٢ ،

إلى ١٩١٤/٦/١٧ ، ص ١٠ .

(١٠١) محمد خليل صبحي - المصدر السابق ، ص ٨٥ ج

الأعيان ، رغبة منهم فى مزيد من السلطة لزيادة نفوذهم وحماية مصالحهم وايضا لتأصيل هيبتهم فى مديرياتهم .

ولم يختلف موقف محمود سليمان من الخديو عباس حلمي ومن الاحتلال عن موقف غالبية الأعيان ، من العداء للخديو «السلطة الشرعية» وتأييد الانجليز «السلطة الفعلية» (١٠٢) . وذلك على الرغم من أن محمود سليمان كان من الأعيان الذين أيدوا الخديو عباس إبان الأزمة الوزارية عام ١٨٩٣ ، كذلك ألقى محمود سليمان خطبة أمام الخديو عباس عندما زاره فى منزله عام ١٨٩٣ عبر فيها عن ولائه واخلاصه (١٠٢) .

ولم يلتزم الأعيان بتلك السياسة على مختلف المراحل ، وإنما تخللها فترات وإن كانت محدودة تبدلت فيها المواقع ، وخاصة فى عام ١٩٠٨ بعد مجيء جورست المعتمد البريطانى ، وانتهاجه سياسة الوفاق مع الخديو عباس وإهمل الأعيان ، الذين حاولوا بدورهم تحسين علاقاتهم بالخديو ، ورغم ذلك فقد استمرت صفة العداء غالبية على وجه العموم (١٠٤) .

وفى محاولة للأعيان وخاصة «أعضاء حزب الأمة» تحسين العلاقة بينهم وبين الخديو ، يقبل محمود سليمان يد الخديو مرتين فى الجمعية العمومية عام ١٩٠٩ (١٠٥) .

وإن كان قد تخلف عن توديع الخديو عندما سافر الى الحج

(١٠٢) د. يونان لبيب - المرجع السابق ، ص ٧٤ - ٧٦ .

(١٠٣) أحمد شفيق - مذكراتى فى نصف قرن ، ص ٨٦ ج ٢ .

(١٠٤) د. يونان لبيب - المرجع السابق . انظر لزيد من التفاصيل الفصل

الخامس .

(١٠٥) د. أحمد زكريا - المرجع السابق ، ص ١٣٢ .

فى ديسمبر ١٩٠٩ فىذكر سعد زغلول فى مذكراته « أن محمود قد
اعتنق أمام أخواته بالمرض سترا لكسوفه » (١٠٦) .

١. أما عن علاقة محمود سليمان بالاحتلال ، فكما ذكرنا من قبل
كان الأعيان ومنهم محمود سليمان قد رحبوا بقوات جيش الاحتلال،
كما استمروا فى تأييده حتى مجيء جورست عام ١٩٠٨ عندما تغير
موقفهم نتيجة للوفاق بينه وبين الخديو . وقد ربطت الصداقة بين
محمود سليمان واللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر ،
وحينما أصدر الأعيان صحيفة «الجريدة» فى ٩ مارس ١٩٠٧ قيل
أنها قامت بوحى من كرومر ، حيث كاشف أنصاره والمترددین عليه
ومنهم محمود سليمان بتلك الفكرة فاطلعوه على رغبة الشيخ محمد
عبده فى إصدار صحيفة تعبر عن الأعيان ولكن وفاته حالت دون
إصدارها (١٠٧) .

وتذكر جريدة المقطم فى ١٤ - ٩ - ١٩٠٦ بأن البعض قد تنبأ
« للجريدة » صحيفة حزب الأمة بأنها ستكون بمنزلة الخطام من
البعير يقودها به الاحتلال الى مايريد ، واستدلوا على ذلك بما
بين الزعيمين « زعيم الاحتلال » كرومر « وزعيم الجريدة » محمود
سليمان من المودة والمودة ، وبأن أكثر أعضاء « الجريدة » ممن
تشغلهم الأمور الزراعية عن النظر فى الشؤون الاجتماعية
والسياسية (١٠٨) .

وان كان الأستاذ لطفى السيد يحدثنا فى مذكراته بأمر مختلف
اذ قال « انه بعد توقيع الاتفاق الودى فى عام ١٩٠٤ بين انجلترا

(١٠٦) مذكرات سعد زغلول ك ١٢ من ٦٨٥ .

(١٠٧) د. أحمد زكريا : نفس المرجع ص ٥٦ .

(١٠٨) المقطم : ١٩٠٦/٩/١٤ .

وفرنسا فكرنا فى اصدار جريدة حرة غير متصلة بالخدديوى او الوكالة البريطانية ، فالفنا شركة الجريدة فى بيت محمود سليمان وانتخبنا انا مديرا لها ورئيسا لتحريرها ومحمود سليمان رئيسا للشركة ووكيلها حسن عبد الرازق « (١٠٩) » .

وبالاضافة الى ماذكره الأستاذ لطفى السيد فان هناك اسبابا اخرى عجلت بالأعيان الى اصدار جريدتهم فى ٩ مارس ١٩٠٧ (١١٠) .

وبعد عدة شهور أعلن حسن عبد الرازق فى ٢٠ سبتمبر ١٩٠٧ ، تحويل شركة « الجريدة » الى حزب الأمة ، وتم اختيار محمود سليمان رئيسا للحزب وحسن عبد الرازق وعلى شعراوى وكيلين وقد استمر محمود سليمان رئيسا للحزب حتى قيام الحرب الاولى ١٩١٤ (١١١) .

ومن الواضح ان مكانة محمود سليمان « السياسية » قد بلغت حدا جعلته مقبولا من جميع اطراف الخلاف الدينى الذى تفجر فى ذلك الحين ، فعند حدوث الخلاف بين المسلمين والاقباط كان محمود سليمان من الذين تقدموا للقضاء عليه ، فقد كان وكيلاً للمؤتمر المصرى الذى عقد فى ١٩١١ من أجل ازالة اسباب هذا الخلاف (١١٢)

وبالنسبة لما يقال ان الانجليز قد عرضوا عرش مصر على

-
- (١٠٩) أحمد لطفى السيد : قصة حياتى ، ص ٤٤ .
(١١٠) د. يوتان لبيب : المرجع السابق . انظر الفصل الاول .
(١١١) د. يوتان لبيب - المرجع السابق ص ٤٦ السياسة اليومية - ١٩٢٩/١/٢٣ - محمود سليمان حياته وموته .
(١١٢) د. محمد حسين هيكل - المرجع السابق ١٧٨ - ١٧٩ . وايضا الاتحاد - ١٩٢٩/١/٢٣ ، السياسة اليومية ١٩٢٩/١/٢٣ .

محمود سليمان بعد وفاة السلطان حسين كامل ، ورفض محمود سليمان ذلك العرض لأنه جاء عن رغبة الانجليز(١١٢) .

وبقضى النظر اذا كان هذا حقيقة ام اشاعة ، فان دلالاتها تشير الى حجم أسرة محمود سليمان على اعتبار انها من اكبر الأسر المصرية الى حد ترشيح عميدها سلطانا على مصر ، وأيضا تؤكد على مصرية هذه الأسرة لأنه كانت هناك شخصيات أكبر من محمود سليمان غير أن محمود تميز عليها بأنه من أصل مصرى .

وعند بداية النهضة الوطنية في نوفمبر عام ١٩١٨ ، كان محمود سليمان معتزلا للحياة العامة منذ عام ١٩١٤ معتكفا في بلدته ساحل سليم ، فقد كان قد جاوز الثمانين(١١٤) .

ولكن هذا لم يمنعه من الخروج عن عزلته واصبح منزله مقرا للحركة الوطنية(١١٥) .

وبعد احداث ثورة ١٩١٩ تكونت لجنة الوفد المركزية التي راسها محمود سليمان وذلك بعد سفر الوفد الى أوروبا(١١٦) ، واصبح محمود سليمان بمثابة الأب من الجميع يحاول ان يفض كل خلاف يحدث بين اعضاء اللجنة المركزية حفاظا على الاتحاد(١١٧) .

وتبدو صحة هذا الكلام من رسالة لعبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في ١٩١٩/٩/١ ، يقول فيها انه « يخشى على عواطف محمود

(١١٢) مصطفى أمين - من واحد لعشرة ص ١٨ - ١٩ . وأيضا حافظ محمود - اسرار الماضي ص ١٠٥ - ١٠٦ .
(١١٤) الاتحاد - ١٩٢٩/١/٢٣ . وأيضا محمد حسين هيكل - المرجع السابق - ١٧٨ - ١٧٩ .

(١١٥) نفس النورية والعدد .
(١١٦) الأهرام - ١٩٢٩/١/٢٣ .
(١١٧) الأهرام - ١٩٢٩/١/٢٥ .

سليمان كثيرا حتى لايتأثر فيمرض ، فتقع رئاسة اللجنة ثانية تحت
رئاسة إبراهيم سعيد وكيل اللجنة «(١١٨)» .

ويستمر محمود سليمان في العمل في رئاسة اللجنة المركزية ،
وعند وصول برقية من الوفد الى سليمان برغبة أعضائه في العودة ،
على أثر اعتراف أمريكا بالحماية الانجليزية على مصر يعلق قائلا :
« كل من أهشى سر هذه البرقية عنده عدوا لهذا الوطن فلينفقوا
ما جمعنا له من اموال الأمة فاذا نفتت فليعودوا ، اما الآن فليظلوا
يوأهلون السعي ذلك هو الجواب الوحيد الذي يجب أن نجيب
به»(١١٩) .

وقد رفض أن يلزم منزله عندما أمرته السلطة العسكرية
الانجليزية واجاب قائلا « انا الذي يحق لى أن أقول لهم اخرجوا من
بلدى وليس يحق لهم أن يحرموا لى حريتى فى وطنى »(١٢٠) .

ورغم ذلك فقد خضع لأوامر السلطة العسكرية ، حيث أرغمته
على مغادرة القاهرة والاقامة فى ساحل سليم(١٢١) .

ثم ساءت حالته الصحية بعد ذلك واضطر الى اعتزال الحياة
السياسية العامة(١٢٢) وينبغى أن نوضح أن اشتراك محمود سليمان

(١١٨) د . محمد أنيس - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ج ١ ص ٢٨
- ١٣٩ .

(١١٩) الأهرام - ١٩٢٩/١/٢٥ .

(١٢٠) الأهرام - العدد السابق .

(١٢١) البلاغ - ١٩٢٩/١/٢٤ ، ٣ - أيضا الاخبار - ١٩٢٩/١/٢٣ .

ترجمة لمحمود سليمان « شيخ مصر الوقور » .

(١٢٢) روز اليوسف - ١٩٢٩/١/٢٩ .

فى ثورة ١٩١٩ كان امتدادا لاشتراك كبار الملاك فى الثورة ولأسباب عديدة ، سواء كانت اقتصادية أو سياسية ، دفعت بالأعيان الى الاشتراك فى ثورة ١٩١٩ . ولكنهم تمسكوا بالوسائل السلمية « للحصول على الاستقلال » وذلك حفاظا على مصالحهم وخشية من ضياع امتيازاتهم الاجتماعية « (١٢٢) » .

وبعد اجتماع اللبى بكبار الملاك ومنهم محمود سليمان فى ٢٦ مارس ١٩١٩ يوجه الأعيان نداء فى الصحف الى الشعب المصرى يطالبونه بالهدوء ووقف كل أعمال العنف (١٢٤) . مما ترتب بالتالى على ذلك عدم استثمار ثورة ١٩١٩ كما يجب وتوجيهها لصالح قضية الاستقلال وانتصار فكرة المفاوضات مع الانجليز ، كمطريق لحل المسألة المصرية (١٢٥) .

وقد أيد محمود سليمان وأولاده دخول مصر فى المفاوضات الرسمية عام ١٩٢٠ ، حيث يذكر الأستاذ كامل سليم انهم كانوا من العاملين على دخول مصر هذه المفاوضات (١٢٦) .

وبالإضافة الى الدور السياسى لمحمود سليمان كان هناك دوره الاجتماعى فقد أوقف قطعة أرض من أجل انشاء مدرسة صناعية بأسىوط ، حيث تنازل عن هذه المدرسة وما وقف عليها لمجلس مديرية أسىوط ليتولى ادارة شئونها بعقد تاريخه ٢٦ يناير

(١٢٣) د . عاصم نسوى - كبار ملاك الاراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ص ٢٧٢ .

(١٢٤) نفس المرجع ص ٣١٧ - ٣١٩ .

(١٢٥) نفس المرجع - ص ٢٧٢ انظر المزيد من التفاصيل حول هذا

الموضوع الفصل (٤) من نفس المرجع .

(١٢٦) كامل سليم - أزمة الوفد الكبرى ص ٤٧ .

١٩١٣ ، يخوله الحق فى استردادها من المجلس اذا لم يتم بتنفيذ شرط الوقف(١٢٧) .

وقد قيل فى ذلك انه بعد وفاة سليمان عام ١٩٢٩ ، وجد فى أوراقه أنه قد أوصى الى ابنه حفى محمود بتلك الأرض التى وهبها للمجلس ، مما أدى الى خلاف بين حفى ومجلس المديرية حيث حاول حفى استرداد الأرض ، فذهب اعيان المجلس الى محمد محمود وكان وقتئذ رئيسا للوزراء ١٩٢٩ للشكوى من تصرفات شقيقه ، ولكن محمود ظاهر شقيقه(١٢٨) .

وتبدو تلك المسألة بعيدة عن التصديق وذلك لأن محمود سليمان قد أخرج ثروته كلها لأبنائه فى ١٩١٦ أى قبل وفاته بـ ١٣ عاما(١٢٩) وأيضا لطول الفترة التى وهبها محمود سليمان للمديرية وهى ١٦ عاما ، كما انه بحجم أسرة محمود سليمان ونفوذهما فى مجلس مديرية أسيوط كان بإمكان الأسرة استردادها دون أية مشكلة ، وأيضا فان سعد زغلول عندما كان وزيرا للمعارف قد زار مدرسة محمود الصناعية فى ٦ يناير ١٩٠٧ فى أبى تيج ويذكر ذلك فى مذكراته(١٣٠) .

ومن ثم يتضح لنا أن محمد محمود قد خرج من أسرة تنتمى جذورها الى طبقة الأعيان وهى من الأسر المصرية القليلة التى تولت منصب الإدارة فى مصر منذ وقت مبكر حيث لم يكن يصل فى ذلك

(١٢٧) فرج سليمان فؤاد - المصدر السابق ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .

(١٢٨) روز اليوسف - العدد ١٧٥ ١٢/٣/١٩٣٠ .

(١٢٩) الأهرام - ١٢٣/١/١٩٢٩ ، والسياسة ٢٣/١/١٩٢٩ .

(١٣٠) مذكرات سعد المشورة - ك ٥ ص ١٨٧ .

المعهد المبكر إلى مناصب الحكم من المصريين الا قليل » وذلك على حد قول الشيخ مصطفى عبد الرازق (١٢١) .

وايضا هي أسرة تشتغل بالعمل السياسى ، مما انعكس كل ذلك بحكم النشأة والطبقة التى خرج منها محمد محمود بالإضافة إلى تعليمه العصرى فى ذلك الوقت على شخصيته واشتغاله بالعمل السياسى . وكان لذلك بالغ الأثر على توجهاته السياسية فيما بعد .

الفصل الثانى

محمد محمود - صناعة معتدل !

ولد محمد محمود فى ٤ ابريل عام ١٨٧٨ فى ساحل سليم مركز
أبى تيج بامسيوط ونال الشهادة الابتدائية من مدرسة أسيوط عام
١٨٩٢ ، والتحق بعد ذلك بالمدرسة التوفيقية بالقاهرة حيث أتم
دراسته بها فى عام ١٨٩٧ (١) .

ثم أرسله والده محمود باشا سليمان الى انجلترا ، حيث
درس فى كلية باليول جامعة اكسفورد وحصل على الدرجة الثانية
فى التاريخ أى دبلوم فى علم التاريخ الحديث ، وذلك رغم صعوبة

(١) دار المحفوظات المصرية - ملف خدمة محمد محمود رقم ٤٥٣٣٠
محفوظة رقم ٢٨٥٧ دولا ب ٢٧٦ ليس دقيقا مانكره فرج سليمان فى المرجع
السابق وزكى مجاهد - والمصدر السابق والسياسة الاسبوعية على أنه ولد
فى ١٨٧٧ .

الدراسة باللاتينية التي لم يتعلمها قبل دخوله الكلية ومطالعة اشياء كثيرة معتاد عليها الطلبة الانجليز (٢) . ويعتبر محمد محمود اول مصري تخرج من جامعة اكسفورد (٣) .

وقد كان لأصول محمد محمود الاجتماعية تأثير كبير على تكوينه السياسى الذى انعكس بعد ذلك على حياته السياسية من احساس بالتميز والرغبة فى اعطاء هذه المكانة الاجتماعية قدرا من السلطة (٤) ، ويتضح ذلك من عدة مواقف :

فعمدما عرض سعد زغلول فى ٢٠ فبراير عام ١٩١٩ على زملائه فى الوفد ان ياذنوا له فى ان ينفذ ما يقربونه من ارسال اوراق الى الخارج بطريقة سرية يباح له الا يذيعها فيهم ، امتعض لذلك محمد محمود وقال غاضبا ان شرفه وشرف الأعضاء يابى ذلك. ويعلق سعد على ذلك بقوله فلم يكن الا ان عدلت عن الاقتراح متأسفا (٥) .

كما يروى سعد ايضا عن ان محمد محمود قد رفض ان يساكن بعض أعضاء الوفد عند مفاوضات ملنر لأنهم ليسوا من طبقة (٦) .

كما انه اثناء النفى فى مالطة كان كلما حضر ضابط السجن اليهم « يتحدث محمود معه من غير ان يكلف نفسه عناء ترجمة مايدور بينهما من الحديث الذى يختص فى الاغلب بحاجتنا ، ويلوح

(٢) ملف خدمة محمد محمود - نفس المصدر والمحافظة .

(٣) المظلم - ١ - ٢ - ١٩٤١ .

(٤) د. أحمد زكريا - حزب الاحرار الدستوريين ص ١٠٩

(٥) مذكرات سعد زغلول - كراس ٣٤ من ١٩١٩ .

(٦) د. أحمد زكريا - نفس المرجع والصفحة .

لى انه يفعل ذلك حتى يظهر امام الضابط بانه لم يكن مترجما بل رئيسا» (٧) .

وما زال الحديث لسعد زغلول اذ يروى انهم قد اتفقوا اثناء النفي على تقديم مساعدة لبعض الأسرى المصرية الفقيرة ، فما كان من محمود الا ان كتب هو الامر ومضاه وأرسله الى بعد ذلك من قبيل الاحاطة، مع اننا لم نتفق على ان يكون الامضاء منه (٨) .

وانهم اذا جلسوا لقراءة الجرائد خصوصا المصرية منها ، وتولى أحد غيره (اى محمود) القراءة ينشغل عنهم بالقراءة وحده ويغضب اذا دعى للاستماع كالباقى (٩) .

وانه ايضا اذا تناول جريدة انجليزية ليرجمها يغضب اذ غمضت على السامعين ترجمته ويغضب اذا شاركه اسماعيل (١٠) فيها (١١) .

وعندما كان محمد محمود فى لندن عام ١٩٢٩ ، حجز على باخرة ايطالية للعودة الى مصر ، وتصادف ان الملك فؤاد قد حجز على نفس الباخرة ، ويهذه المناسبة سأل أحد الصحفيين الانجليز عما اذا كان سيسافر فى صحبة الملك فؤاد ، فكان جوابه كـلا بل اجتار جلالة الملك الباخرة التى قررت اننا السفر عليها ليعود الى مصر (١١) .

(٧) مذكرات سعد - كراس ٣٥ من ١٩٣٢ .

(٨) نفس المصدر والكراس والصفحة .

(٩) مذكرات سعد : كراس ٣٥ من ١٩٣٢ .

(١٠) يقصد اسماعيل صبرى .

(١١) المذكرات : نفس المصدر والصفحة .

(١٢) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ من ٢٠٨ .

١ حقيقة انه كان هناك دائما خلاف بين الملك قؤاد ورئيس وزرائه محمد محمود ١٩٢٨ : ١٩٢٩ ، وهو ما سيرد في حينه .

٢ الا ان الاستاذ احمد شفيق يعلق على هذا الخلاف بأن صلابة الرأي عند محمود هي التي احدثت الجفاء بينه وبين الملك قؤاد ، فقد كانت الجفوة وصلابة الرأي خلقين في محمود يضرعهما في موضع وفي غير موضع حتى ولكانه يحسبها ظاهرة من مظاهر العز والبجاه (١٢) .

وايضا فان في اجابة محمد محمود هذه كثيرا من الاجتزاز بالنفس وهي صفة لازمت طوال حياته كما انها اصدق تعبير عن شعوره بانتمائه الاجتماعي وآخر هذه المواقف عندما علم محمد محمود وكان رئيسا للوزراء في ١٩٢٩ ان رئيس نادى محمد على وكان من الامراء ، قد منع رئيس مجلس الشيوخ من دخول احدى غرف النادى بحجة انها مخصصة للامراء فقط ، فما كان من محمود الا ان ذهب الى النادى وفتح الغرفة وتناول الغداء فيها (١٣) .

٣ كما انتصر محمد محمود لأسرة مصرية ارادت الاشتراك في طسوية نادى الفروسية ، فرفض طلبها بدعوى انهم فلاحون ، وصرح محمود وقتئذ وكان رئيسا للوزراء ، انه فلاح ابن فلاح ، وان حكومته لن تسمح بعودة نظام الطبقات في مصر (١٤) ، انه لايسمح ان يكون في مصر من يحتقرون الفلاحين (١٥) ، ولايعنى هذا انه

(١٢) احمد شفيق . الحولية السادسة من ١٥٨٨

(١٣) مصطفى أمين : ليالى قاروق ص ١١١ : ١١٢ .

(١٤) آخر ساعة : العدد «٣٣٢» ٩ - ٢ - ١٩٤١ ومصطفى أمين المرجع

السابق ١١٢ - ١١٤ .

(١٥) السياسة الاسبوعية . ٨ - ٢ - ١٩٤١ .

مجرد فلاح من سواد المصريين بل من اعيان الفلاحين (١٦) .

وكان لثقافة محمود الانجليزية تأثير ايضا على حياته السياسية وتوجهاته بعد ذلك الموالية للإنجليز ، مما يتضح من المواقف الآتية :

يتضح هذا التأثير من تدرج محمود السريع فى الوظائف الحكومية ، فمن وكيل تفتيش غير دائم فى المالية الى نائب مفتش فى نفس الوزارة من عام ١٩٠١ الى ١٩٠٣ ، ومن سكرتير خاص لمستشار الداخلية الانجليزى فى نوفمبر عام ١٩٠٥ الى مدير للفيوم فى عام ١٩٠٦ (١٧) . وقد امتدح جورست المعتمد البريطانى محمد محمود عندما كان مديرا للفيوم ، ووصفه بأنه « جنرالمان ونحِب مساعدته وان كان صغير السن » (١٨) . ويبدو ذلك متمشيا مع سياسة الاحتلال فى احتضان الاعيان واعطاءهم الوظائف الحكومية (١٩) .

ويشير سعد زغلول فى مذكراته فى ٢٠ سبتمبر ١٩١٩ عن تأثير الثقافة الانجليزية على محمود فيقول : « أن الوفد قد قرر استدعاء مكرم عبيد للقيام بترجمة الأعمال الانجليزية ، فعارض محمود بشدة قائلا أن القصد من هذا الاستدعاء مكابته هو لا العمل ، ورغم حاجة الوفد الشديدة لترجم لكثرة الأعمال الانجليزية من قراءة الصحف والرد على المراسلات وغير ذلك ، فإن محمد باشا لا يمكن مهما تفرغ أن يقوم بكل هذه الأعمال ولكنه غير متفرغ لها

-
- (١٦) د . أحمد زكريا : المرجع السابق ص ١٠٩ .
(١٧) دار المحفوظات المصرية : ملف خدمة محمد محمود رقم ٤٥٢٣٠
محظية رقم ٣٨٥٧ دوايب ٣٧٦ .
(١٨) مذكرات سعد زغلول المنشورة - ك ١٢ ص ٤٧٧ .
(١٩) د . أحمد زكريا - المرجع السابق المزيد من التفاصيل حول احتضان الاحتلال لابناء الاعيان ٢٣ - ٣٦ .

من جهة ولاصبر له على الشغل من جهة وفى كثير من الأحوال يرفض العمل ، أما لأنه ليس من رايه او لعناد شخصى «(٢٠) »

كما عارض محمود فكرة ارسال مكرم الى أمريكا ، الا اذا تعذر سفره ، ويواصل سعد تعليقه بقوله « ومن هذه الحوادث لآكد لى أن محمود غيور جدا ومعجب بنفسه ، وأنه يريد أن يحتكر فى شخصيه اللغة الانجليزية وكل عمل له صيغة انجليزية »(٢١) »

وبعد القبض على عبد الرحمن فهمى ، يقترح محمود على سعد زغلول تعيين محام انجليزى للدفاع عنه ويفض محمود من سعد لأنه استعظم المبلغ الذى طلبه المحامى ، ويعلق سعد على موقف محمود هذا بقوله : « ماكان بصاحبه ولايعرفه وكل مافى الأمر أنه متزوج من إحدى كريمات ناظر المدرسة التى تخرج منها هذا الغضوب »(٢٢) »

كما يذكر المدير السابق للفيوم أن محمود كان يتحدث الانجليزية كرجل من أبنائها ، ويمسك سلوك الرجل الانجليزى ، وأنه يملك شعبية كبيرة بين الانجليز وهو ذو نوايا حسنة تجاههم(٢٣) »

وكنتيجة لدراسة محمود الانجليزية فقد اعتبره الموظفون الانجليز شخصا يستطيع أن يتحدث لغتهم(٢٤) » ويوضح صدقى فى مذكراته الأسباب التى أدت الى تجاهله ، بعد أن كان مرشحا فعلا لمنصب رئيس الوزراء فى ١٩٢٨ خلفا لحكومة النحاس ، من أن

(٢٠) مذكرات سعد : كراس ٣٥ من ١٩٤٨ »

(٢١) المصدر السابق - نفس الكراس من ١٩٤٨ - ١٩٤٩ »

(٢٢) مصطفى أمين - الكتاب الممنوع ج١ من ٢٤٤ - ٢٤١ ، ٢٤٥ -

٢٤٦ »

(٢٣) Harris, Murry — Egypt under the Egyptian P. 153. (٢٣) »

(٢٤) عفاف لطفي السيد - تجربة مصر الليبرالية من ١٧١ - ١٧٢ »

الثور لويذ المذوب السامى البريطانى قد فضل محمد محمود وذلك بتأثير البيئة العلمية الواحدة والمدرسة الواحدة (٢٥) .

ويظهر كذلك تأثير الثقافة الانجليزية الى جانب بالطبع عوامل أخرى من التأييد الصحفى من الجرائد الانجليزية لوزارة محمد محمود الأولى ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، فى أى خطوة تتخذها حتى لو كان تعطيل البرلمان أو عزل ١٢ مستشارا .

فى جريدة « نيلى نيوز » مقال لعضو من لجنة ملنر يقول فيها « ان تولى محمد محمود الحكم فى مصر ٢٨ : ٢٩ ، يتيح الفرصة لظهور نوع جديد من الزعماء السياسيين ، فقد كان جميع من سبقه من الزعماء الذين نشأوا نشأة فرنسية ، ويتحدثون الفرنسية ، أما محمد محمود فقد نشأ نشأة انجليزية ويتحدث الانجليزية » (٢٦) .

وتعلق جريدة جلاسجو هرالد على قرار حكومة محمد محمود بتعطيل البرلمان ١٩٢٨ بقولها « ان الاشخاص الذين نشأوا نشأة ديمقراطية حققة ، ويعرفون نظم الدساتير حق المعرفة ، يدركون ان حق الاقتراع العام الذى حصلت عليه مصر لم يكن مرغوبا فيه ، وعلى كل حال فان التجارب الأخيرة قد اثبتت بوضوح وبدون أى شك ان الشعب المصرى ليست لديه المقرة السياسية الكافية حتى يستطيع ان يجلئ من النظام البرلمانى احسن ثماره ، ويلوح ايضا ان العناصر التى كان يتألف منها مجلس النواب المثل لم تكن لتمثل حقيقة الشعب المصرى » (٢٧) .

(٢٥) اسماعيل صدقى - مذكراتى من ٢٨ - ٢٩

(٢٦) السياسة اليومية - ١٩٢٨/٧/٢٩

(٢٧) السياسة اليومية - ١٩٢٨/٧/٢

كما نشرت جريدة إيريش تايمز مقالا جاء فيه « انه من المحتمل ان تنتهى مهلة الحكومة البرلمانية فى مصر بالقرار الأخير الذى اتخذته الوزارة المحمودية وعطلت به الحياة النيابية ثلاث سنوات • فقد يستطيع محمود ان ينبه الناس الى الشعور بالمسئولية السياسية، حتى اذا مامرت الثلاث سنوات يصبحون اكثر تعقلا مما دلت عليه التجربة فى السنوات الأخيرة » (٢٨)

وأىضا فقد علقت مجلة نيرايسست انديا عن تعطيل الحياة النيابية فى وزارة محمود ٢٨ : ٢٩ بالتأييد أيضا حيث قالت « ان الثلاث سنوات التى تعطل فيها الحياة النيابية فى مصر ستكون كبيرة الفائدة ، وسوف تجنى منها البلاد أكثر مما جنته أو كان ممكنا أن تجنيه تحت حكم الوفد وسوف يدرك الشعب المصرى تلك الفوائد فيقدر قيمة الإدارة الأمنية العادلة » (٢٩)

ونشرت التيمز برقية لمراسلها أيدت فيها أعمال الحكومة المحمودية ٢٨ : ٢٩ بقولها ، ان أعمال الحكومة فى سبيل الإصلاح تتقدم ، وان الخطوات قد اتخذت لتنفيذ برنامجها الذى وضعت لانشاء المستشفيات وتنقية مياه الشرب ، واصلاح طرق الري ، وبناء مساكن للعمال الخ •

وقرار الحكومة الذى صدر أخيرا باحالة ١٢ مستشارا من مستشارى محكمة الاستئناف الى المعاش هو خطوة أولى لمبرور واسع النطاق يقصد به ترقية الإدارة والقضاء باسفال عناصير أمنية • أما برنامج الحكومة بمنع الطلبة من الاشتغال بالسياسة فقد ظهرت نتيجته فى التدابير التى اتخذتها وزارة المعارف لحفظ النظام

• (٢٨) السياسة اليومية - ١٩٢٨/٧/٣٦

• (٢٩) السياسة اليومية - ١٩٢٨/٧/٣٦

وتمكن ابتعاد الطلبة عن الاشتغال بالأمور السياسية والتفرغ لدروسهم . وقد اثمرت هذه التدابير فلم تشترك أغليبيتهم فى حفل تأبين سعد (٢٠) .

وأخر هذه المواقف تمثل فى المقابلة التى جرت فى ١٢ ديسمبر ١٩٢٠ بين محمود ومستتر سيسل كامبل أحد موظفى السفارة البريطانية ، أوضح كامبل لمحمود خطورة تنكره لماضيه باتخاذ موقفا معاديا للبريطانيين ، وهذا سوف يدمر مكانته ، ويجعله مجرد تابع للزعامات « المتطرفة » وبناء على تلك الحادثة رفض محمد محمود الانضمام للنحاس فى بيانه المعادى للبريطانيين بمناسبة افتتاح البرلمان .

ويعلق لورين المندوب السامى على تلك المقابلة بقوله « أن لمحمود رغبة قوية فى تجنب أى خلاف معنا ، وفى تأكيد الصداقة تجاهنا ، وأمل بالبقاء على روابطنا معه ذات الطبيعة الاجتماعية فى الأساس ، أن تبقى قادرين على ابتعاده عن سياسة المتطرف » (٢١) .

ويبرر د . حسين هيكل علاقة الود بين محمود والساسسة البريطانية فى مصر وإنجلترا ، بأنها ليس كما يظن البعض لاعتبارات سياسية ، لأن كثيرا ما اشتد الخلاف بينه وبين الساسة الانجليز الى حد كبير ، والدليل على ذلك من وجهة نظره انه قد ظل مبعدا عن الحكم من ١٩٢٩ - ١٩٣٧ ، وهذا الابتعاد مرجعه هذا الاختلاف أكثر منه الى أى سبب آخر « (٢٢) .

(٢٠) السياسة اليومية - ١٩٢٨/١٠/٢٨ .

(٢١) F.O. 407/214 No. 82 Lorraine to Simon Dec. 19, 1931.

(٢٢) السياسة الأسبوعية - ١٩٤١/٢/٨ .

أما عن شخصية محمد محمود فقد كان للمكانة الاجتماعية التي تمتع بها بالإضافة الى تعليمه العصري تأثير على حياته الخاصة . كان منزل محمود الكائن بشوارع الفلكي والذي بلغت مساحته ١٩٦٤ مترا (٣٢) ، مكانا للاجتماعات السياسية ، حيث عقدت فيه اجتماعات لجنة الوفد المركزية ، وقد شبه د . هيكال المنزل بأنه كأن مسرحا لخطباء الوطنية ، فقد شهد المؤتمر الوطني برياسة سعد زغلول ١٩٢٦ ، وايضا هو المنزل الذي صدرت منه الدعوة لتأليف الجبهة الوطنية في عام ١٩٣٥ (٣٤) .

واعتبر هذا المنزل اكبر صالون ادبي في عصره (٣٥) ، عقد محمد محمود فيه ندواته كل ليلة وكان يأتي اليه سماره وحواريه وهو بينهم أشبه بصاحب الأمر قلما رد سائلا أو كثير في وجهه محتاج . فقد سلك محمود في القاهرة سلوك أهل الصعيد وأبناء البيوتات الكبيرة ، حيث مزج السياسة بالبيوتات ، ونظر اليها وكأنها وجاهة قبل أن تكون لباقية ، وفروسية قبل أن تكون مدارورة ومهادنة (٣٦) .

وجمع محمود أيضا حوله الشعراء والأدباء كمحمود حسن إسماعيل ، وكامل الشناوي وحافظ إبراهيم (٣٧) ، الذي أعانه بمبلغ من المال لنشر قصيدته المعروفة (٣٨) .

(٣٣) ملف خدمة محمد محمود - المصير السابق .

(٣٤) الميمنة الأسبوعية : ١٥ - ٢ - ١٩٤١ ، العدد ٨ - ٣ - ١٩٤١ .

(٣٥) الميمنة الأسبوعية - ٨ - ٢ - ١٩٤١ .

(٣٦) محمد زكي عبد القادر : أقدام على الطريق ص ١٧١ - ١٧٢ .

(٣٧) الميمنة الأسبوعية . ١٥ - ٢ - ١٩٤١ .

(٣٨) زكي مجاهد . الاعلام الشرقية ج١ ص ١٦٢ - ١٦٣

• وكان محمود يروى الشعر ويقص القصص ويتحدث فى العلم والدين والسياسة (٣٩) •

وأجمعت الجرائد الحزبية على نزاهة محمود وعفة لسانه حتى لقب بالزعيم النبيل ، فلم يكن يسمح لنفسه فى اغلب الأحوال بقول كلمة نابية فى حق خصومه (٤٠) •

وقد انعكست تلك الشخصية على تصرفاته المالية ، فعندما أصبح وزيرا للمالية عام ١٩٢٧ وصله شيك مكافاة له ، بوصفه عضوا فى مجلس ادارة ترام الرمل بمقتضى منصبه ، فما كان منه الا ان رفض قبول المبلغ ، لانه لم يشهد جلسة واحدة من جلساته رغم ان العادة قد جرت على صرف المكافاة لوزير المالية ، ولكنه اصر على عدم قبولها طوال مدة تقلده الوزارة (٤١) •

وحين عرضت على القضاء قضية القذف التى رفعها اسماعيل صديقى عندما كان رئيسا للموزراء فى عام « ١٩٣٢ » ضد محمد محمود ، طلب محمود تأجيلها قائلا « ان التهمة الموجهة الى تقتضى ان امس شخص خصمى ، وكان صديقى مريضا لايمكك الدفاع عن نفسه ، فاجلوا القضية او احكموا على بغير دفاع » (٤٢) •

كما جرت العادة ان يوافق البرلمان على الاعتمادات غير المنظورة ، من غير ان يبحث فى اوجه صرفها ، ولكن محمود وضع تقليدا حينما طلب فى عهد وزارته الموافقة على اعتماد خمسين ألف

(٣٩) الأهرام : ١٢ - ٢ - ١٩٤١ مقال لكامل الشناوى •

(٤٠) الأهرام : ٤ - ٢ - ١٩٤١ •

(٤١) المقطم . ١٦ - ٢ - ١٩٤١ •

(٤٢) المقطم : ١٩٤١/٣/٩ •

جنه وقبل أن يوافق البرلمان وقف محمود وبين البرلمان الواجه الذي سينفق فيها المبلغ (٤٢) .

وعندما سافر محمود الى لندن للمفاوضة بشأن الذكائن عام ١٩٣٨ ، جاءه أحد سكرتيريه طالبا نقودا وظن السكرتير أن محمود سيأمر له بمبلغ من المصاريف السرية جريا على العادة المتبعة ، ولكنه فوجئ عندما أخرج « محمود » دفتر الشيكات وحرر له مبلغا من المال فلما تمنع السكرتير ، قال له أنى لا أستطيع التصرف الا فى اعتماداتى الخاصة التى أملك التصرف فيها (٤٤) .

وعندما كان مريضا فى عام ١٩٤١ أراد أن يستقيل من مجلس النواب ، لأنه يتقاضى مرتبه وهو لم يدخله منذ عشرة شهور ، ولكن ابنه اقنعه بالبقاء ، فوافق على شرط التبرع بالمرتب للجمعيات الخيرية (٤٥) .

وقد رفض محمود طوال حياته الاشتراك فى أية شركة من الشركات أو عضوية أى بنك ، لأنه رأى أن فى هذا الاشتغال ما قد يكون مثارا للشبهة والرجل الذى يحمل أعباء الحكم من وجهة نظره يجب أن يتنزه عن كل شبهة تثور فى الناس بالحق أو على غير حق ، لذلك رفض طوال حياته أن يكون له أى عمل مالى غير ثروته الخاصة (٤٦) .

وكان هذا صحيحا بدليل ما بينه ملفه من أن مساحة أرضه

(٤٣) روز اليوسف : ١٩٤١/٢/٧ للعدد ٦٧٤

(٤٤) المصدر السابق . نفس العدد .

(٤٥) السياسة الأسبوعية : ١٩٤١/٣/١٥

(٤٦) السياسة الأسبوعية : ١٩٤١/٢/٨

البالغة ١٥٠٨ فدان قد ظلت ثابتة من ١٩٠٢ حتى (*) وفاته عام ١٩٤١ ، كما أنه بالفعل لم يشترك في أى عمل آخر بخلاف عمله السياسى .

كما مال محمود الى الاتصال بالصحفيين وكان له أصدقاء عديدون من بينهم يترددون عليه .

ويعلق محمود عزمى وهو صحفى على ذلك بقوله « ان محمود كان يعرف كيف يتحدث اليهم ، وكيف يقرب المسافة بينهم وبينهم ، فيشعرهم بضرورتهم له ويعتمداه عليهم » (٤٧) .

وفى حديث صحفى بين محمود واحدى الصحفيات الاجنبيات عام ١٩٢٨ عن المرأة يظهر تفكيره المحافظ تجاهها ، فقد رفض اعطاء المرأة حق التصويت فى الانتخابات ، كما استنكر مايسمى بحركة تحرير المرأة فى ذلك الوقت بقوله انه لا يثق فى هذا التحرير المزعوم وكل واجبه هو المساواة بين الفتى والفتاة فى وسائل التعليم ، وفى هذا نسعى الى تقرير التعليم الاجبارى لكلا الجنسين ، وما عدا ذلك من المطالب فعلى المرأة أن تسعى لنوالها بنفسها على أن يكون ذلك نتيجة لتطور طبيعى (٤٨) .

(*) يذكر ملف محمد محمود ان أملاكه كانت ٦٧٠ فداناً مركز منفلوط - مديرية اسيوط ، ٢٢٠ مركز أبى تيج ، ٣٠٠ فدان مركز اليدرأوى و ٣١٠ مركز جرجا والبلينا و ٨ أفدنة جنيئة بأبى تيج المجموع ١٥٠٨ فدان انظر ملف خدمة محمود فى دار المحفوظات المصرية ، رقم ٥٣٣٠ محطة رقم ٢٨٥٧ دولا ب رقم ٢٧٦ .

(٤٧) محمود عزمى : خبايا سياسية ص ١٣٦ .

(٤٨) محمد محمود : اليد القوية خطب وأحاديث ص ١٩٠ : ١٩١ .

« حديث مع دلوتا أنترنيآخ عن صحيفة نيوز فنير » .

وعن رأيه فى الاصلاحات المراد ادخالها فى قانون الطلاق ،
أجاب محمود انه ليس فى طريقة الطلاق غبن على المرأة (٤٩) : ٠

علما بأن السيدة هدى شعراوى قد أرسلت له خطابا على
صفحات جريدة السياسة تتساءل فيه عن الأسباب التى أدت الى
تراجع وزارته عن مسألة تعدد الزوجات والطلاق ، وأعربت عن
استيائها لاهمال الوزارة المحمودية جانب المرأة وحقوقها (٥٠) .

وعن رأى أحد المعاصرين لمحمد محمود فيه قال « انه قد جمع
بين القديم والجديد ، عاش عمره مقننا بين هذا وذاك متوخيا الحد
الوسط بين المحافظة والتجديد ، فأبطل حجة الذين لا يرون المدنية
الغربية الا استهترا وتبذوا للفضائل فقد جمع بين التقاليد الوطنية
وطبقات الحياة الغربية » (٥١) .

وأخيرا فان الوثائق البريطانية تصف شخصية محمود بأنه
كان لا يرى ان هناك أى مصرى يملك ما يملكه هو من الذكاء الى
حد إدارة شئون البلاد بدون الانجليز ومن ثم فهو يريد الابقاء عليهم
حتى يتمكن من المناورة والوصول الى الامساك بزمام الأمور . وهو
محب للمؤامرات ولديه قدر من الشجاعة ولكن لا يعتمد عليه على
الاطلاق (٥٢) ، وانه شخصية مؤثرة ذكى ونشيط ومتقلب وغير
ويستجيب بسرعة للمسات الشخصية وعلاقات الصداقة ورد فعله
سريع عدوانى لكل ما يتصوره من قبيل التحقير أو السخرية (٥٣) .

(٤٩) نفسه : المصدر السابق والصفحة أيضا .

(٥٠) السياسة اليومية : ١٩٢٨/٨/٣١ مقال هدى شعراوى الى محمد

محمود رئيس الوزارة .

(٥١) المقطم : ١٩٤١/٣/١٣ كلمة توفيق دوس عن محمد محمود .

F.O., 407 — 203 No. 3 Lloyd to Chamberlain : July (٥٢)

4 — 1926 Notes on Members of the new Egyptian Cabinet.

F.O. 407 — 217 No. 65 list of Leading personalities (٥٣)

• ننتقل بعد ذلك الى تتبع تاريخ محمود فى العمل الادارى •

وهل كانت لاصوله الاجتماعية تأثير على عمله ، وما مدى علاقته بالسلطتين الشرعية «الخديو عباس» والفعلية «الانجليز» فى ذلك الوقت •

تدرج محمود سريعا فى العمل الحكومى وذلك بتأثير اصوله الاجتماعية ، فقد قيل ان والده محمود سليمان قد استدعاه من اوربا قبل اتمام تعليمه لتولى وظيفة مهمة فى احدى النظارات (٥٤) ، وايضا كنتيجة لسياسة «كرومر» الانجليز فى احتضان أبناء الاعيان واعطائهم الوظائف الحكومية كما نكرنا من قبل •

فحين عاد محمود من انجلترا عين وكيل مفتش تحت الاختبار بوزارة المالية فى ١٩٠١/١/١ ورقى الى وكيل مفتش بنفس الوزارة فى ١٩٠٢/١٢/١ حيث ثبت فى هذه الوظيفة • ثم انتقل الى وزارة الداخلية وعين مساعد مفتش بها فى ١٩٠٤/١/١ ثم سكرتيرا خصوصيا لمستشار وزير الداخلية الانجليزى مستر ميتشل ١ - ١١ - ١٩٠٥ (٥٥) ، الذى اختار له هذه الوظيفة ، كما حظى محمود برعايته واهتمامه (٥٦) ، ونال الرتبة الثانية فى ٤ مارس ١٩٠٦ (٥٧)

وأصبح محمود مديرا للقيوم فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٠٦ واستمر مديرا لها حتى ٢٨ فبراير ١٩١٠ (٥٨) •

(٥٤) المقطم - ١٩٠٦/٩/١٤ العدد ٥٣٠٩ «حظ مصر من الدنيا» ، الجريدة الجديدة •

(٥٥) ملف خدمة محمد محمود - نفس المكان والمصدر •

(٥٦) F.O. 407/22 No. 25 List of Leading Personalities Egypt (٥٦)

1937.

(٥٧) ملف خدمة محمود : نفس المصدر والمكان •

(٥٨) نفس المصدر •

ومن خلال عمله كمدير من ١٩٠٦ الى ١٩١٧ ، نلاحظ أن محمود كان شديد الاعتزاز بنفسه لاجساسه الدائم بالتميز ، وبحكم انتمائه الاجتماعى الذى اثر لاشك فى توجهاته بعد ذلك ، فقد اصطدم بالخدو عباس فى عام ١٩٠٦ ، وتطورت علاقته بالانجليز الى حد الاصطدام ثم اجباره على الاستقالة عندما كان مديرا للبحيرة ١٩١٧ .

فكثيرا ما اغضب محمود المفتشين والمستشارين الانجليز ، فتذكر المقطم أن حوادث محمود مع مفتش وزارة الداخلية كثيرة ومتنوعة ، أشهرها حادث ذلك المفتش الذى دخل عليه بكبرياء ، فلم يكن من محمود الا أن دعا اليه الحكمدار وقال له « من فضلك كلف مساعداك أن يرافق جناب المفتش فى تفتيشه » (٥٩) .

وتعلق الوثائق البريطانية على ذلك بقولها أن محمود كثيرا ما دخل مع صفار الموظفين البريطانيين فى منازعات نتيجة أنه كان يعاملهم « بوقاحة » (٦٠) .

وتضيف أخرى « عن أن محمود لم يكن ذا شعبية فى عمله كمدير ، نتيجة لما اتسمت به معاملته للمفتشين الانجليز بل والموظفين المصريين وكبار الملاك » بوقاحة أيضا « (٦١) . وأنه كان مستقل بالرأى حيثما كان ، ويرفض أن يظهر على رأيه أى انسان ولو كان المفتش أو المستشار (٦٢) .

(٥٩) المقطم - ٢ - ٢ - ١٩٤١ .

F.O. 141/68 No. 575 — May 13, 1919 (٦٠)

F.O. 407, 202 No. 3 — Lloyd to Chamberlain — July (٦١)

4 — 1926.

(٦٢) عبد العزيز البشرى : فى المرأة ص ١٢٩ .

وأكثر ما كان يعاب فى تاريخه الإدارى هو وصفه الدائم ،
بأنه يتخذ مواقف متناقضة ومتطرفة (١٢) •

وأن كان سعد زغلول فى وقت أن كان وزيرا للمعارف قد
وصفه « بأن الخبير أى محمود كان محترما بين الأهالى » (١٤) •

محمد محمود مديرا للفيوم من ٢٩ نوفمبر ١٩٠٦ الى ٢٨ فبراير
١٩١٠ :

وقد اصطلح محمود خلال عمله كمدير للفيوم من الخديو عباس حيث
كانت تتنافس عائلتان على منصب العمودية ، وفازت أحدهما مما
أغضب العائلة الأخرى التى كانت على صلة ودية بالخديو ، وقد
اتهمت المأمور برشوة ومساندة العائلة الأخرى ضدها •

وفى أثناء إحدى التشرiffs الخديوية ، أخبر الخديو محمود
بفساد ذلك المأمور ولكن محمود دافع عنه ونفى هذه التهمة ، مما
أغضب الخديو ، وتدخل المعتمد البريطانى لارضائه وأوقف المأمور
١٥ يوما بدون مرتب (١٥) •

ويبدو أن هذا الخلاف الى جانب أسباب أخرى قد اثرت على
الخديو عباس فتجاهله أثناء حركة الترقيات عام ١٩٠٩ حتى أن
محمود قدم استقالته وكاد الخديو أن يقبلها لولا تدخل الوكالة
البريطانية وانتهت المسألة ببقائه (١٦) •

Lord Lloyd — Egypt since Omer — P. 176. (١٢)

(١٤) مذكرات سعد زغلول المنشورة — ك ٧ — ص ٢٨٢ •

(١٥) مذكرات سعد المنشورة — ك ٧ ص ٢٨٢

(١٦) السياسة — ٣١ — ٧ — ١٩٢٨

وكذلك يرجع عدم ترقية محمود رغم إحقاقه بهذه الترقية الى ما تذكره جريدة مصر الفتاة بأن السبب في عدم ترقيقه « هو ما تكتبه الجريدة صحيفة حزب الأمة بشأن طلب المجلس النيابى ، واتفاقها مع الحزب الوطنى فى بعض المسائل » (٦٧) .

ويبدو هذا الرأى صحيحا اذا ما عرفنا ان محمود كان عضوا فى الجريدة وهو ما سيتضح فى حينه ، كما انه حين عرضت على الخديو حركة المديرين ١٩١٠ ، ووجد فيها اسم محمد محمود محافظا للقبال كاذ ان يسقط هذا التعيين ولكنه عدل بعد ان أظهر المعتمد البريطانى عدم ارتياحه (٦٨) .

وقد وصف سعد زغلول محمود عندما كان مديرا للفيوم اثناء زيارته لها بأنه لاحظ « ان المدير كان محترما عند الاهالى ، نافذ الكلمة واذا استمر على ما رأيت من النهضة فلا يبعد ان تتقدم المعارف على عهده تقديما ملحوظا (٦٩) » ومن نشاطه فى الفيوم ، كان محمود وراء انشاء مدرسة للبنات فى عام ١٩٠٨ ، واقام احتفالا بهذه المناسبة، حيث أعلن فيه أنه استطاع ان يحصل على منحة من ديوان الاوقاف تبلغ الف جنيه كل عام لهذه المدرسة (٧٠) ، كما حصل محمود على رتبة المتمايز فى ٣ فبراير ١٩٠٧ (٧١) .

(٦٧) د . احمد زكريا - حزب الأمة ص ١٣١ .

(٦٨) مصر الفتاة ٢ - ١ - ١٩٠٩ .

(٦٩) مذكرات سعد المنصورة - ص ٣٨٢ نفس الكراس .

(٧٠) مذكرات سعد المنصورة - ك ٧ ص ٢٨٢ .

(٧١) مصر الفتاة - ٨ - ٢ - ١٩٠٨ .

٢ - محمد محمود محافظاً للقنال من ١ - ٣ - ١٩١٠ حتى
١ - ١٩١٤ - (٧٢) *

يقال أن محمود وهو محافظ للقنال قد تدخل في أمور شركة
فناة السويس لحماية مصالح العمال المصريين حيث عمل على زيادة
رواتبهم وتحسين معاشهم والتقليل من ساعات العمل لهم ، ومساواتهم
الموظفين الأجانب في شركة القناة (٧٣) *

وحدث أن تصادف مرور ملك إنجلترا قاصدا الهند ، عندما
كان محمود محافظا للقنال فاستقبله محمود بصفة رسمية ، ورحب به
شد التحريب ، كما أقام له الزينات على حسابه الخاص ، ويقال أنه
سبب هذا الاستقبال الحافل ، رقى محمود الى مدير من الدرجة
الاولى في مديرية البحيرة (٧٤) *

٢ - محمد محمود مديرا للبحيرة من ٣ يناير ١٩١٤ - ٤ أغسطس
١٩١٧ (٧٥) *

وقد بدأ احتكاك محمود بالانجليز في هذه المديرية ، حيث
يتهم تقرير بريطاني في ٣ مارس ١٩١٥ محمود بالعداء لهم ، لأنه
لم يستطع أن يجمع المبلغ المطلوب للسلطات العسكرية على مديريته

(٧٢) دار المحفوظات المصرية - ملف خدمة محمد محمود رقم ٤٥٣٢٠

محفظة رقم ٢٨٥٧ دولا ب ٣٧٦ *

(٧٣) المقطم - ٧ - ٢ - ١٩٤١ *

(٧٤) فرج سليمان فؤاد - المرجع السابق ص ٢٨٢ *

(٧٥) دار المحفوظات المصرية - ملف خدمة محمد محمود - المصدر

الحادي *

لعدم اهتمامه بأى شىء يخص الانجليز ، ويذكر التقرير أيضا ، انه عندما تم تخريفه حاول ولكنه فشل لأنه ليس له أية سلطة على العمدة واعتذر بقوله « ان الفلاحين لا يستطيعون دفع أى شىء » ، ومن غير المربوب اجبارهم على ذلك لما قد يؤدى اليه من اضطراب سياسى » ، رغم ان هذا الاضطراب قائم بالفعل نتيجة لوجوده وسوف يستمر طالما بقى محمود مديرا فقد زادت الجريمة فى البحيرة ، كما أن تعصب محمود ضد الانجليز يظهر بوضوح فى حياته اليومية ، ومعاملته للمفتشين الانجليز ليست فى حاجة الى تعريف ، وقد كانت أولى الخطوات لدى وصوله بمنهور هو إلغاء اللغة الانجليزية كمادة تدرس فى مدارس المديرية وتدمير ملعب التنس الذى يستخدمه الانجليز بحجة حاجة البلدية اليه (٧٦) .

ويستمر التقرير فى اتهام محمود بأنه يستخدم مكانته لنشر آرائه الخاصة التى تمثل خطرا كبيرا ، وانه واقع تماما تحت تأثير رجال الحزب الوطنى فى البحيرة مثل الصوفانى - ومحمد لبيب ويكاد يكون هؤلاء الرجال هم الذين يلتقى بهم بانتظام (٧٧) .

وأثناء تعرض مصر للهجوم التركى من ناحية قناة السويس ، كان اهل البحيرة من أشد المديرىات تعاطفا مع الاتراك وحدث بها اضطرابات أكثر من المديرىات الأخرى نتيجة لنشاط عناصر الوطنيين ولم يبذل محمود أى جهد لوقف هذا النشاط بل ربما يكون قد ساعده وأن كان من رأى صاحب التقرير « انه ليس مواليا للاتراك » ، وأن كان من المؤكد انه أداة من أدوات الوطنيين ، ففى كل مناسبة يردد محمود على اسماع « صاحب التقرير » عن الخطأ الذى ترتبه الحكومة

F.O. 141, 681. Mohamed Mahmud — Behera, Mar, 3. 1915 (٧٦)

Ibid

(٧٧)

بإعلان الأحكام العرفية وقيام السلطنة دون إعطاء الدستور» (٧٨) •

وأخيرا دعا صاحب التقرير الى اقالة محمود ، خاصة ان النشاط المتزايد الذى عرفته البحيرة خلال الاربعة او الخمسة شهور هو نشاط لم يقوم به الوطنيون فى أية مديرية أخرى ، وأنه اذا ما جرد من سلطته فهو لن يمثل أى خطر ، وليس هناك خوف من ان يتحول الى داعية سياسى خطير (٧٩) •

ولم يكن محمود فى البحيرة يمثل تلك الخطورة على الانجليز التى صورها هذا التقرير ، لأنه لو كان بالفعل كذلك لاقيل فور وصول التقرير ، خاصة وان الحرب العالمية الاولى كانت مشتتة ، والأحكام العرفية قائمة فى البلاد ، ولكن محمود ظل شاغلا منصبه حتى ٤ أغسطس ١٩١٧ ، مما يدعونا الى البحث عن أسباب أخرى لهذه الاقالة •

فتشير إحدى الوثائق البريطانية عن عزل محمود من منصبه فى البحيرة بأنه نتيجة لسوء ادارته فيها ، وأيضا يرجع الى اكتشاف حادثة تعذيب المتهمين المصريين حيث عاملهم البوليس بقسوة شديدة بهدف الحصول على أدلة لاحدى القضايا المعروفة ، واذا كان محمود غير مسئول بشكل مباشر فى هذه القضية فقد كان مذنباً لاهماله هذا الموضوع ، كما انه فى خلال فترة توليه لمنصبه فى هذه المديرية ، دارت حوله الشبهات بالاتصال مع العرب السنوسيين بتحالف مع الاتراك الألمان ، وذلك رغم عدم العثور على دليل ضده فى هذا الشأن غير أنه لم يكن بعيدا عما كان يحدث على حد قول الوثيقة (٨٠)

F.O. 141/681 Mohamed Mahinud Behera Mar, 3. 1915. (٧٨)

A.L.P. weeden المصدر السابق : نفس التقرير وكاتبه هو (٧٩)

F.O. 407 -- 185/ No. 204 chestham to curzon, Oct. 1919. (٨٠)

Tel. No. 1461.

وتتعدد المصادر التي تشير الى إتصال محمود بالأتراك وأنه مصدر امداد لهم بالمعلومات (٨١) وأنه كان يساعد على تموين طرابلس في حربها مع ايطاليا وايضا مساعدته للضباط الاتراك بالمال (٨٢) .

اما الاستاذ احمد شفيق فيذكر أن سبب إقالة محمود من منصبه في البحيرة ، يرجع الى أن السلطة العسكرية الانجليزية ارادت القضاء القبض على زعماء الحزب الوطنى في البحيرة مثل « الصوفانى وعمار » ، فرفض محمود التسليم بهذا الامر وأخذ على عاتقه حماية المطلوب لقاء القبض عليهم ، وحدثت بينه وبين مستشار الداخلية « الانجليزى » أن ذلك مشادة ، كانت نتيجتها إقالة محمود من منصبه ، ويعلق الاستاذ شفيق على ذلك « خرج المثير المصرى منتصرا بالاحتفاظ بكرامته » (٨٣) .

ويبدو أن هذا السبب الاخير اقرب الاسباب لخروج محمود من البحيرة في ٤ أغسطس ١٩١٧ ، بالاضافة الى سوء معاملة محمود للموظفين الانجليز ، والدليل على ذلك دهشة سعد زغلول عندما علم بأجبار الانجليز لمحمود على تقديم استقالته من منصبه (٨٤) ، فلو كانت تلك العلاقة على هذه الدرجة من السوء لما كان هناك داع للدهشة سعد زغلول وخاصة في تلك الظروف التي فرضها الانجليز على مصر في الحرب الاولى .

ونال محمود عندما كان خديرا البحيرة نيشان الكوماندور في

F.O. 407/208, No. 3. Lloyd to Chamberlain — July (٨١)

٤ — 1928.

(٨٢) السياسة اليومية — ١٩٤١/٢/١٥ .

(٨٣) أحمد شفيق : الحولية الخامسة ص ٦٦٣ .

(٨٤) مصطفى أمين : من عشرة لعشرين ص ٨ .

للكتابة، الزراعة من الحكومة الفرنسية في ٢٣ مارس ١٩١٤ ،
أيضا تحصل على رتبة الباشوية في ١٣ يوليو ١٩١٥ (٨٥) .

وكانت بداية اشتراك محمود في العمل السياسي قبل عام
١٩١٩ ، من خلال مساهمته في تأسيس صحيفة الجريدة « قيام
حزب الأمة » ، حيث كان يعمل وقتذاك سكرتيرا لمستشار الداخلية ،
فقد اشترك محمود في المشاورات التي سبقت اصدار « الجريدة »
في عدة لقاءات دارت بينه وبين لطفي السيد .

ويذكر الأخير انه حضر اجتماع الكونتنتال (لاصدار
« الجريدة » ، وشارك أيضا في الاجتماع الأول الذي عقد في منزل
والده محمود سليمان من أجل هذا الاصدار (٨٦) .

وقد امتنع محمود عن الاشتراك في عضوية مجلس ادارة
الجريدة ، رغم اشتراكه في الجمعية العمومية للصحيفة وذلك لان
القانون في ذلك الوقت كان يمنع ان يساهم الموظفون في العمل
السياسي ، وعمل مجلس الادارة من الاعمال السياسية على اعتبار
ان مؤسسي الشركة قد هدفوا الى السعي لدى الحكومة ولدى الأمة
لتحقيق مطالبهم التي ستظهر على صفحات جريدتهم ، وسوف يقوم
بذلك أعضاء مجلس الادارة ، وكان محمود وقتذاك موظفا لدى
الحكومة حيث كان مديرا للفيوم (٨٧) .

كذلك يذكر الامتياز « عبد العزيز البشري » انه عندما تكون
حزب الأمة كان لمحمود دور كبير من وراء الصغار (٨٨) ، وذلك
بحكم انه موظف .

(٨٥) ملف خدمة محمد محمود : نفس المصدر السابق ونفس المكان .

(٨٦) أحمد لطفي السيد : حياتي من ٤٤ - ٤٥ .

(٨٧) د . أحمد زكريا : حزب الأمة من ٦٥ - ٦٦ .

(٨٨) عبد العزيز البشري - في المواقف من ١٢٨ .

وقد نبه الخديوي عباس بأنه موظف ولا يليق اشتغال الموظفين بالسياسة (٨٩) إذ استوقفه في إحدى التشرiffs الخديوية قائلا له « إن فتحى زغلول » يقول بأنك أنت المشغول بالجريدة ، وإنك تحضر من القيوم غالبا للاشتغال بها ، فأذكر محمود قائلا « أنه لا يشتغل بالسياسة وإذا كنت أريد ذلك فأنى أستعفى من وظيفتى » ، وقد غضب محمود من فتحى نتيجة هذا التصرف حيث شكاه الى شقيقه سعد زغلول (٩٠) ويعلق د. أحمد زكريا على ذلك بأن محمود لم يردد ، بل شكاه ناظر الداخلية للخديوى مرة أخرى ونكر أنه يشتغل بالسياسة مع لطفى السيد وأنه جمع العمد ليحضروا خطبة لطفى السيد .

وقد عوقب محمد محمود على هذا الاجراء فعندما صدرت حركة تنقلات المديرين فى ٢٤ ديسمبر ١٩٠٨ عين كمال بك مديرا للبحيرة رغم أحقية محمود لاقدميته . فلم ير بدا من تقديم استقالته التى أوشك الخديوى على قبولها أو نقله الى بور سودان ، ولكن المسألة انتهت باستبقائه (٩١) .

(٨٩) مذكرات سعد زغلول المنشورة - ك ٢٠ ص ٢١٠ .

(٩٠) المصدر السابق - ك ٧ ص ٣٤٩

(٩١) د. أحمد زكريا - حزب الأمة ص ١١٦ .

الفصل الثالث

محمد محمود في زعامة حزب الاعتدال

انقسم أعضاء الوفد الى فريقين ، فريق سعد « النحاس -
ويصا واصف - غالى » وأغلبية الشعب المصرى فى جانب ، وفريق
محمد محمود ولطفى السيد وعبد اللطيف المكياتى - وعلى شعراوى
- علويه - عبد العزيز فهمى - حافظ عفيفى ، فى جانب آخر .

وقد عبر محمود عن هذا الخلاف(*) الذى وقع بينهم وبين سعد
بقوله ، « ان الأمة كانت متشعبة على أن يتفق الوفد والحكومة
العسكرية ، لأن أخبار السوء كانت تزداد فى أرجاء البلاد ، وكان هناك
تيار قوى يسعى للتفريق والخلاف ، وهو تيار الوطنية الجديد فى

(*) الخلاف فى باريس ولندن بل حتى فى مالطة أثناء النفي ثم فى
القاهرة حول اعلان الثقة بوزارة عدلى ، والخلاف الذى حدث حول قيامها
بالمفاوضات الرسمية . انظر الفصل الاول .

١٩٢١ ، وطنية المرتزقين ، وطلاب الجاه والمناصب ، فكان عند سعد مال وافر ، وكان لسعد جاه عظيم ، وكان اصطدامه مع الحكومة ، قد يؤدى الى اعتزالها ، وهم يعلمون أن عدلى أزهى الناس فى الحكم وأرغبهم عن المناصب ، اجتمع هؤلاء الثلاث لتعمل عملها ، وانساب الشر بين الناس وانقسمت البلاد شيعا وأحزابا ، وترك سعد أصحابه الأقدمين « (١) » .

وواصل محمود رؤيته قائلا « انه لو استمر الوفد كتلة واحدة ، وترك الحكومة المصرية (يقصد وزارة عدلى) تتفاوض مع الانجليز ، على قواعد وأسس متفق عليها بينها وبين الوفد فإذا نجحت الحكومة فى المفاوضات ، فما كانت الأمة لتبضخ الوفد حقه ، وأن لم تنجح فكتلة الوفد باقية ووحدةها لم تمس » (٢) .

وقد وقف فريق محمد محمود وراء عدلى يؤيده فى خلافه مع سعد ، بل يحرصه على البقاء فى الحكم وتشكيل وفد المفاوضات وذلك ليقوى به جانبهم فى خصومتهم لسعد (٣) .

وتشروا بيانا فى الصحف فى ١٢ يونية ١٩٢٠ ، يشيدون فيه بمقدرة عدلى السياسية ، ويعلنون تأييدهم له أثناء قيامه بالمفاوضات (٤) ، سافر عدلى يكن ووفده الرسمى (٥) فى أول يوليو

(١) السياسة : ١٩٢٢/٧/١ من خطبة لمحمد محمود .

(٢) نفس الدورية والعدد .

(٣) د . رمضان - المرجع السابق ص ٢٣٥ ، الرافعى - المرجع السابق

ص ١٦ .

(٤) محمد على علويه - المرجع السابق ص ٢٣٦ - ٢٣٧ - وانظر كذلك

نص البيان .

(٥) وفد عدلى يكن ضم - حسين رشدى - اسماعيل صدقى - أحمد

طلعت - يوسف نحاس .

١٩٢١ ، واستغرقت مفاوضاته أربعة شهور ظل خلالها على صلة مستمرة بأصدقائه السياسيين « محمد محمود وزملائه » • ويذكر الأستاذ يوسف نحاس أن محمد محمود ولطفي السيد كانا يرغبان في الحضور مع عدلى ، ثم أضاف أن محمود على سعة ثرائه ولكي يزيل ما بنفس عبد العزيز فهمى من حرج لاقتناعه بالسفر مع عدلى ، كاشفه بأنه لا يأنف من أن يتقاضى من الحكومة بدل اغتراب ونفقات إقامة ، حيث أن عدلى كان يود دعوة فهمى معه حتى لو استلزم الأمر دعوة « محمود - ولطفي » وذلك ليحمل فهمى على القبول ، وإن كان في نفس الوقت يعتقد أن بقاءهما في مصر أنفع (٥) •

وعندما تعقد جو المفاوضات فكر عدلى مرة أخرى ، في استدعاء محمد محمود وزملائه المنشقين إلى لندن رغبة منه في تصميلهم المسئولية معه (٦) •

وعلى العموم فقد قطع عدلى مفاوضاته مع كيرزون عندما أيقن أنه لن يستطيع الحصول على تسوية مشرفة ، وخاصة بعدما تراجعت بريطانيا عما سلمت به لمصر خلال مفاوضات « سيد - هلال » دلالة على أثر انقسام الوفد في تراجع الموقف البريطانى (٧) •

(٥) يوسف نحاس - صفحة من تاريخ مصر ص ١٢ - ١٤ •

(٦) د. أحمد زكريا - الأحرار الدستوريون ١٩٢٢ - ١٩٥٢ - ص ٢٧ -

• ٢٨

(٧) د. رمضان - المرجع السابق ص ٣٢٧ - ٣٢٨ - انظر أسباب أخرى

لتراجع الجانب البريطانى :

(٨) شعبية سعد وبالتالي فإن المصريين سيرفضون أى تسوية يعقدها

عدلى •

(٩) تقرير « هارى هويل » الذى ادعى فيه أن الثالوية العظمى من

المصريين غير الرسميين يرغبون في دوام الحكم البريطانى ، ولكن أحدا

لا يجرؤ على القول بذلك في تلك الظروف •

عبر محمد محمود عن رأيه فى مفاوضات عدلى بقوله
« تفاوض عدلى مع الإنجليز فرقع شأن مصر فى تلك البلاد ،
وانتهت بأن قطع المفاوضات محتفظا بحقوق بلاده كاملة غير منقصة
قطع عدلى المفاوضات ولكنه ترك اثر الوطنية المصرية الصادقة ،
وأفهم الإنجليز ، وهو صادق أن مصر ان انقسمت شيئا وأحزابا ،
فهى مصممة أن تعيش حرة مستقلة ، وأن مصر لا يمكن أن تحكم
على غير ما تختار » (٨) .

وعندما عاد عدلى الى مصر قدم استقالته الى السلطان فى
٥ ديسمبر ١٩٢١ ، ثم تبع ذلك وقوع اضطرابات بعد نفى سعد
الثانى الى جزيرة سيشل ، والتي انتهت بصدور تصريح ٢٨ فبراير
١٩٢٢ ، وقبول عبد الخالق ثروت تاليف الوزارة فى مارس من
نفس العام ، وقيامه بأعداد لجنة لوضع الدستور ضمت ممثلين
عن طوائف الأمة المختلفة (٩) .

وكان موقف محمود من تصريح ٢٨ فبراير ، انه لم يحقق لكل
آمال الأمة المصرية ، لأنه يحتوى على مسائل أربع تعوق تمتع
المصريين بالاستقلال من الوجهة الفعلية ، وأنهم لا يرتضون
باستقلال قانونى دون الاستقلال الفعلى ، ولكنه مع ذلك خطوة
كبرى خطتها الأمة للوصول الى غرضها الأسمى ، وهو من جهة
أخرى نقطة ارتكاز قوية نستعين بها على حل المسائل المحتفظ بها
للمفاوضات (١٠) « وكان قد بدى فى التفكير فى تاليف حزب الأحرار
الدستوريين فى ٣٠ أغسطس ١٩٢١ ، فإثناء مفاوضات عدلى فى

(٨) السياسة - ١٩٢٣/٧/١ .

(٩) د. مكيال - مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ص ١٢١ .

(١٠) السياسة : ١٩٢٣/٧/١ .

لندن علم من المكباتى أنه قد تلتقى برقية من رفاقه ، محمد محمود وزملائه المنشقين عن الوفد ، يطلبون منه العودة الى مصر ، لأنهم يصدون « تجديد هيئة أخرى للوفد تشترع فى العمل والجهاد » ، كما أنهم - محمود وزملاءه المنشقين - قد عرضوا على ثروت فى ٢١ نوفمبر رغبتهم فى تأليف حزب ، الذى عرض بدوره الفكرة على عدلى الذى تخوف فى البداية على اعتبار أن هذا الحزب سيكون وسيلة لاستمرار النزاع بين السعديين والعدليين ، ولكنه عاد وقبل بعد ذلك (١١) أى أنهم أعدوا أنفسهم كحزب ، ولم يكن ينقصهم سوى شخصية تستطيع أن تواجه سعد زغلول (١٢) .

ويؤكد هذا ما كتبه اللبى الى حكومته فى ١٧ نوفمبر ١٩٢١ بأن هناك حركة نشطة بين الأعيان فى سائر أنحاء البلاد تسعى الى اقامة حزب جديد حول المنشقين الخمسة من الوفد « محمد محمود - المكباتى - لطفى السيد - عبد العزيز فهمى - حافظ عفيفى » (١٢) واستطرد قائلاً انه من المتوقع أن يلحق الحزب الجديد تأييد الملاك الزراعيين ، وخاصة كبارهم كذا الفئة الأفضل من المثقفين ، ومثل هذه المعونة مشروطة بأن يتولى عدلى قيادة الحزب بشكل واضح وقوى ، وفى هذه الحالة سيكون للحزب تقدير حقيقى ، وبالإمكان استخدام هذا النفوذ فى الانتخابات القادمة (١٤) .

وكان الدفاع عن الدستور والعمل على سرعة إصداره فى

(١١) د . أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٤٨ .

(١٢) نفس المرجع والصفحة .

(١٣) F.O 407/191 No. 33-Allenby to Curzon-Nov. 17. 1921

(١٤) F.O. 407/195. Enc in. No. 27 Report on the general situation in Egypt for period from Oct. 1 to 10, 1922.

مقدمة اغراض الحزب وقادته(١٥) ، وخاصة أن محمد محمود وزملاءه الدستوريين رأوا في تصريح ٢٨ فبراير فائدة كبرى ، تقتضى منهم تنظيم صفوفهم والاعلان عن أنفسهم في شكل حزب سياسى ، يدافع عن الأوضاع الجديدة التى تنشأ فى ظلّه(١٦) ويدفع كذلك التهم الباطلة عنهم ، لمقاومة أثرها فى اذهان الشعب ، وكانت هذه الحملات قد بدأت منذ خلافتهم الأخير مع سعد على أيدي الكتاب المؤيدين له(١٧) .

كما كان للمعوقات والصعوبات التى اثارها الملك فى وجه وزارة ثروت ولجنته « لجنة الدستور »(*) مما هدد مشروع الدستور بالسخ والتشويه أثرها فى دفع أنصار عدلى « محمود وزملائه الدستوريين » الى التعجيل بإعلان حزبهم ، وخاصة أن الملك فؤاد لم يرحب بإنشاء حزب الأحرار ، وكان يعمل من أجل انشاء حزب جديد يسمى « حزب المحافظين »(١٨) ، الى جانب حرصهم أيضا على الاستفادة من وجود وزارة ثروت الصديقة لهم ، وخاصة مع تزايد الأمل فى صدور الدستور واجراء انتخابات فى ظل وزارته مما قد يكفل لهم الفوز بأغلبية تتيح لهم السلطة التى رغبوها(١٩) .

(١٥) د. هيكل - المرجع السابق ص ١٤٤ .

(١٦) د. أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٥٠ ، علويه - المرجع السابق ص ٢٧٤ ذكر كذلك أن صدور التصريح أدخل مصر مرحلة أخرى فى استكمال الاستقلال والخلاص من التحفظات لهذا فكروا فى انشاء حزب الأحرار .

(*) وقد انضم معظم أعضاء اللجنة لحزب الأحرار .

(١٧) د. هيكل المرجع السابق ص ١٤٨ . ه ١ .

F.O. 407/195, Enc., in. No. 30 Remarks by sarwat (١٨)

pasha sept. 8, 1922.

(١٩) د. أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٥٤ .

كان لمحمد محمود موقف من الشخصيات التي ستندمج الى الحزب ، يظهر ذلك من خلال حديثه مع لطفى السيد الذى اقترح ان ينضم الى عضوية الحزب كل من ثروت رئيس الوزراء واسماعيل صدقى وزير المالية حتى تكون الوزارة القائمة وزارة حزبية يؤيدها الحزب ، واذا استقالت استغاد الحزب من كفاية هذين الرجلين بنوع خاص ، لكن محمد محمود عارض هذا الاقتراح بكل قوته وبني معارضته على عدم استطاعته التعاون مع صدقى على وجه التحديد (٢٠) .

وقد علق اللبى كذلك على موقف أعضاء الحزب الجديد ومنهم محمد محمود فى ١٥ أكتوبر ١٩٢٢ بقوله « بان ثوابهم غيب واضحة بدرجة كافية ، وخاصة محمد محمود فمع انه من جناح عدلى الا انه لا يكف عن انتقاد اعمال وزارة ثروت » (٢١) .

اعلن عن تأسيس حزب الاحرار الدستوريين فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ ، تحت رئاسة عدلى يكن الذى حظى بتأييد مجموعة من كبار الشخصيات وعلى رأسهم احمد حشمت نائب رئيس لجنة الدستور ، وعدد من الوزراء السابقين ومحمد محمود وغيرهم من المنشقين عن الوفد الزغلولي (٢٢) .

وقد تمت دعوة حوالي ٧٠٠ شخص الى حفل اقامه الاحرار

(٢٠) د . هيكى - المرجع السابق ص ١٤٥ ج ١ . عفاف لطفى السيد - تجربة مصر الليبرالية ص ١٠٤ - ١٠٥ . ولذلك لم ينضم صدقى للحزب رسميا .

F.O. 407/195 No. 30-Allenby to Curzon Oct. 15, 1922. (٢١)

F.O. 407/195 En. in No. 10 Report on general situation in Egypt for the Period from Oct. 21 to 31, 1922. (٢٢)

الدستوريون في فندق شبرد (٢٣) ، ولم يحضر سوى ٥٠٠ شخص الذين انتخبوا باعتبارهم أعضاء الجمعية العمومية للحزب مجلس إدارة من ثلاثين عضوا (٢٤) ، وبعد أن القى عدلى خطابه ، نودى به رئيسا للحزب ، وأعلن محمد محمود مبادئ الحزب الثمانية عشرة (٢٥) .

ويذكر د. هيكل أن نظرية الحزب منذ اليوم الأول تقوم على أن لنشاط مصر في سياستها الداخلية أثرا كبيرا في سياستها الخارجية ، وأن السياسة الخارجية لا يصح الاختلاف عليها بينما يجب أن تنقسم السياسة الداخلية الى ناحيتين ، ناحية لا يقع عليها خلاف جوهرى وهى الناحية القومية التى يجب أن يتضافر الجميع على النهوض بها ، وناحية يمكن الخلاف عليها فى حدود المبادئ الاقتصادية والسياسية المعروفة فى غير مصر ، وكان محمد محمود يؤمن بهذا التقسيم ، ويرى أن ميدان العمل فيما لا يقع عليه خلاف فسيح جدا (٢٦) .

وفى ١٠ نوفمبر انتخب مجلس إدارة حزب الأحرار مدحت يكن - ومحمد محمود نوابا للرئيس ، ومحمد على سكرتيرا ، ودسوقي أباطة مساعد سكرتير - والمكببى أمينا للصندوق (٢٧) ، كما أصدر الحزب كذلك جريدة يومية « السياسة » ، ثم أصدر بعد

Deep, Marius, party politics in Egypt PP 76 — 77. (٢٢)

Deep Marius, party politics in Egypt PP. 76 — 77 (٢٤)

• د. أحمد زكريا — المرجع السابق ص ٥٧ (٢٥)

• د. أحمد زكريا — نفس المرجع ص ٦٦ (٢٦)

Deep Marius — Op Cit, PP. 76 — 77 (٢٧) وعلوبة — المرجع

السابق ص ٢٧٤ .

ذلك صحيفة أسبوعية « السياسة الأسبوعية تبحث في العلم والأدب والفن » (٢٨) *

وبالنسبة لدور محمد محمود في حزب الأحرار وهو الدور الذي لعبه منذ كان الحزب في طور التكوين وحتى الاعلان عن قيامه في ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ ، ثم اختياره وكيلًا للحزب في ١٠ نوفمبر ١٩٢٢ يمكن تقسيم هذا الدور الى مرحلتين متميزتين ٠٠٠ تمتد أولاهما منذ نشأة الحزب واختياره وكيلًا له حتى عام ١٩٢٩ ، وتشمل الثانية الفترة بين هذا العام الأخير وبين وفاة محمود ١٩٤١ .

وبينما لعب محمد محمود بعضًا من الدور الهام في صنع سياسة الحزب خلال المرحلة الأولى حيث شاركه في صنع هذا الدور عدد من الشخصيات القيادية في حزب الاعتدال ، الأصرار الدستوريين فيمكن القول أنه قد لعب كل الدور في صنع هذا الدور خلال الفترة التالية ، والحقيقة أن اليد الحديدية لمحمد محمود التي استخدمها ١٩٢٨ - ١٩٢٩ لم تمتد الى الوزارة فقط وإنما امتدت الى الحزب أيضا .
وتؤكد متابعة هذا الدور تلك الحقيقة .

أولا : محمد محمود والأحرار الدستوريون ١٩٢٢ - ١٩٢٩ :

استقالت وزارة ثروت الصديقة للأحرار الدستوريين في ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ لعدم رضا الملك والانجليز عنها (*) .

(٢٨) علويه - المرجع السابق ص ٢٨٢ .
(*) الملك فؤاد - محاولة زيادة سلطاته على حساب الأمة واعتبار الدستور هبة منه الخ ، والانجليز ، بخصوص السودان ولقب مصر والسودان انظر تفاصيل ذلك د. هيكل - المرجع السابق ص ١٥٥ .

وكان ثروت قد استشار أصدقاءه الدستوريين فى هذا الوضع
فاجتمع عدلى بمجلس ادارة الحزب بمن فيهم وكيله محمد محمود ،
وتناقشوا فى هذا الموضوع ، وانتهوا الى التمسك بنصوص المشروع
الذى وضعته اللجنة ، وأبلغوا قرارهم هذا الى ثروت (٢٩) .

وأوضح محمود أيضا موقف حزبه من الدستور ولجنة
الثلاثين فقال : « اقتضى تصريح ٢٨ فبراير أن يكون للبلاد دستور
على نمط الدساتير الحديثة ، فتشكلت لجنة الثلاثين ، أعضاؤها
من أصدقاءنا السياسيين ، وكان دستورهما من أحسن ما خرج
للناس » (٣٠) ثم هاجم الوفديين واتهمهم بمحاولة خنق الدستور
فى مهده (٣١) ، متجاهلا الأسباب الحقيقية « اطماع الملك وموقف
الانجليز من السودان » ، والى انتقصت من مزايا دستور ١٩٢٣ .

وعندما قامت وزارة نسيم التى تلت وزارة ثروت فى ٣٠
نوفمبر ١٩٢٢ ، حظيت هذه الوزارة برضاء الملك وتأييد الوفد لها
بينما كان موقف الأحرار الدستوريين ، ما عبرت عنه صحيفتهم
« السياسة » عن أملهم فى إصدار الدستور متضمنة كل النصوص
التي وضعتها لجنته فى مشروعها ولكن عندما شرعت الوزارة فى
محاولة النيل من الدستور هاجمتها « السياسة » بعنف (٣٢) .

(٢٩) د هيكى - المرجع السابق ص ١٥٥ - ١٥٦ هـ ١ .

(٣٠) السياسة - ١٩٢٢/٧/١ .

(٣١) السياسة - نفس العدد وقد اتهم محمود الوفديين بأنهم أثاروا
حربا عنيفة ، وقاوموه بكل ما أوتوا من قوة ، متظاهرين بأن هذا الدستور
لا يحقق مطالب الأمة ، وهم فى الواقع لا يريدون الا أن يخنقوا هذا الدستور
فى مهده الخ .

(٣٢) د هيكى - المرجع السابق ، نفس الجزء ص ١٥٦ .

وكان محمد محمود ومحمد على علويه قد سبق وقاما بمقابلة نسيم باشا رئيس الوزراء فى ٢٦ ديسمبر وطلبا اليه أن يعمل على ألا يمس مشروع الدستور بتغيير أو تبديل أو الانتقاص من مواده (٣٣) •

وعلى العموم قدم توفيق نسيم استقالته فى يناير ١٩٢٣ بعد أن مسخ الدستور ، وتألقت وزارة يحيى ابراهيم فى ١٥ مارس ١٩٢٣ التى صدر الدستور فى عهدها فى ١٩ ابريل ١٩٢٣ ، ثم أصدرت الحكومة قانون الانتخابات ، وبدأت الأحزاب جميعا بمن فيها حزب الأحرار تستعد لخوض المعركة الانتخابية ، وخاصة أن سعد كان قد عاد من منفاه •

بدأت الجولة الانتخابية الأولى لحزب الأحرار بخطاب لمحمد محمود وكيل الحزب القاه فى القاهرة نيابة عن رئيس الحزب عدلى باشا ، ووصف هيكىل هذا الخطاب بقوله : « كان كله حزم وترفع عن مقابلة الاتهام بمثله ، وفند التهم التى كانت تكال للأحرار الدستوريين ، وهاجم السياسة التى يجرى عليها الوفد » (٣٤) •

وقد تساءل الدكتور هيكىل عن السبب الذى جعل محمد محمود هو الذى يلقى خطاب الحزب دون عدلى بقوله « أكان هذا لأن عدلى لم يكن يريد أن تتناول جرائد الوفد شخصه بمطاعنها ، أم لأنه لم يكن خطيبا مطبوعا كسعد فلم يرد أن يرى الناس ما بينهما من فرق فى هذا الشأن لحل شيئا من هذا كله السبب » ، « أو لحل عدلى شئمت نفسه هذا النوع من النضال إيماناً منه بأن

(٣٣) د • رمضان - المرجع السابق ص ٢٨٧ •

(٣٤) د • هيكىل - المرجع السابق ص ١٧٢ ح ١ •

انقسام الأمة لا سبيل معه الى تحقيق اغراضها بعد الذى كان من
عدم نجاح مفاوضاته مع كيرزون(٢٥) » *

وقد يكون هذا السبب الأخير هو الذى نأى بعدلى عن اللقاء
خطابه لأن عدلى قد استقال من الحزب بعد ظهور نتيجة
الانتخابات ، وكان يرغب فى الاستقالة قبلها لولا انه لم يشأ أن
يترك الحزب اثناء الانتخابات(٢٥) *

ولكن ما اسباب اختيار محمود بالذات لالقاء خطاب الحزب
دون أى شخصية أخرى أو وكيله الآخر « مهتد يكن » ، لاشك أن
محمود برصيده السياسى السابق منذ أن كان مديرا للبحيرة وحتى
اشترائه فى ثورة ١٩١٩ ، بالإضافة الى شخصية محمود نفسها :
اعتزازه بنفسه - مصريته - ابن أحد كبار الملاك المصريين
المشاركين فى ثورة ١٩١٩ زميل سعد فى المنفى - وفى مباحثات
الوفد فى لندن وباريس ، وبالتالى فان هذا التاريخ السياسى الطويل
يعطيه القدرة على مواجهة الجماهير والثقة والشعور بندية لسعد
عكس « مهتد يكن » الوكيل الآخر لحزب الاحرار وذلك اذا افترضنا
أن يحل أحد الوكيلين محل الرئيس ، فهو أرستقراطى المنشأ من
الطبقة التركية القديمة ، كما انه رجل مال وأعمال وليس رجل
سياسة ، وبالتالى فلن تكون لديه القدرة السياسية التى عند
محمود محمود *

كما كان محمود يعتبر نائب رئيس الحزب الفعلى الذى يحل

(٢٥) نفسه - نفس المرجع والمصفحة والجزء *

(٢٦) استقال عدلى فى ١٧ يناير ١٩٢٤ انظر د. أحمد زكريا - المرجع
السابق ص ٧٧ الذى ذكر انه اعتزل حزب الاحرار ، ولم يعتزل العمل
بالسياسة بعد ذلك *

محل رئيسه في كل نشاطات الحزب وهذا ما سيتضح اثناء
الدراسة .

بدا محمود حملة الحزب الانتخابية في دائرته في اسبوط ،
حيث رشع نفسه عن دائرة البريا عن حزب الاحرار ، باجتماع
انتخابي في ٣٠ يونية تحت رئاسته باعتباره نائب رئيس الحزب ،
وقد حضر الاجتماع نحو الف من ممثلي الناخبين ، وشرح محمود
في هذا الاجتماع سياسة حزبه وانتقد الوفد (٣٦) ، الذي انسلف عنه
في العام الماضي ، كما اوضح موقف حزبه المؤيد للدستور قائلاً :
« انه صبر بطريقة لا تكفي اطماعنا ، ولكنه جاء على كل حال
حاميا لحقوق الفرد ، وضامنا لحرية وجاعلا الامة مصدر كل
سلطة » (٣٧) . وفي موضع آخر من خطابه أعلن دفاع حزبه عن
الدستور فقال « تدفع عن الدستور كل يد تحاول مسه باذى ، فقد
حاول خصومنا السياسيون وصفه طورا بأنه متطرف ، وطورا بأنه
رجعي ، ثم عاونوا نسيم فمسخه وشوهه » (٣٨) ، وانتهت بان اضع
السودان ، ثم استقال وهو في نظر خصومنا يستحق تفسير
الوطن » (٣٨) .

F.O. 407/197 No 24, Allenby to Curzon, July 8, 1923, (٣٦)
No. 466.

(٣٧) السياسة - ١٩٢٣/٧/١ .

(٣٨) السياسة - نفس العدد .

(٣٩) لقد وقف نسيم موقفا طيبا من المادة ١٤٥ الخاصة بالسودان ، حيث
بين أنها لا تنطوي على شيء ما يخالف الحالة السائدة في ذلك الحين في
السودان من جهتي الواقع والقانون ورفض نسيم ادخال التعديل الذي طلبه
الانجليز ، ولكنه امام الانذار البريطاني نصح نسيم الملك بقبول النصين ،
وتأجيل اطلاق لقب ملك مصر والسودان الى وقت الفصل النهائي في نظام
السودان ، وان تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر في السودان ثم استقال
- انظر د . رمضان - المرجع السابق ص ٢٨٣ - ٢٨٤ .

ومن الغريب أن محمد محمود الذى يدافع عن الدستور هو الذى سيعطل العمل به بعد ذلك ، ثم يلغى الحياة النيابية لمسدة ثلاث سنوات تحت دعوى طغيان الأغلبية ويؤيده حزبه الذى كون اعضاء لجنة الدستور أغليبيته ، بدعوى أن الشعب غير مؤهل بعد لاختيار حكاه .

وأوضح محمود كذلك موقف حزبه من القوانين الاستثنائية التى أصدرها يحيى إبراهيم ، فأعلن أنه لا يرحب بصورها بقوله « كنا نود ألا تكون تلك القوانين الاستثنائية التى وضعت حديثا لأننا نقدر الحرية ولا نريد أن يكرن علينا سلطان غير القانون العام ، على أن ما يخفف وقع هذه القوانين أنها مصرية بحتة لا اثر لأجنبى فيها ، فهى خير من الاحكام العرفية الاجنبية التى كانت هادما لاستقلالنا ، كما أن هذه القوانين الجديدة سوف تعرض قريبا على الأمة ممثلة فى مجلس نوابها فتقول فيها قولها » . وأعلن عن أمله فى ألا يطبق رئيس الوزراء المصرية هذه القوانين (٢٩) على أن محمود عندما يتولى رئاسة الوزارة أيضا سيمنع الاجتماعات بالقوة ، وسيقيد الحريات بمنع اشتغال الطلبة والموظفين بالسياسة كذلك .

وأوضح محمود برنامج حزبه بالنسبة للمسائل المستفظ بها للمفاوضات قائلا ، « أن الاتفاق لا يجوز فى أى حال من الأحوال أن يمس استقلال مصر ، ولا أن يعطل مظهرها من مظاهره ، كما أننا نرفض كل حل يؤدى الى الاحتلال العسكرى ، أو ما فى معناه التدخل الأجنبى فى شئون بلادنا داخلية كانت أو خارجية(٤٠) » .

وكان محمود قد تعرض لبعض الصعوبات فى دائرته فى

(٢٩) نفس الدورية والعدد

(٤٠) نفس الدورية والعدد

أسيوط ، حيث قدم شكوى الى رئيس الوزراء اتهم فيها الادارة هناك بالانحياز لمنافسه الوفدى ، وقد وصلت اخبار تلك الشكوى الى الصحف ، وتبنت جريدة الأحرار الدستوريين (السياسة) ، الدفاع عن محمد محمود وكذبت ما يدعيه مدير الادارة فيها « (٤١) » .

وفى اطار الحملة الانتخابية لحزب الأحرار كذلك قام محمد محمود بمساعدة اسماعيل صدقى فى حملته بطنطا فى محافظة الغربية ، حيث قام بزيارتها معه ، والقى خطابا باعتباره نائبا عن رئيس الحزب عدلى يكن ، مما يدل على أن محمود باعتباره وكىلا للحزب كان ينوب عن رئيسه فى بعض مهام الحملة الانتخابية (٤٢) .

انتهت تلك الانتخابات بفوز ساحق للوفد ، حيث أعلن فى ١٢ يناير ١٩٢٤ عن فوزه بـ ١٥١ مقعدا من مقاعد البرلمان ، ولم يفز من حزب الأحرار سوى ستة أعضاء فقط كان منهم محمد محمود . وكيل الحزب عن دائرة البرجا بأسيوط (٤٣) ، وان كان مجلس النواب قد طعن فى انتخابه بعد ذلك فى أبريل ١٩٢٤ وقبل الطعن (٤٤) .

(٤١) انظر السياسة أعداد ١٢/١٠/١٩٢٣ ، ١٤/١٠/١٩٢٣ وأيضا الفصل السابع .

(٤٢) السياسة - ١٠/١/١٩٢٤ فى هذه الخطبة أشار محمود انه نائب عن الرئيس عدلى يكن .

(٤٣) للرافعى - فى أعقاب الثورة المصرية - ثورة ١٩١٩ - ص ١٠٨ ، والستة أعضاء الفائزون هم محمد محمود - محمود عبد الرازق عبد الله أبو حسين - عبد الجليل أبو سمرة - عبد الحليم العلايلى - توفيق اسماعيل .

(٤٤) د. عفاف لطفى السيد - تجربة مصر الليبرالية . ص ١١١ - وليس دقيقا ما ذكرته المكتورة أن محمود عبد الرازق قد سقط فى هذه الانتخابات ، كما أن عدد الذين فازوا من الأحرار ستة وليس سبعة كما ذكرت . انظر المرجع السابق ص ١١٠ ، وأيضا انظر الرافعى - المرجع السابق والجزء والصفحة وكذلك د. رمضان - المرجع السابق ص ٣٩٨ .

والواضح انه لكان وراء فوز محمود عصبية الاجتماعية حيث موطن عائلته التي كانت من اكبر عائلات الصعيد ، والتي لم يخرج مقاعد المجالس النيابية لاسيوط مجالس المديریات أو مجلس شورى القوانين أو الجمعية التشريعية عنها(*) .

ويعد ظهور تلك النتيجة عقد محمد محمود وزعماء حزب الأحرار فى ٢٨ يناير اجتماعا بهدف إعادة تنظيم وتقوية الحزب(٤٥) . وقد علقت وثيقة بريطانية على فشل حزب الأحرار فى انتخابات ١٩٢٤ بقولها ، « أن مصدر من مصادر ضعف العدليين أنهم لا يكونون حزبا حقيقيا فهم ليسوا أكثر من مجموعة من الشخصيات لها اقتناعاتها الخاصة بها ، والتي لا تستطيع أن تعبر عنها بشكل على درجة كافية ، كما أنهم ليس لديهم قائد ذو شخصية متميزة مما يعتبر من العناصر الأساسية فى الشرق ، ومحاولة استبدال عدلى باشا بمحمد محمود فى رئاسة الحزب لن يؤثر كثيرا فى مكانته أو هيئته »(٤٦) .

ومع أن محمد محمود كان من القلة من الأحرار الدستوريين التى فازت فى انتخابات ١٩٢٤ ، فقد أبطل مجلس النواب الوفدى صحة هذا الانتخاب .

(*) انظر محمد خليل صبحى - المصدر السابق فوز محمود سليمان عن أبى تيج فى مجلس شورى القوانين ص ٣٧ ، وفوز والده سليمان عبد العال - عن ساحل سليم أبى تيج ص ٢١ ، وايضا فى عام ١٩٢٥ فوز على محمود عن أبى تيج ، ومحمد محمود فى ١٢ - ٣ - ١٩٢٥ ص ١١٧ ، المصدر السابق ص ٦ . وفى ١٩٢٦ فاز محمود بأغلبية مطلقة ، وعلى محمود عن أبى تيج وكان قد حل محله آخر - نفس المصدر والصفحة .

F.O. 407/198 Enc in No. 61, Report on the General situation in Egypt for the Period from Jan 23 to Feb. 5. 1924. (٤٥)

F.O. 407/198 Enc in 48-Report on the General situation in Egypt for the period from Jan. 9 — 22, 1924. (٤٦)

بعد ظهور نتيجة انتخابات ١٩٢٤ بخمسة أيام فقط قدم عدلى
يكن استقالته من الحزب فى ١٧ يناير ١٩٢٤ وقد عزا ذلك الى
لأنه كان ينوى اعتزال العمل بالسياسة من قبل الانتخابات ، ولكن
تأخر تنفيذ هذا التصميم لاعتبارات دقيقة زالت «(٤٧)» . وإن كان
الآخرون قد أرجعوا أسباب هذه الاستقالة الى أن عنف الخصومة
الحزبية لا يتفق مع هدوء طبيعة وسكينة نفسه «(٤٨)» .

وقد ظل الأحرار الدستوريون بلا رئيس طوال عام ١٩٢٤ ،
رغم أن الاشاعات(*) كانت ترشح محمود ليحل محل عدلى ، لأنه
كان يعتبر الوكيل الاول للحزب ، ولقيامه كذلك بمهام رئيس الحزب
فى شئون عديدة وخاصة ابان المعركة الانتخابية .

الا أن اختيار الحزب قد وقع على عبد العزيز فهمى ، فاختر
رئيسا للحزب فى ٤ يناير ١٩٢٥ بناء على مسعى قام به عدلى
و ثروت حيث اقنعه بقبول الرئاسة ، كما قام محمد محمود وحافظ
عفيفى بمسعى آخر حتى اضطر للقبول على استحياء «(٤٩)» .

وربما ترجع أسباب اختيار فهمى دون محمد محمود الى طبيعة
تكوين حزب الأحرار الدستوريين كحزب للصفوة يتكون من كبار

«(٤٧) محمد على علوبة - المرجع السابق ص ٢٣٧ - ٢٢٨ ، ويذكر
كذلك ان عدلى لم يرشح نفسه للانتخابات ، وأنه خشى أن يستقيل أبان
المعركة الانتخابية خوفا من تأثيرها السيئ على حزب الأحرار .

«(٤٨) نفسه - ص ٢٣٧ ، هيكل - المرجع السابق ص ١٩٤ هـ ١
F.O. 407/198-Enc-In-No. 61. Report on the General
situation, Jan. 23, to Feb. 5, 1924.

«(*) انظر الوثيقة .

«(٤٩) د . أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٧٧ - ٧٨ انظر أسباب
اختياره نفس المرجع والصفحة .

الملك والمثقفين ، فربما تغلب هذا الجناح الأخير فرجع اختيار فهمى ، بالإضافة الى أنه زميل سعد فى لقاء ١٣ نوفمبر ولكن سن عبد العزيز فهمى عن محمود وتاريخه القديم مما يعتبر معه نسيا لسعد زغلول ، بينما كان محمود ما زال شابا بالنسبة لهما ٠

حلت وزارة زيوار محل وزارة سعد ١٩٢٤ عقب استقالتها بعد حادث مقتل السردار(*) فأجلت انعقاد البرلمان لمدة شهر ، ثم أصدرت أمرا بعد ذلك بحل مجلس النواب ، وأعلنت اعتزامها على اجراء انتخابات جديدة مع العودة الى طريقة انتخاب ١٩٢٣ أى طريقة المندوبين الثلاثينيين وبالفعل أجريت انتخابات جديدة فى ١٢ مارس ١٩٢٥ ، ورغم تدخل الحكومة بشتى الوسائل للضغط على الناخبين ، الا ان الوفد قد حصل على ١١٦ مقعدا ، وقاز بالأغلبية بينما فاز المستقلون ومنهم الأحرار الدستوريون بـ ٨٧ مقعدا(٥٠) ، وكان محمود من الفائزين من الأحرار الدستوريين فى هذه الانتخابات عن دائرة « الغنائم قبلى(٥١) » ، الا ان المجلس قد حل فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ أى يوم انعقاده مما عد خروجا صريحا على الدستور(**) ٠

وكان سعد قد اتصل بكل من عدلى ورشدى ومحمد محمود

(*) اغتيل حاكم عام السودان السيرلى ستاك فى القاهرة ، وحملت بريطانيا مسؤولية اغتياله لوزارة سعد وقدمت اليها ائذارا بعدة شروط فاستقالت الوزارة السعدية احتجاجا على تدخل الحكومة الانجليزية - انظر الرافعى - المرجع السابق - ص ١٤٧ - ١٤٩ ٠

(٥٠) المراقى - المرجع السابق نفس الجزء ص ١٦٢ - ١٦٩ ، د. رمضان - المرجع السابق ص ٥٧٧ - ٥٧٩ ٠

(٥١) محمد خليل صبحى - المصدر السابق ج ٦ ص ١١٧ ٠

(**) اعتبر حل المجلس النواب ١٩٢٥ خروجا على الدستور ، لان الدستور يمنع حل البرلمان مرتين فى دورة واحدة لنفس السبب ٠

ودعاهم للانضمام اليه فى الحفاظ على الدستور ومعارضة الملك ، وجدد سعد دعوته لكل من عدلى ومحمد محمود بعد انتخابه رئيسا لمجلس النواب المنحل ١٩٢٥ (٥١) ، ويبدو ان تلك الدعوة لم تستجب فى تلك الفترة ، لأن الأحرار الدستوريين كانوا شركاء فى وزارة زيوار منذ ١٢ مارس ١٩٢٥ ، وذلك بعد التعديل الذى أدخله زيوار على وزارته باشتراك الدستوريين والاتحاديين معه فى الحكم لمواجهة الوفد . كما أن جريدة « السياسة » استمرت فى مهاجمة الوفد ، وحذرت النواب من الانحياز الى سعد فى البرلمان (٥١) . كما تقدم ايضا الأحرار الدستوريون لمساعدة زيوار وذلك بعد مشاورات جرت بين الملك ورشدى وثروت بالإضافة الى محمد محمود (٥٤) . ولكن لم يدم هذا التعاون والتأييد بين الوزارة الزبورية والأحرار طويلا ، فسرعان ما نشب خلاف بينهما ، وذلك عندما حاول الوزراء الدستوريون الاعتراض على بعض المخالفات ، كتسمية ثروة الملك بطريقة غير شرعية ، وتدخل رجال السراى فى شئون الحكم ، حتى أخذت الصحف تتناقل أنباء الخلاف فى الوزارة بين الأحرار والاتحاديين ، وانتشرت الشائعات حول اعتزام الوزراء الدستوريين تقديم استقالاتهم (٥٥) . وربما يرجع ذلك الى أن مجلس إدارة حزب الأحرار عقد اجتماعا فى بداية يونية ١٩٢٥ ، طالب فيه عبد العزيز فهمى بضرورة تقديم استقالته من الوزارة ، بل أن سعد زغلول يذكر

F.O 407/200-No. 48 Agency to Chamberlain, April (٥٢)

26 1925, No. 203 Conf.

(٥٢) د. رمضان - المرجع السابق - ص ٥٧٩ .

F.O 407/200-No. 48 Agency to Chamberlain, April 26, (٥٤)

1925, No. 203 Conf.

(٥٥) د. أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٣٢٨ - ٣٢٩ وتشير السياسة

كذلك الى مقابلة بين الملك ومحمد محمود وكيل الحزب فى ١٤/١١/١٩٢٥ .

أنه فى ٧ يونية وسط محمد محمود لطفى السيد فى أن يقنع الوزراء
الدستوريين بالاستعفاء ، والا فان الحزب سوف يفصلهم من
عضويته (٥٦) .

ويظهر من هذا الموقف أن محمد محمود لم يعد راضيا عن
ائتلاف حزبه مع الاتحاديين ، بل يذكر هندرسون القائم بأعمال
المندوب السامى فى القاهرة أنه فى أوائل يوليو ، حضر وفد من
قادة الدستوريين الى الاسكندرية ، وطالبوا وزراء حزبهم باتخاذ
موقف نهائى ضد تدخل الملك أو ترك الوزارة أو الانفصال عن الحزب
وأنه علم أن محمد محمود نائب رئيس الحزب فى حالة سخط دائم
وهذه الحالة زادت حدتها بعد عدم حصوله على منصب وزارى فى
الحكومة وهو سبب من أهم العوامل المؤثرة فى الموقف ، ولكن الوزراء
الدستوريين نجحوا فى اقناع ممثلى الحزب بأن نشاطهم لم يكن
مناقضا لسياسة الحزب ، وبهذا تأجل حسم الأزمة مؤقتا ، وإن كان
هناك اصرار على عقابهم بالبت (٥٧) .

وأخيرا تجسد ذلك الخلاف القائم فى الأزمة التى قامت حول
كتاب «الاسلام وأصول الحكم» للشيخ على عبد الرازق ، والتى أدت
فى النهاية الى طرد عبد العزيز فهمى رئيس الاحرار الدستوريين من
الوزارة ، فرد الحزب على ذلك باستقالة الوزراء الدستوريين
الأخرين (*) ، والاحتجاج على التصرف المخالف للدستور والتقاليد

(٥٦) د ٠ لاهين ، المرجع السابق ص ٤٥٤ ويذكر كذلك انه دار الخلاف
بين الاحرار والاتحاديين حول التعيين فى مجلس الشيوخ - قصر الزعفران
- قانون العقوبات ، وانتهت بأزمة الاسلام وأصول الحكم .
F.O. 407/201, No 11. Henderson to chamberlain July (٥٧)

12, 1925.

(*) محمد على علوبة - وتوفيق دوس ٠ انظر أسباب استقلالهم هيك -
المرجع السابق نفس الصفحة .

السياسية بإقالة رئيس الحزب من الوزارة • وباتخاذ هذا القرار من جانب حزب الأحرار أخذت الأحزاب السياسية في التقارب من جديد لمواجهة خطر الأتوقراطية الملكية والعمل على عودة الدستور (٥٨) •

وإثناء ذلك الخلاف كان محمود في أوروبا لقضاء العطلة الصيفية (٥٩) ، وعند عودته إلى الوطن أجرت صحيفة حزبه (السياسة) معه حديثاً حول الأزمة وقرار الحزب ، فوافق محمود على الخطوات التي قام بها حزبه ، وأعلن أنه يشارك حزبه في كل قراراته ، وإن هذا أقوى موقف وقفه الحزب منذ تكوينه (٦٠) •

وعندما سئل عن رأيه في التمسح بالدين مما بدا على لسان رجال الحكومة ، أجاب « بأن المسلمين من الأحرار الدستوريين هم أشد غيرة على الاسلام ، ومنا أعضاء لجنة الدستور الذين وضعوا في مشروعه ان الاسلام دين الدولة ، وأملنا وعشائرتنا هم القائمون في طول البلاد وعرضها بشعائره والعاملون على خدمته وتأييده » •
أما الاتجار بالدين والدس باسمه فمن الدنايا التي نرى بأنفسنا إن ننزل إلى مناقشة من يقومون عليها ويتخذونها ديناً « (٦١) •

وعن رأيه في الدعوة التي وجهتها وزارة زيوار لحزبه بأن تظل الصداقة قائمة بينهما فقال « انه ولكي تضمن الحكومة هذا التأييد فلا بد أن تحترم الدستور والحرية وأن تترك الناس أحراراً يعتقدون مبادئ أي حزب يريدون ، ولا تسمح بجباية الضرائب

(٥٨) د. رمضان - المرجع السابق ص ٥٩٠ ، د. هيك - المرجع السابق ص ٢٢٨ - ٢٤٠ ح ١ •

(٥٩) د. هيك - المرجع السابق ص ٢٤٤ ح ١

(٦٠) السياسة ١٠/٥/٥ ١٩٢٥ •

(٦١) السياسة - نفس العدد •

الحزبية بواسطة رجال الإدارة ، بطريقة لا يجدر بحكومة أن تسلكها والدستور قائم ، فهذا انتهاك لروح الدستور في البلاد ، وفساد لأخلاق الناس وخروج عن مهمة الحكومة الحقيقية ألا وهي ضمان حرية الأفراد على سائر صورها ، وهي فضلا عن هذا تبعد البلاد عن الغرض الأسمى التي تصبو إليه « (٦٢) » .

أي أن محمود رأى أن الأحرار الدستوريين مستعدون لتأييد الحكومة إذا ما أعادت العمل بالدستور والحياة النيابية ، وهذا لم يحدث بالطبع فكان انضمامهم إلى الوفد والوطن لخوض الصراع ضد الحكومة من أجل إعادة الحياة النيابية ، وهذا ما أرادته محمود منذ تجرية اشتراكهم مع الاتحاديين في الحكم ، مما يتضح من تأييده لائتلاف مع الوفد ، جتي وحيثه هيكل « بداعية الانقلاب ومؤيده بكل قوته » (٦٣) ، وذلك لأنه كان أحد العناصر الرئيسية في صيغ الائتلاف بين حزبه « الأحرار » والوطني وبين الوفد « (٦٤) » .

كما يذكر الدكتور هيكل كذلك أن حفنى محمود شقيق محمد محمود ، وكان في ذلك الوقت وفديا ومن المقربين لسعد ، قد فاتحه في إمكان التفاهم بين الأحرار والوفد وذلك بعد انفصالهم عن الاتحاديين (٦٥) وأن كانت مذكرات سعد تشير إلى محاولات أخرى تمت قبل ذلك الوقت عن طريق حفنى أيضا الذى أبلغ سعد فى العاشر من يونية ١٩٢٥ ، بأن شقيقه محمود يرغب فى « أن تتألف لجنة لحماية الدستور من جميع الأحزاب ما عدا حزب الاتحاد وتحت

(٦٢) نفس النورية والعدد .

(٦٣) د. هيكل - المرجع السابق ص ٢٥٠ - ٢٥١ ح ١

(٦٤) F.O. 407/203 — No. 3. Lloyd to Chamberlain, July, 4. (٦٤)

1926.

(٦٥) د. هيكل - نفس المرجع والحزب ص ٢٤٣ .

رئاسة سعد ، الذى رأى أن من الأفضل أن يجرى محمود ليتحدثا
فى هذا الموضوع معا ، فانصرف لاجتماع أخيه (٦٦) .

ويبدو أن حفنى لم يستطع عقد هذا اللقاء بين شقيقه وبين
سعد ، ربما لما كان سيترتب على زيارة محمود لسعد فى منزله من
نتائج سياسية فى ذلك الوقت (٦٧) .

وفى ١٢ يوليو ١٩٢٥ كانت هناك محاولة أخسرى فى نفس
الشان ، إذ قام حفنى بإبلاغ سعد بأن أخاه محمود يريد الاجتماع
به عند الشيخ الشرقاوى للمحابلة فى الاتفاق ، فرفض سعد ذلك
موضحا « أنه لا يريد أن يعرض كرامته لأى مساس فمن أراد شيئا
منى فليحضر عندى ، ومن لم يريد فلا أهمية عندى » فوافق حفنى
على ذلك (٦٨) .

وعلى أية حال فإنه عندما انفجرت أزمة الخلاف بين الأحرار
وبين الوزارة من جراء كتاب « الإسلام وأصول الحكم » استؤنفت
الاتصالات مما حدث فى حديث حفنى مع هيكى ، وزيارة حافظ عفيفى
لسعد فى السابع من سبتمبر ١٩٢٥ ، حيث جرى كلام بينهما حول
مسلك الوزارة وانتهاكاتهما الدستورية (٦٩) .

وعند عودة محمود من الخارج فاتحه حفنى بأنه فى الامكان
إقناع سعد بالاتلاف مع سائر الأحزاب المصرية لانقاذ الدستور
والحياة النيابية ، ثم كان رسولا بينه وبين سعد فى أمر هذا
الاتلاف (٧٠) .

(٦٦) مذكرات سعد - ك ٥٢ ص ٢٩٠٥ .

(٦٧) د. لاشين - المرجع السابق ص ٤٥٧ .

(٦٨) نفس المرجع - ص ٤٥٨ .

(٦٩) نفسه - ص ٤٥٩ .

(٧٠) د. هيكى - نفس المرجع ص ٢٥١ ج ١ .

وقد لعب محمود الدور الرئيسى فى اغراء الاحرار الدستوريين على التعاون مع الوفد فى الائتلاف الحزبى الذى تكون من جميع الأحزاب ضد حزب الاتحاد ، والملاحظ انه فى دوره كضابط اتصال بين الاحرار والوفد كانت ميوله وفدية أكثر من ميوله تجاه الاحرار ، وكان يسعى من وراء ذلك أن يتولى هو قيادة الأمة بعد وفاة زغلول (٧١) .

ويتضح دور أسرة محمد محمود الواضح من الائتلاف وتأييدهم وتحمسهم له ، من الدور الذى لعبه كل من محمد محمود وحفنى محمود لاقتناع الدستوريين وسعد بالموافقة على الائتلاف ، « كما تدخل قبل ذلك محمود سليمان للضغط على ولديه للانضمام لسعد » (٧٢) .

وقد تكلم محمد محمود مع كل من ثروت ، وعدلى ، وحافظ عفيفى ، فلقى منهم تأييدا للفكرة التى أخذت تقوى شيئا ، وظل محمود يتعهدا ويغذيها بوسائله ، حتى اذا نضجت واتفق الكل عليها وتحدثت الصحف بشأنها ، لم يبق الا أن تعلن على الملأ بصورة رسمية تضع الحكومة القائمة معها امام الأمر الواقع (٧٣) .

وقد أخذت الجرائد الحزبية تخفف من وطأتها رويدا رويدا تجاه خصومها الحزبيين ، واتجهت الى الوزارة تهاجمها بكل قوة (٧٤) ،

F.O 407/221. Inc. in No. 25, Revised list of Personalities in Egypt Jan. — June 1937. (٧١)

(٧٢) د. أحمد زكريا — المرجع السابق ص ٣٢٨ .

(٧٣) د. هيكل — المرجع السابق ص ٢٥١ . د ١

(٧٤) د. رمضان — المرجع السابق ص ٤٩٥ ، د. هيكل — المرجع السابق ص ٢٤٨ — نفس الجزء .

كما فعلت صحيفة « السياسة » والصحف الوفدية دون أن يتعرض
إى منهما للآخر مما كان يمكن أن يعرقل نمو فكرة الائتلاف (٧٥) .

ر . وألقى عبد العزيز فهمى خطابا هاجم فيه الوزارة بكل قوته
فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٥ ، كما اجتمع حزب الأحرار الدستوريين برئاسة
فهمى وبحضور أعضاء مجلس الإدارة ومنهم محمد محمود وكيل
الحزب (٧٦) ، بناء على دعوة وجهها أمين الرافعى فى الأخبار فى
الثامن من نوفمبر الى الأحزاب جميعا بوجوب انعقاد البرلمان
ومجلسيه من تلقاء نفسه يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ وذلك من غير حاجة
الى دعوة الملك استنادا الى المادة ٩٦ من الدستور (٧٧) (*) .

وبعد فشل محاولة الوفد والأحرار والوطنى عقد برلمان ١٩٢٥
فى ادار البرلمان ، قرروا أن يجتمع النواب والشيوخ فى الكوننتال
فاجتمع فى هذا اليوم ١٨٤ من النواب ، و ٥٦ من الشيوخ ممن
ينتمون لتلك الأحزاب (٧٨) .

ثم وقف أحد النواب ودعا الزعماء الى الاتحاد لانقاذ البلاد
وطالب اليهم أن يتصافحوا ، فاستجاب أولا محمد محمود الذى نهض
وصافح سعد زغلول وتلاه حافظ رمضان ثم تتابع الزعماء وصافح

(٧٥) على شلبى - مصطفى النحاس - الانفلايات الدستورية فى مصر
ص ٥٤ .

(٧٦) السياسة - ١٩٢٥/١١/٢١ .

(٧٧) د . رمضان - المرجع السابق ص ٥٩٥ ، على شلبى ومصطفى
النحاس ، المرجع السابق ٦٦ .

(*) وقد قضت هذه المادة بأن يدعو الملك البرلمان الى عقد جلساته
العادية قبل السبت الثالث من نوفمبر ، فاذا لم يدع الى ذلك يجتمع بحكم
القانون فى اليوم المذكور .

Lord Lloyd-Egypt since cromer P. 98.

(٧٨)

بعضهم بعضاً (٧٦) ، وأصدروا عدة قرارات منها الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور وعلى منع الأعضاء من الاجتماع فى دار البرلمان بالقوة المسلحة ، واعتبار دور الانعقاد موجوداً قانوناً مع استمرار اجتماعات المجلسين فى الامكنة التى يتفق عليها (٨٠) .

ويعد ذلك انسحاب الشيوخ من القاعة وبقي النواب وحدهم ، ثم أعلن افتتاح الجلسة وطلب انتخاب مكتب المجلس فانتخب سعد رئيساً للنواب ، ومحمد محمود وعبد الحميد سميد وكيلين للمجلس ، وقد روعى فى هذا الاختيار أن يمثل الحزبين الوطنى والدستورى وقرر المجلس عدم الثقة بالوزارة ، وتذب وقد من فتح الله بركات ومحمد محمود وعبد الحميد سميد لتبليغ القرار للملك فؤاد (٨١) .

ثم شارك محمود فى الكلمات التى ألقيت بعد ذلك فقال « وأننا نعهد امام الله والوطن انا واخوانى أن نلقد الدستور أو نموت فى سبيله » (٨٢) .

وقد علق لويد على أن أهم ما فى هذا الاجتماع تأكيد الحقيقة انه لأول مرة يجتمع ممثلون من الحزب الوطنى والدستوريين والوفد ويتخذون موقفاً واحداً من قضية عامة (٨٢) .

(٧٩) د. رمضان - المرجع السابق ص ٥٩٦ .
(٨٠) على شلبى ومصطفى النحاس - المرجع السابق ص ٦٠ - ٦١ ،
الرافعى - المرجع السابق ص ١٨٧ نفس الجزء ، أحمد شفيق الحولية الثانية
٩٣٧ .

(٨١) أحمد شفيق - الحولية الثانية ص ٩٣٧ ، الرافعى - المرجع
السابق ص ١٨٩ ح ١

(٨٢) على شلبى والنحاس - المرجع السابق ص ٦١ .
Lord Lloyd-Egypt since crown P 98.
(٨٣)

وربما يرجع اختيار محمود كوكيل لمجلس النواب ممثلاً عن
الأحرار الدستوريين لدوره الرئيسي في حدوث الائتلاف بالإضافة
إلى كونه نائب رئيس حزب الأحرار .

وقد أرسل عمد امسيوط برقيات تأييد لنجاح النواب في عقد
برلمان الكونتنتال ١٩٢٦ ، وذلك بحكم ولائهم الاقليمي لحمد محمود
« الزعيم الدستوري » فاعتبرت الحكومة هؤلاء خارجين على لوائح
الحكومة التي تحكم وظائفهم وقدمتهم إلى المحاكمة (٨٤) .

كما قصد وفد من طلبة دار العلوم إلى محمد محمود وكيل
مجلس النواب مهنيين باختياره لهذا المنصب فشكروهم قائلاً أن
« الخلاف الذي حدث في الماضي » يقصد مع سعد « كان لأن كل
فريق رأى خدمة وطنه بطريقة مختلفة ، ولم يكن في ذلك عيب ، والآن
عندما وجدوا الخطر يحيط بالدستور حتى كاد يضيع رأى كل من
الأحرار والوفد والوطنى بانهم يجب عليهم الاتحاد والتضامن لاتقاذ
الدستور ، فالتسنا نحن الأحرار الدستوريين على أن نضحي في
سبيل إنقاذه بكل شيء ، فاطمئنا على هذا التضامن فليس للمصلحة
الشخصية سبيل إلى قلوبنا إنما هي مصلحة الوطن التي هي قبل كل
شيء » (٨٥) وعلق لويد على موقف محمود في تلك الفترة بقوله « إنه
واحد من الثلاثة المرشحين لخلافة زغلول وهو سعيد بما فعله مؤخراً
بقوليد الأحزاب ، ومما كان يحدث من قيام الطلاب بزيارته بعد
زغلول » (٨٦) .

(٨٤) حافظ محمود - أسرار الماضي ص ١١٦ - وقد اجتمع هؤلاء
العمد أقطاب المحاماة من كل الأحزاب متطوعين للدفاع عنهم وبالفعل حكم
لهم بالبراءة .

(٨٥) السياسة - ١٩٢٥/١/٢٥ .

(٨٦) F O 407/203 No. 3 Lloyd to chamberlain July 4. 1926.

وقد استمر محمود يلعب دوره باعتباره الممثل الرئيسى للحرار فى الائتلاف الحزبى المناهض لحكومة زيوار ، فقد دعا سعد الأحزاب الثلاثة (الوفد - الأحرار - الوطنى) الى حفل شائ فى ١١ ديسمبر فى النادى السعدى خطب فيها محمد محمود وسعد زغلول وعبد الحميد سعيد وامتألت خطبهم حماسة للائتلاف (٨٧) .

وعلى اثر فشل المحادثات بين الأحزاب وبين المندوب السامى ، عقد رؤساء الأحزاب اجتماعا ضم سعد وعدلى ومحمد محمود بمنزل الأخير فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ ، قرروا فيه التمسك بقرار الأحزاب المؤلفة القاضى بعدم الثقة بالوزارة (٨٨) ، كما التقى هذا الفريق كذلك فى حفل شائ فى دار محمود فى ٢٨ ديسمبر ١٩٢٥ ، وكان اللقاء موافقا لعرب فيه زغلول « عن رغبته فى أن يرى حكومة تدافع عن الدستور ، وأنه يرغب فى إعادة دعوة برلمان ١٩٢٥ ، ولو أنه لا يستطيع الوعد بتأييد الوزارة فى كل أمر » (٨٩) .

والفت الأحزاب المؤلفة لجنة تنفيذية فى يناير ١٩٢٦ ، مثل فيها كل حزب من الأحزاب باربعة من أعضائه وذلك لتنظيم الجهود السياسية بينهم ولتنفيذ ما يقررونه، وكان من أعضاء تلك اللجنة ممثلا عن حزبه محمد محمود (٩٠) . كما أصدروا قرارا مشتركا بمقاطعة

(٨٧) أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٢٤٨ .

(٨٨) على شلبى - مصطفى النحاس - المرجع السابق ص ٧٠ .

(٨٩) F.O. 407/203, No Lloyd to charberlain, Jan, 29. (٨٩)

1926, Desp, No. 4.

(٩٠) أحمد شفيق - الحولية الثالثة ص ٢١ - ٢٢ ، على شلبى - المرجع السابق نفس الصفحة - الراقى - المرجع السابق ص ١٩٥ وكان من أعضاء اللجنة التنفيذية كذلك من الدستوريين محمود عبد الرزاق - حافظ عفيفى - أحمد عبد الغفار .

الانتخابات الجديدة وعقد مؤتمر وطني يضم شيوخ الأمة ونوابها وذوى الرأى والمكانة فيها وذلك لبحث الحالة الجديدة وعقد مؤتمر وطني يضم شيوخ الأمة ونوابها وذوى الرأى والمكانة فيها وذلك لبحث الحالة الشاذة التى تعيشها البلاد وتقرير ما يروونه مناسباً للخروج من تلك الحالة ، وقد وقع على البيان أيضاً مندوبون عن الأحزاب الثلاثة كان محمود من ضمنهم ، كما أقام كذلك حزب الأحرار فى ٤ فبراير حفلاً كبيراً للأحزاب المؤتلفة حضره محمد محمود وعدلى وثروت لسماع خطبة الهلباوى (٩١) فى فبراير ١٩٢٦ قبلت وزارة زيوار اجراء الانتخابات ، وفى ظل هذا الجو انعقد المؤتمر الوطنى (*) فى ١٩ فبراير ١٩٢٦ فى قناء منزل محمد محمود بناء على اقتراحه وذلك لأن الوزارة الزبورىة كانت تمنع الاجتماعات العامة وتفرقها بقوة البوليس (٩٢) ، وقد شهد هذا الاجتماع أعنف الجلسات والمناقشات بشأن « قبول حكومة زيوار قرار الانتخاب » حيث مالت الأغلبية الى قبول فكرة الدخول فى الانتخابات ، بعد أن حمل لواء الدفاع عنها سعد نفسه ومكرم والهلباوى واستطاعوا أن يستميلوا الأعضاء الى الفكرة (٩٣) .

وقرر المؤتمر عدة قرارات منها انتخاب لجنة لتنفيذ قراراته ،

(٩١) نفس المرجع - ص ٥٠ - ٥٣ - وقد خطب فى هذا الحفل كذلك فتح الله بركات وحافظ رمضان .

(٩٢) المؤتمر الوطنى ضم أعضاء مجلس النواب ٢٤ ، ٢٥ وأعضاء مجالس المديرىات ومجلس الشيوخ بالإضافة الى أعضاء مجالس إدارة الأحزاب المؤتلفة الوطنى - والأحرار والوفد والوزراء السابقين أنظر الرافعى - المرجع السابق - ١٩٧ - ١٩٨ .

(٩٣) د. هيكى - المرجع السابق ص ٢٥١ هـ ١ .

(٩٣) د. رمضان - المرجع السابق ص ٦٠٦ وأنظر الأسباب التى اقتنعت بها المجتمعون للموافقة على قانون الانتخاب .

وبحث الاقتراحات التي تقدمت أو تقدم بحثا دقيقا وعرضها على المؤتمر مع قول رأيها فيها في الوقت الذي تختاره وتحدده ، وتالفت تلك اللجنة من محمد محمود وعبد الخالق ثروت ، وفتح الله بركات وراصف غالى وآخرين(١٤) .

وقد مثل محمد محمود حزبه في كل اللجان التي انبثقت عن الأحزاب المؤتلفة ، دلالة على أنه كانت له اليد الطولى في ائتلاف الأحزاب واشتراكه فيه الى الحد الذي وصل بالحزب الى « التضحية برئيسه عبد العزيز فهمي على مذبح الائتلاف مع الوفد في ٤ مارس ١٩٢٦ ، وكان فهمي راغبا عنه(١٥) ، كما تدل كذلك على أن محمود ظل منذ استقالة فهمي وحتى رئاسته رسميا للحزب في فبراير ١٩٢٩ القائم بعمل رئيسه بصفته نائب رئيس الحزب .

وفي ٣٠ ابريل ١٩٢٦ وافقت الأحزاب المؤتلفة على تقسيم الدوائر فيما بينها وقد وقع محمود بالنيابة عن رئيس حزبـه هذا الاتفاق حيث ان عبد العزيز فهمي كان قد استقال من رئاسة الحزب في ٤ مارس ١٩٢٦ .

(٩٤) الراجعي - المرجع السابق ١٦ من ١٩٧ - ١٩٨ ، على شلبي مصطفى النحاس - المرجع السابق ص ٧٢ - ٧٦ .
- القرارات التي أصدرها المؤتمر منها (١) تأييد الأحزاب المؤتلفة في الاحتجاج على الوزارة فيما يختص بالتصرفات التي صدرت منها مخالفة للدستور (٢) دعوة الأمة الى الدخول في الانتخابات مع أساس قانون الانتخاب الباهر ١٩٢٤ ، وأسباب أخرى انظر الراجعي . المرجع السابق ص ١٩٨ ح ١ - أعضاء اللجنة - علوية - علمي الشمس - حافظ عفيفي - أحمد عبد الغفار - عبد الحميد سعيد - أحمد لطفي - أحمد وجدي - محمـه زكي على .
(٩٥) د أحمد زكريا - المرجع السابق ص ١٥٥ .

ويعد اجراء الانتخابات(*) واثناء مفاوضات الأحزاب من أجل تشكيل وزارة ائتلافية جرت عدة محاولات من جانب عدلى ومحمود للتقريب بين سعد والملك فقد طلبا اليه أن يسجل اسمه فى التشريعات، فرفض سعد معربا عن أنه لا يمانع فى زيارة الملك اذا ما دعاه الى ذلك(١٦) .

لعب ايضا محمود دورا فى الأزمة السياسية التى اعقبت ظهور نتائج الانتخابات ، فقد رفض الانجليز تولي سعد رئاسة الوزارة باعتباره صاحب الأغلبية فى مجلس النواب ، ففكر سعد أن يكون تراجع بطريقه كريمة تليق بزعيم أمة ، فرأى أن يطلب النواب منه فى حفل الشاى المزمع اقامته فى ٢ يونية الامتناع عن قبول الوزارة ، ووضع رجاء بهذا المعنى ، وقام سعد بعرضه على محمد محمود ، على أن يقدمه هو أو واحد من النواب ففرح به وأخذهم وانصرف ، حيث ذهب الى النادى السعدى وعرضه على النواب الذين كانوا موجودين به على أنه اقتراحه هو ، فوافقوا عليه الا النحاس ، وفى مساء ذلك اليوم حضر الى سعد كل من الهلباوى وويضا وجواه فى قبوله فقبله(١٧) .

الف عدلى يكن الوزارة الائتلافية الاولى فى ٧ يونية ١٩٢٦ ، وقد مثل محمود حزبه فى هذه الوزارة كوزير للمواصلات ، وبعد استقالة عدلى رأس عبد الخالق ثروت الوزارة فى ٢٥/٤/١٩٢٧ واستمر محمود أيضا ممثلا للحزب فى الوزارة الثروتية كوزير

(*) كانت نتيجة الانتخابات فوز الوفد ١٦٥ نائبا ، والاحرار ٢٩ نائبا .
و ٥ من الوطنى و ١٠ من المستقلين .

(١٦) د . لاشين - المرجع السابق ص ٤٧٤ ، مذكرات سعد - ك ٥٢ ص ٢٩٧٦ فى ١٨ مايو ١٩٢٦ .

(١٧) مذكرات سعد - ك ٥٢ ص ٢٩٩٦ فى ٢ يوليو ١٩٢٦ .

للمالية بدلا من المواصلات(*) (٩٨) ، وكاد محمود لا يشترك في الوزارة الثروتية ولكن أصدقائه استطاعوا إقناعه بقبول الوزارة (٩٩) .

في بداية تشكيل وزارة ثروت ، أخذ محمود موقفا مختلفا عن حزبه ، عندما أدخل ثروت جعفر وإلى الحر الدستوري وزيرا للحربية في وزارته دون الرجوع إلى حزبه ، وذلك بعد أن رفض الملك تعيين حافظ عفيفي ، الأمر الذي أدى بالحزب إلى أن يعقب اجتماعا تقرر فيه بأغلبية كبيرة أن يطلب من جعفر وإلى الاستقالة احتجاجا على عمل الملك غير الدستوري ، ولم يكن محمود الذي يصعب الاستمرار في توصيفه بأنه دستوري حاضرا الاجتماع ، وقد عبر على الفور عن عدم موافقته على القرار وأنه طالما أن ثروت باشا قد أذعن ، وإن جعفر وإلى قد قبل المنصب فإنه من الخطأ استقالة جعفر ، الذي لم يكن ميالا للاستقالة ، وقد رفض قبول قرار الأحرار وقال أنه متفاهم مع رئيس الوزراء الذي ينبغي أن يبقى القرار فيه يده (١٠٠) .

ومن ثم فإن الحزب عجز عن تنفيذ قراره حيث وضع في اعتباره رفض وإلى الاستقالة وتأييد محمد محمود له الأمر الذي يهدد وحدة الحزب (١٠١) ، وعلق لويد على الحادثة بقوله « بأنه

(٩٥) بالإضافة إلى محمد محمود مثل حزب الأحرار الدستوريين كذلك جعفر وإلى وزيرا للحربية .

(٩٨) د يونان ليبي رزق - تاريخ الوزارات المصرية وانظر كذلك أسباب استقالة عدلي ٣٠٤ - ٣٠٥ .

(٩٩) أحمد شفيق - الحولية الرابعة ص ١٢١ .

(١٠٠) F.O. 407/204 No. 47. Lloyd to chamberlain, May. 6, 1927.

(١٠١) د أحمد ركريا - المرجع السابق ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

سوف تعجل بتحلال الأحرار الدستوريين ، ويبدو ان كلا من ثروت ومحمود فى طريقهما للخروج من الحزب لينضموا للمجناح اليميني للوفد(١٠٢) » .

وعندما توفى سعد زغلول فى أغسطس ١٩٢٧ أصدر محمود بيانا باسم حزبه أكد حرصه وتأييد الأحرار على استمرار الائتلاف(١٠٢) ، وارتاب الكثيرون من حزب الأحرار فى سلوك محمود باعتباره نائب الرئيس نتيجة لازدياد مودته تجاه أعضاء الوفد ، ونتيجة لمعارضته لثروت بينما كان المفروض أن يسانده ، ولذلك كان البعض يبحث عن رئيس للحزب اعتقادا منهم أنه لو علم محمود أنهم نجحوا فى ترشيح رئيس غيره فربما استقال من حزب الأحرار ولكن من المحتمل أن ينضم الى الوفد(١٠٤) .

وبدا وكأن محمد محمود لم يستمر فى الأحرار الدستوريين الا لتحقيق أحلام الزعامة ، مما يبدو معه أن الأحرار كانوا حريصين على الإبقاء عليه أكثر مما كان هو حريصا على البقاء فى الحزب .

يؤيد هذا الرأى ما ذكره مؤرخ الأحرار الدستوريين « الدكتور أحمد زكريا » ، بأن محمود كان ميله صوب الوفد قويا وواضحا، لذا نشأت رغبة قوية فى صفوف الحزب لوضع نهاية لكونه يقاد برئيس وفدى أكثر منه دستورى ، ولكن الإقدام على إجراء ما معه سوف يجعله يستقيل من الحزب مما يعرض الحزب لازمة جديدة لا تقدر

F.O 407/204. No. 47. Lloyd to chamberlam, May. (١٠٢)
8, 1927.

(١٠٣) انظر كوكب الشرق - ١٩٢٧/٩/٢٣ بيان حزب الأحرار الى الأمة .

(١٠٤) عفاف لطفي السيد - المرجع السابق ص ١٥٨ .

نتائجها ، وهكذا وقع الاحرار الدستوريون بين نارين ، الائتلاف الذي يؤيده محمود طمعا في رئاسة الوزارة ، والوقوف ضد الائتلاف صراحة مضحيا بوكيله القائم بعمل الرئيس وهو ليس مجرد فرد بذاته(١٠٥) .

وقد وقف محمود ضد رغبة بعض أعضاء حزبه مدافعا عن الائتلاف ، فقد حدث ان نشرت « السياسة » مقالا لهيكل « نريد ائتلافا خالصا واسس الائتلاف الصراحة » ، وكان هيكل قد كتب مقاله بناء على اتفاق مع بعض أعضاء الحزب ، حيث حضر اليه حافظ عفيفي وأخبره أنه اتفق مع اسماعيل صدقي ومحمود عبد الرزاق بأن الوقت قد حان لتكاشف الناس بحقيقة الموقف في أمر الائتلاف ، وأن لديهم معلومات بأن حكيم كان يحرض الناس يوم عودة ثروت لافتتاح الدورة البرلمانية ليسبقوا استقباله ، وأن الائتلاف يأبى مثل هذه المناورات كما يأبى بعض المظاهر التي تبدو في جلسات البرلمان وفي مقالات الصحف المنتمة للوقد ، وأن استمرار هذا الحال يعرض الائتلاف للاضطراب(١٠٧) .

ويعد أن تأكد محمد محمود من أن هيكل قد كتب مقاله بناء على اتفاق مع حافظ عفيفي وبعض قيادات حزبه ، سارع محمود بنشر رد على مقال هيكل في جريدة الاهرام ، ذكر فيه أن هذا المقال « لا يعبر عن رأى الحزب » (١٠٨) ، وذلك بعد رفض هيكل نشر رد محمود على مقاله في السياسة مهددا بالاستقالة ، وكان قد رجأ

(١٠٥) أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٣٥٧ - ٣٥٨ .

(١٠٦) د. محمد حسين هيكل - المرجع السابق ج ١ ص ٢٨٠ - ٢٨١ ،

د. رمضان - المرجع السابق ص ٦٦٥ .

(١٠٧) نفس المرجع والجزء والصفحة .

(١٠٨) الاهرام - ١٩٢٧/١٢/٢٣ .

محمود الا ينشر هذا الرد فى أية صحيفة أخرى حرصا على الحزب ،
 وظلب منه كذلك أن يجمع مجلس الادارة لاتخاذ قرار فى هذا الشأن ،
 ولكن محمود أصر على موقفه ونشر رده فى الأهرام (١٠٦) . ورغم
 أن لويد يذكر أن تبرؤ محمود من المقال بنشر بيانه فى « الأهرام »
 كان مبادرة شخصية لم يوافق عليها (١١٠) الا أن لها دلالتها وهى
 انفرد محمود برأى آخر غير رأى حزبه وعدم التزامه برأى هذا
 الفريق منه ، كما تدل كذلك على قوة نفوذ محمود فى حزبه بل أن
 الفريق الذى أوحى لهيكل بالمقال « عفيقى - عبد الرازق - صدقي » ،
 رغم حرصه على الرد على بيان محمود مرة أخرى ، الا أن هيكل
 قد وصف الرد فى مذكراته بأنه قد حرص بأن يكون فى حدود ما يكون
 بين أعضاء الحزب الواحد من مودة وان اختلفوا فى الرأى ، ولم
 يثر أحد الموضوع بعد ذلك خوفا على انقسام الحزب مما يضره
 ضررا بليغا (١١١) .

خلف النحاس ثروت فى رئاسة الوزارة الائتلافية ، وتبدلت
 أحلام محمود فى الزعامة مؤقتا ورغم ذلك وقف محمود الى جانب
 اشتراك حزبه فى وزارة النحاس استمرارا للائتلاف ، وعبر لويد
 عن دوافع محمود فى اشتراك حزبه فى الوزارة بأنه مارس كل نفوذه
 لضمان استمرار الائتلاف ، واشترك الاحرار الدستوريين فى الوزارة
 الجديدة ، وكانت دوافعه فى هذا شأنه شأن جميع السياسيين
 شخصية وهو كما رأى لويد يتطلع أن يصبح رئيسا للوزارة فى أقرب
 وقت ممكن ، ويرى أن الفرصة اكبر فى تحقيق هذا الأمل بجر الاحرار
 وراءه الى معسكر الوفد ، حيث يمكن أن يكون الشخصية الرئيسية

(١٠٩) د هيكل - المرجع السابق ص ٢٨٢ ح ١ ، د رمضان - المرجع
 السابق ص ٦٦٦ .

(١١٠) د أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٣٥٧ .
 (١١١) د هيكل - نفس المرجع ص ٢٨٣ ح ١

أفضل من الاستمرار في حظيرة الأحرار حيث سيستمر في الظل وراء ثروت وصدقى . « ولو أنه فسر موقفه لأحد أعضاء دار المندوب السامى بشكل مختلف حيث قال أنه لو رفض الأحرار دخول الوزارة فسوف ينتهى الائتلاف ، وأنه إذا ما حدث صدام بين الحكومتين البريطانية والمصرية فسوف يتهم الأحرار بأنهم تخلوا عن مواقعهم وخانوا الأمة - وأنهم إذا ما ألفوا الوزارة بعد ذلك فسوف يثبت عليهم هذا الاتهام(١١٢) » .

على أى الأحوال فقد نجح محمد محمود فى اجتماع عقده حزب الأحرار يوم ١٤ مارس برئاسته (*) فى الحصول على أغلبية ضئيلة « ١٧ مقابل ١٤ »(١١٣) تؤيد اشتراك الأحرار فى الوزارة الجديدة(١١٤) وقد أيدته بقوة الهلباوى ، وإن كان جديرا بالملاحظة أن قيادات الحزب كانت ضده مثل « صدقى ومحمود عبد الرزاق - وعبد الفتاح يحيى - والدكتور هيكى ، وعبد الغفار ، وطراف على ، وحافظ عفيفى » ، أضيف الى ذلك أن ثروت باشا الذى وإن لم يكن عضوا رسميا فى الحزب إلا أنه مارس نفوذا كبيرا ليمتنع من الاشتراك فى الوزارة ، وكان نصر محمد محمود انجازا كبيرا فى

F.O. 407/206. IVO C2. Lloyd to cyamberlain, March (١١٢)
23, 1928.

(*) تذكر المراجع أن فريق محمود المؤيد لاشتراك الحزب فى الوزارة قد فاز بصوت واحد فقط . انظر هيكى بالمرجع السابق ص ٢٨٥ ج ١ ، د . رمضان السابق ص ٦٦٨ ، د . أحمد زكريا - المرجع السابق ٣٥٩ .

(١١٣) أحمد شفيق - الحولية الخامسة ص ١٧٢ يذكر انه فى هذا الاجتماع مد أيد الأحرار جميعا استقرار تأييد الائتلاف بين الأحزاب باجماع الآراء أما اشتراك الحزب بالوزارة فلم يكن بالأغلبية كما ذكرنا .

(١١٤) نفس المرجع - والجزء ص ١٧٢ - ١٧٥ حول مزيد من التفاصيل عن اجتماع الأحرار لمناقشة الائتلاف .

حزبه « (١١٥) حيث تغلب رأيه بالاشتراك فى الوزارة النحاسية ، واصبح محمود وزيرا للمالية وبذلك استترك الدستوريون بوزيرين فقط هما « محمود وجعفر والى » ، وقد انبثرت المذكرة البريطانية الى ضعف هذا التمثيل اكثر من ذلك فانها رأت غلبة الميول الوفدية على الوزير القوى منهما محمد محمود (١١٦) .

ولكن سرعان ما انهار الائتلاف الوزارى وكان بطله أيضا محمد محمود ، فقد أدى نجاح النحاس باشا فى اجتياز « أزمة ثنائسئون الاجتماعات والمظاهرات » الى تشقق الائتلاف وانهيائه بعد ذلك ، ذلك أن جناح الأحرار الدستوريين الذى حبذ الدخول فى الائتلاف الوزارى والذى تزعمه محمد محمود قد انهارت آماله ، فقد كان محمود وجناحه يريان الفرصة سانحة لانتزاع زعامة الحزب الكبير بعد وفاة زغلول ، وتصوروا أن سبيلهم لهذا هو استغلال ضعف الزعامة الجديدة والاطاحة بها ، والذى بدا فيما فرضه محمد محمود من شروط فى تشكيل الوزارة الجديدة ، وكان رد فعل محمود ازاء ذلك سريعا حيث بانر بتقديم استقالته فى ٤ مايو ١٩٢٨ بعد يومين فقط من قبول الحكومة البريطانية لمذكرة النحاس ، وهنا التقت رغبة محمود مع رغبة الملك فؤاد الذى سعى أيضا للتخلص من الوزارة النحاسية ، وفى بداية اللقاء طلب الملك من محمود سحب استقالته على اعتبار انها اذا قبلت فى ظروف نجاح النحاس ، فلن يترتب عليها سوى استئثار الوفد بالسلطة مما لن يحقق ايا من اهداف القصر أو جناح محمد محمود ، الا أن سحب محمود الاستقالة لم يكن الا اجراء مؤقتا يستطيع بعده هو والملك تدبير الامور على

F.O. 407/203, No. 62, Lloyd to Chamberlain, March, (١١٥)
23, 1928.

(١١٦) د يونان لبيب - تاريخ الوزارات المصرية ص ٢١٤ .

نحو يسمح بسقوط الوزارة النحاسية (١١٧) وهو ما حدث بعد ذلك (١١٨) .

وهكذا قاد محمد محمود حزبه لتحطيم الائتلاف الذى طالما دافع عنه وذلك بعد يأسه فى الوصول الى الحكم وفى نفس يوم اقالة وزارة النحاس فى ٢٥ يونية عهد الملك الى محمود بتأليف الوزارة ، وبالتالي بدأت فترة جديدة من حياة محمود السياسية ، كما بدأت المرحلة الثانية فى قيادته محمد محمود للأحرار الدستوريين .

محمد محمود رئيسا للأحرار الدستوريين ١٩٢٨ - ١٩٤١ :

شكل محمود وزارته الأولى فى ٢٥ يونية ١٩٢٨ ، وممثل الدستوريون فى وزارته بوزيرين محمود للرئاسة والداخلية وحافظ عفيفى للخارجية وآخرين من الدستوريين المستقلين أى من ليسوا أعضاء بالحزب وهما جعفر والى للحربية والبحرية ، ولطفى السيد للمعارف (١١٩) .

(١١٧) نفس المرجع - ص ٣١٥ - ٣١٦ .

(١١٨) انظر أحمد شفيق - الحولية الخامسة - حول بيان هيكل للأمرام حول رأيه فى اشتراك الحزب فى الوزارة والائتلاف ص ١٧٥ - ١٨٠ وهجوم جريدة كوكب الشرق الوفدية على مقالات لجريدة السياسة بشأن المذكرة البريطانية ص ٤٣٤ - ٤٣٩ ومقال الاستاذ العقاد فى البلاغ يدافع عن موقف الوزارة من الانتذار البريطانى ويرد على السياسة ص ٤٤٠ - ٤٤٦ أو رد حكومة النحاس على مقال السياسة الخاص بشكر الحكومة البريطانية ص ٤٥٧ والأمثلة عديدة على تبادل الهجوم الصحفى بين السياسة والصحف الوفدية كبدائية لانهايار الائتلاف .

(١١٩) د. أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٣١٥ .

وبالنسبة لعلاقة محمود بحزبه فى تلك المرحلة ، فبالإضافة الى اشتراك هؤلاء الدستوريين فى الوزارة فقد أصبح محمود رئيسا للحزب فى ٢٤ فبراير ١٩٢٩ حيث ظل الاحرار بدون رئيس منذ استقالة عبد العزيز فهمى .

ورغم أن محمود كان بمثابة الرئيس الفعلى للحزب منذ ذلك الوقت الا أنه لم يصبح رئيسا الا بعد توليه رئاسة الوزارة (١٢٠) ، ويبدو أن طبيعة تكوين الحزب من الصفوة أدت الى عدم الحاجة لوجود رئيس فعلى للحزب، لأن القرار فى نهاية الأمر تأخذه المجموعة الأكبر والأقوى على التأثير (*) .

كما أن محمود لم يكن فى نظر الدستوريين فى تلك الفترة ، ونعنى بها فترة الائتلاف ، حرا دستوريا صرفا ، بل ارتأه البعض وقدما أكثر ما هو دستورى ، فقد وصفته وثيقة انجليزية فى تلك الفترة بأنه قد انضموا تحت الجناح اليميني للوفد ، وهو كلام يبدو صحيحا الى حد كبير نتيجة لاحلام محمود فى الرئاسة بل وقبل ذلك طمعه فى أن يخلف سعد كرئيس للوفد ، كما أراد الدستوريون فى وقت من الأوقات أيضا البحث عن رئيس ليس وقدي الميول مما يدل على حاجتهم الى رئيس .

ورغم أن الدكتور أحمد زكريا مؤرخ الاحرار الدستوريين ، قد أرجع عدم وجود رئيس لحزب الاحرار فى تلك الفترة ٢٦-١٩٢٨ بأن الائتلاف كان يمسير تحت رئاسة سعد ، والدليل على ذلك أن

(١٢٠) نفس المرجع ص ٧٨ - ٧٩ وانظر أحمد شقيق الحولية الثالثة ص ١٢٤ أسباب أخرى لاستقالة فهمى وأن ذلك بناء على رغبة الحزب فى التخلص من هذا الرئيس الثقيل .

(*) انظر نفس المرجع - لمزيد من التفاصيل حول شخصية الرئيس فى حزب الاحرار الدستوريين ص ١٥٥ - ١٥٧ .

الحزب لم يجتمع منذ بدء الائتلاف وحتى ٨ نوفمبر ١٩٢٧ ، إلا أن هذا السبب أيضا لم يكن يمنع من حاجة الحزب الى من يقوم بعمل الرئيس وهى الأمور التى كان يقوم بها محمود بصفتة نائب الرئيس .

على أية حال طلب محمود عندما أصبح رئيسا للوزراء أن يتولى رئاسة الحزب وأعلن استعداداه ليزل كل جهده وماله من أجل الحزب ، وعند سماع هيكىل ذلك أجاب بأن رئاسة محمود للحزب أصبحت أمرا طبيعيا بعد أن تولى رئاسة الوزارة يرضاء زملائه أعضاء الحزب جميعا ، فلقد خطب له صدقى مهنتا لياه بالرئاسة كما أشرك معه حافظ عفيفى « فلا محل لأى تردد فى أن يكون الرجل رئيسا لحزبنا باختيارنا ، بعد أن اضطلع بمسئولية الحكم برضتنا وتأييدنا » (١٢١) ، ٠ وبالفعل اجتمعت اللجنة الادارية لحزب الاحرار الدستوريين فى ٢٤ فبراير ١٩٢٩ ، وانتخب محمود رئيسا له وكان محمود باعتباره نائب رئيس الحزب يتولى هذا المنصب من الناحية الفعلية وأعيد انتخاب حافظ عفيفى نائبا ثانيا .

وقد علق لويد على هذا الانتخاب بقوله « ان أهميته توضح تأثير الحكومة الحالية على حزب الاحرار ورئيس الوزارة أصبح الرئيس الرسمى للحزب ، ثم أن واحدا من أهم زعماء الحزب المشددين وهو محمود عبد الرزاق أصبح نائبا للرئيس ، اما لطفى السيد وجعفر والى وكلاهما يشغل منصبا وزاريا ولم يكونا أعضاء رسميين للحزب فقد أصبحا جزءا من تنظيمه بتمثيلهم فى اللجنة الادارية ، وقد نجح الحزب فى هذا لمواجهة حناورات الملك لبث

(١٢١) د. هيكىل - المرجع السابق ص ٢٩٣ - ٢٩٤ هـ ١

الفرقة بين صفوفه والتي نجحت خلال صيف ١٩٢٥ (١٢٢) •

وهكذا ظل محمود رئيسا للحزب حتى وفاته في ٣١ يناير ١٩٤١ ، فالاقتران بين رئاسة الوزارة ورئاسة الحزب بالنسبة لمحمد محمود جعله أقوى رؤساء الأحرار الدستوريين وأبقى على رئاسته له طوال حياته •

وقد أعيد تشكيل مجلس إدارة جديد على عهد رئاسة محمود للحزب ، كما بدأ الحزب في تأليف لجان له في المديرية على عهد وزارته الأولى ، حيث شرعت قيادته في استكمال النقص الواضح بقانونه الأساسي فكلف علوه « بوضع مشروع لائحة لتنظيم لجان الحزب وأعماله على منوال ما هو متبع في الأحزاب الأوروبية ونشر المشروع في جريدة « السياسة » (١٢٣) •

وابان وزارة محمود الأولى وقف الحزب يؤيد كل قرارات الحكومة المحمودية من خلال صحيفته « السياسة » حتى قانون تعطيل الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات وافق الحزب عليها باستثناء بعض كتاب جريدة « السياسة » وهما « محمود عزمى وتوفيق دياب » وهو الحزب الذى تألف للدفاع عن الدستور والحياة النيابية وقد

F.O. 407/208, No, 24, Lloyd to Chamberlain, Feb, 28, (١٢٢)
1929

• انظر ايضا بقية تشكيل الحزب في هذه الوثيقة (تشكيل اللجنة الادارية والتفليزية كما تشكل مجلس إدارة جديد في عهد محمد محمود انظر د. احمد زكريا - المرجع السابق ص ١٨٢ •

(١٢٣) د. احمد زكريا - المرجع السابق ص ٩٠ ولزيد من التفاصيل كذلك انظر ص ٩٠ - ٩١ من وجود لجان مهنية كلجنة العمال والشباب الى انصار المعاهدة التي تكونت للدفاع عن مشروع محمود - هندرسون ، وعلق الدكتور أحمد على تلك اللجان بأنه بعد عام ١٩٣٠ اختفت تقريبا أخبارها وكانها جميعا كانت مؤلفة لهف معين ومناسبة محددة •

أيد الحزب مشروع معاهدة « محمود - هتيسون » إذ دعا مجلس الإدارة لجانه العامة والمركزية لدراسة المشروع وإرسال رأيها لسكرتير الحزب ، ثم عقد الحزب اجتماعا كبيرا فى ٣١ أغسطس ١٩٢٩ ألقى فيه محمود خطابا أعقبه صدور قرار الحزب بالموافقة على المشروع (١٢٤) .

ولم نجد فى المصادر والمراجع ما يشير الى أن محمد محمود كان يستشير أو يناقش حزبه ، أو حتى زملائه الوزراء من أعضاء حزبه فى الموضوعات التى تطرح على مجلس الوزراء ، ولا يوجد كذلك ما يشير الى اجتماعات محمود رئيس الحزب بحزبه خلال تلك الفترة .

وبعد استقالة وزارة محمود الأولى فى ١٩٢٩ ، ألف عدلى يكن وزارة محايدة لاجراء انتخابات ١٩٣٠ ، قمنع محمود حزبه من دخول الانتخابات ، وقد كتبت جريدة « الثغر » الموالية لمحمد محمود عن أسباب امتناع الدستوريين عن دخول الانتخابات ، بأن محمد محمود كان قد استقال فى ١٩٢٩ وهو واثق أن المعاهدة ستكون محور الانتخابات وأن المعركة ستدار عليها ، ولكن أمام اصرار الوفد على اجراء انتخابات حرة من كل قيد ، فاضطر حزب الاحرار الى أن يتنحى عن المعركة الانتخابية التى قدر لها أن تدور على الشخصيات ، وترك لحزب الوفد أن يضطلع بأعباء الموقف ، ثم هاجمت الصحيفة عدلى ، واتهمته بأنه يريد رئاسة مجلس الشيوخ (١٢٥) .

وعلى العموم فإن جريدة « السياسة » دافعت عن قرار حزبها بأنه طالما أن الوفد أعلن عن أمله فى أن يصل الى مزيد من المزايا

(١٢٤) د . أحمد زكريا - المرجع السابق - ص ١٧٨ .

(١٢٥) الثغر اليومية - ١٩٣٠/١/٢ .

للمعاهدة بين مصر وبريطانيا أفضل من معاهدة محمود ، فقد رأى الدستوريون إتاحة الفرصة للوفد للحصول على مزيد من المكاسب لمصر ، لذلك امتنعوا عن دخول الانتخابات لتحقيق ذلك ، وحتى تكون الانتخابات هادئة لا يتخللها مظاهرات وما يحدث من تنافس حزبي أبان الانتخابات (١٢٦) ٥٠ وهذا ما أشار اليه الدكتور هيكل في مذكراته « بأنه قد أشار على حزبه بالامتناع عن خوض معركة الانتخابات ، على أساس انه لا يريد أن يقيم أية عقبة في سبيل حصول الوفد على أكثر مما حصل عليه الأحرار الدستوريون (١٢٧) » ٥

وفي خطاب لمحمد محمود في ١٩/١١/١٩٢٩ بمناسبة افتتاح نادى الأحرار الدستوريين ، أوضح أسباب امتناعهم عن دخول انتخابات ١٩٣٠ ، بأنه نتيجة لامتناع الوفد عن قول رأيه في المشروع سواء بالقبول أو حتى بالرفض ، وبما أن ذلك المشروع هو لمصلحة الوطن وهو السبيل لاستقرار العلاقة بين مصر وانجلترا على قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات ، لذلك رأى الأحرار الامتناع عن دخول الانتخابات ليسهلوا على الوفديين قبول المعاهدة التى هي في صالح مصر ، فتركوا لهم ميدان الانتخاب ، كما تركوا أيضا الوزارة لعل ذلك يرضيهم فيخشوا من فشل المشروع (١٢٨) ٥

وان كانت الديلى هوالد قد علقت بان قرار محمود بالا يدخل

(١٢٦) انظر اعداد السياسة - ١٩٢٩/١١/٥ ، ١٩٢٩/١١/١٩ .
 ١٩٢٩/١١/٢٢ ، ١٩٢٩/١٢/١٨ ، وانظر كذلك الدكتور هيكل - المرجع السابق - ح ١ ص ٢١١ وهو نفس للرأى انهم قد امتنعوا عن الدخول في الانتخابات لترك الوفد يحصل على مزايا أكثر لمصر كما صرح له بذلك أحد الوفديين ومن هنا جاءت الفكرة للدكتور هيكل بعدم الدخول في الانتخابات لهذا السبب ٥

(١٢٧) د. هيكل - المرجع السابق - نفس الصفحة والجزء ٥
 (١٢٨) السياسة - ١٩٢٩/١١/١٩ - خطاب محمد محمود

حزب الأحرار الدستوريين الانتخابات معقول جدا ، لأن نتيجة دخوله الانتخابات لا يشك أحد فيها ، وسوف يكون من دواعي الاندال لنفسه أن يرى البلاد تنبذ بعد عهد ديكتاتوري ظل ١٨ شهرا ، ولا ريب كذلك في أن كرسيه نفسه يكون غير مأمون إذ انتخب من حزبه ستة أعضاء فقط (١٢٩) .

ويبدو أن هذا الكلام صحيح لأن محمود ظل يحس بالمرارة نتيجة إجباره على الاستقالة ، ومع توقع فشل حزبه كذلك في الانتخابات تكون الهزيمة أصعب الأمر الذي جعله يتخذ هذا القرار بمنع حزبه من دخول الانتخابات وعقب ظهور نتيجة انتخابات مجلس الشيوخ أبان الوزارة النحاسية الثانية ، قامت مشاحنة بين محمد محمود وبين محمد علي علويه حول نتيجة انتخابات مجلس الشيوخ ، وكان في لهجة محمود شيء من الشماطة لأن دخول الحزب في هذه الانتخابات كان ضد رغبته ، وانقلب المشاحنة الى خناقة وانسحب مهددا بالاستقالة من الحزب ورئاسته ، وسويت المسألة باعتذار محمد علي لمحمود (١٣٠) . وفي هذا الاعتذار دلالة على مكانة وشخصية محمود في حزبه .

غير أنه من الملاحظ أن الأحرار الدستوريين خاصة في أعقاب استقالة الوزارة المحمودية الأولى قد اتخذوا أحيانا من المواقف ما يعارض اتجاهاته ، وقد حدث هذا عندما اقترح محمود عبد الرازق نائب رئيس الحزب ، وأحد الشخصيات الهامة به رفع عريضة للملك ضد وزارة النحاس ووافقه على ذلك لطفى السيد . وقد خالفهما في ذلك محمد محمود وحافظ عفيفي وبعض مناقشة طويلة انتصر الرأي الأول وكلف لطفى السيد كتابة العريضة ثم اختلفوا

(١٢٩) البلاغ - ١٩٢٩/١١/٢ .

(١٣٠) روز اليوسف ١٧/٥/١٩٣٠ العدد ١٧٧ .

فيمن يحمل العريضة الى السراى ، وخاصة انه قد اقترح ان يحملها رئيس الحزب محمد محمود ولكنه رفض وقال ، « آله لا معنى لذهابه الى السراى فى هذه المرة ، بعد ان امتنع عن دخولها من استقلالته وانه ما دام الملك مريضا وليس من المنتظر مقابلته ، فليس ثمة ما يمنع من ارسالها مع اى عضو الى الديوان الملكى » وعلقت الجريدة على ذلك بقولها « وهنا تعالت اصوات الاعتراض ونزل محمود لأول مرة على حكم الاغلبية وقبل ان يحمل العريضة الى الملك » (١٢١) .

توجه محمود الى عابدين حيث قدم الى الملك شكوى حزب الاحرار الذى يقول فيها : « ان الحكومة القائمة تولت الامر مستتدة على اغلبية برلمانية اتخذت لغاية خاصة ، وان حكومة النحاس لا تعرف لاحكام الدستور ، ولا لما كفل من صور الحريات اى سلطان عليها ، وانها تتدخل فى انتخابات مجلس الشيوخ فتحمل الموظفين الاداريين على اهدار حرية الانتقال . وحرية الاجتماع وحرية الانتخابات ، وان الاحرار الدستوريين قد صبروا على تصرفات الحكومة حرصا منهم على المعاهدة بين مصر وانجلترا عن ان تفسدها المزايدات الانتخابية ، وحرصا كذلك على بقاء جو المفاوضات صفوا ، وقد انتهت المفاوضات وما تزال الحكومة مندفة فى امتهان كل مبادئ الحرية العامة التى لم توجد الدساتير الا لحمايتها ، لذلك فهم يلجأون الى الملك يطلبون منه ان ينظر فى شكواهم » (١٢٢) .

تولى اسماعيل صدقى الوزارة فى ١٩ يونية ١٩٣٠ خلفا للنحاس الذى اقاله الملك ورأى محمود فى اتخاذ هذا الموعد ، حيث

(١٢١) نفس الدورية ١٠/٥/١٩٣٠ العدد ١٧٦ .

(١٢٢) البلاغ - ٢٨/٥/١٩٣٠ .

كان مريضا ، لتغيير الوزارة اشارة على استبعاده واستبعاد حزبه من الحكم(١٣٣) ، لهذا أصبر ألا يجيب الأحرار على طلب صدقي بالاشتراك معه فى الوزارة ، وأن من يشترك منهم فيها يكون متخليا عن عضويته فى الحزب(١٣٤) ، وقد أيد الاكثريه من رجال الأحرار محمد محمود فى هذا الاتجاه(١٣٥) .

وما أن علم صدقي بقرار الأحرار بعدم الاشتراك فى الوزارة ، حتى ذهب مع على ماهر الى محمد محمود لمقابلته عسى أن يقنعه بالعدول عن رأيه ، ولكن صدقي لم يستطع أن يزحزح محمود عن رأيه(١٣٦) ، وان كان قد استطاع اقناعه بتأييد الأحرار للوزارة بعد أن أكد له أن الوزارة سوف تعدل قانون الانتخاب تعديلا يكون من شأنه أن يتولى الدستوريون الوزارة ، وخاصة أن محمود لم يكن يرغب مطلقا أن يقول حزبه كلمة واحدة فى تأييد الوزارة وقد طالبت مماطلة محمود فى اصدار القرار ، حتى هدد أحمد عبد الغفار أحد الدستوريين ومن معه بالاستقالة من الحزب ، وإزاء ذلك لم يجد محمود بدا من موافقة الثائرين فى حزبه على اصدار القرار ، وبذلك أيد الأحرار وزارة صدقي فى بداية الأمر(١٣٧) .

(١٣٣) د. هيكل - المرجع السابق ص ٣١٤ ح ١

(١٣٤) سنية قراة - نصر السياسة المصرية ص ٢٥٥

(١٣٥) د. هيكل - نفس المرجع والصفحة والجزء .

(١٣٦) سنية قراة - المرجع السابق ص ٢٥٦ وذكرت الكاتبة أن صدقي

عزل عن رأيه باشتراك الدستوريين فى الوزارة مراعاة لشعور رئيس الحزب محمد محمود الذى كان لم يزل يعتبر نفسه حريجا سياسيا بعد استقالة وزارته .

(١٣٧) روز اليوسف ١٩٢٠/٧/٢٩ العدد ١٨٢ وذكرت كذلك ان الحزب

منقسم قسمين قسم يؤيد محمد محمود وهم أبناء الصعيد مثل محفوظ وجاد الرب ، وآخر يؤيد صدقي وعلى رأسه عبد الغفار .

وقد اجتمع حزب الاحرار فى ١٩ يوليو ١٩٣٠ برئاسة محمد محمود ويحضر اعضاءه « ويبحثوا فى مسألة تأييد الوزارة الصديقة » .

واصدروا القرار الآتى :

١ - يرى الحزب أن المضار الاجتماعية والاقتصادية التى وقعت فى الحياة النيابية أخيرا ليس منشؤها الدستور حتى يمكن التفكير فى تغيير قواعده وأن منشأ الضرر كله طفيان كثرة برلمانية تحكم البلاد على خلاف مبادئ العدل والدستور .

٢ - يصرح حزب الاحرار الدستوريين كما صرح فى الماضى بالمحافظة على عدم المساس بأسس الدستور مثل الحريات العامة - الأمة مصدر السلطات - المسئولية الوزارية .

٣ - يؤيد الحزب سياسة الحكومة الحاضرة « الوزارة الصديقة » فى القضاء على الفوضى والاضطراب فى البلاد « (١٢٨)

وقد عبر الدكتور هيكل عن هذا القرار بقوله « انهم قد حرصوا على السياسة جريئة الحزب على أن يؤيدوا الوزارة فيما يتفق وسياسة الحزب ، وخاصة أن صدقى مناوىم للوقد قطع الاحرار الدستوريون فى أن تنصفهم الوزارة الصديقة ، وقد حرصت الوزارة بالفعل على أن تجيب الاحرار الى ما كانوا يطلبون من ذلك مقابل تأييدهم لها أو سكوتهم عن معارضتها (١٢٩) » .

وراصل هيكل حديثه بقوله « وماكان لنا أن نعارض الوزارة

(١٢٨) السياسة ١٩٣٠/٧/٢١ وانظر كذلك .
Deep, Martus — Op. Cit.,

(١٢٩) د. هيكل - المرجع السابق ص ٣١٥ نفس الجزء .

حين تأليفها ، ونحن لو عارضناها أو لم نعلق تأييدها فيما يتفق وسياستنا ، لشعر الأحرار بأن مصالحهم عرضة للمضايح ولرتبوا على هذا الشعور نتائج تضر الحزب ضررا بالغا « (١٤٠) .

ولاشك أن محمود قد راعى هذا الجانب حينما وافق على أن يؤيد حزبه الوزارة في بادئ الأمر ، وذلك خوفا من الأعيان الذين يجدون في الانقلاب تحقيقا لمصالحهم ، وقد سافر محمود إلى أوروبا للاستشفاء بعد مرضه في ٢٠ يوليو ، واستمرت سياسة جريدة الأحرار « السياسة » (١٤١) تدافع عن حكم صدقي في فض الدورة البرلمانية ، وتدين « تدبير » الوفد للمظاهرات في المنصورة وبليبس وحوادث الاسكندرية وتدافع عن سياسة الحكومة الصديقة في المحافظة على الأمن والنظام ، وكان هذا تدعيما واضحا للانقلاب ، كما استمرت في مهاجمة الوفد والدعوة إلى هدمه حتى كان ٢٢ أكتوبر ١٩٣١ موعد إعلان صدقي لدستوره الجديد .

وكان محمد محمود قد عاد من أوروبا ، فاجتمع حزب الأحرار برئاسته ، وأعلن عدم موافقته على هذا الدستور الجديد ، ويرى الدكتور هيكل في مذكراته قصة محمد محمود والأحرار مع دستور صدقي ، « بأنه بعد أسبوعين من عودة محمود من أوروبا وكان ذلك في آخر سبتمبر ، دعاهم صدقي للاجتماع وعرض عليهم مشروع للدستور ، وعندما أراد هيكل مناقشة استوقفه محمود قائلا :

« خير ألا تثير مناقشة الآن ، وأن ننظر في المشروع الذي عرضه علينا صدقي وندرسه ، ونحن نكلفك بهذه الدراسة ، ومتى

(١٤٠) نفس المرجع والصفحة والجزء .

(١٤١) انظر اعداد السياسة من يوليو إلى سبتمبر ١٩٣٠ ودفاعها عن

حكم صدقي .

انتهيت منها عدنا الى الاجتماع ليبحث الوسائل التي تؤدي
بقا الى اتفاق(١٤٢) » *

وبعد أيام اجتمعوا « محمود - هيك - علوي - ومحمود
عبد الرزاق » مع صدقي واختلفت وجهات النظر بينهم وبينه ، وفي
المساء ابلغهم صدقي انذارا نهائيا بأنه اتفق مع الملك على اصدار
الدستور ، وأنه غير مستعد لتبديل كلمة أو حرف ، وبذلك انقطع
ما بين الاحرار والوزارة وانتقلوا الى ميدان المعارضة(١٤٣) *

وقد صرح محمود بعد الاجتماع ، « بأنسه على الرغم من
الجهود التي بذلت للوصول الى اتفاق بين الحزب والوزارة قررت
لجنة حزب الاحرار الدستوريين ، بالاجماع انه لايسعهم قبول دستور
ينقص من سلطة الأمة ويجعل البرلمان عنصرا عقيما لا جدوى له
في إدارة حكم البلاد(١٤٤) » *

كما أبدى محمود اعتراضه على ما أثير في مراسل المقطم في
لندن الى جريدته والذي جاء فيه « أن رفض الدستوريين تأييد
دستور صدقي يعزى الى غيرة شخصية » فرد محمود على ذلك
بقوله :

(١٤٢) د هيك - المرجع السابق ص ٢٢١ نفس الجزء *

(١٤٣) نفس المرجع والصفحة ، وانظر سنية قراعة ، المرجع السابق
ص ٢٨٩ - ٢٩٠ حيث ذكرت ان الخلاف دار حول ثلاثة أمور فقط القوانين
المالية الحكومية هي التي تقترحها وليس مجلس النواب ، الثقة بالوزارة -
مشروعات القوانين التي يرفض الملك التصديق عليها في الدورة البرلمانية
تؤجل للمرة الثانية *

(١٤٤) سنية قراعة - المرجع السابق ص ٢٩١ ، السياسة - ١٠/٢٤/
١٩٣٠ « صدق قرار الدستوريين وصدر الدستور الجديد » *

« لا أستطيع أن أفهم من هو الذى أحسده أو أغار منه ، اللهم إذا كان صدقى فانى أفضل أن أدفن من أن أكون فى المركز الذى هو فيه اليوم » ، ولقد كان موقفى واحدا لم يتغير منذ تصريح ١٩٢٢ وقد دافعت عن الدستور وناضلت عنه وصرحت للشعب المصرى خلال حكمى أن الدستور امانة فى يد الحكومة ، وأن مبدأ من مبادئه أن يمس أو يصيبه تعديل (١٤٥) » . واستطرد محمود فى رده قائلا بأنه :

« لما تولى صدقى الوزارة أبلغته وزملاءه أن حزب الأحرار مستعد أن يؤيدهم ويتعاون معهم بشرط أن لا يمس أسس الدستور ، وقد بينت هذه الأسس فى قرارين أصدرهما حزبي فى يوليو ، وسبتمبر وهى التمسك بسيادة الأمة ، ومبدأ المسئولية الوزارية ، والحريات العامة التى كفلها الدستور » .

« ولكن المبدأين الأولين كذلك مبدأ سلطة مجلس النواب فيما يختص بالشؤون المالية تقلصت وانتقصت حتى أصبحت (خلا) ، وقد أبلغت صدقى أنه منذ وجد حزب الأحرار الذى كان هو أجبر أعضائه ما فتئت هذه المسائل مبادئه التى لم يحد عنها ، وأنى أمل أن لا يحدد هو عنها » (١٤٦) وقد أمل محمد فى نهاية الحديث ألا يؤثر ذلك على علاقتهما الشخصية .

وقد صرح محمود بنفس مضمون هذا الكلام فى حديث آخر له ، كما أجاب على سؤال حول العواقب التى يحتمل أن تترتب على هذا الخلاف بينه وبين صدقى ، « بأننى لا أعرف وكل ما أفعله هو تأييد المبادئ التى قام عليها حزبي » (١٤٧) .

(١٤٥) السياسة - ١٠/٢٣/١٩٣٠ .

(١٤٦) نفس الدورية والعدد .

(١٤٧) نفس الدورية والعدد والمصنف مع مراسل رويتر .

وقد علقت الصحف الانجليزية كذلك على قرار الأحرار الدستوريين ، فذكرت « الديلي ميل » أن المطامع الشخصية والغيرة هما اللذان أمليا ، وعزت القرار الى مؤامرات الوفد ، ونسعى رجا له الذين أغروا محمد محمود بإمكان عودته الى الحكم زعيما للأئتلاف بين الأحرار والوفد وأشارت الى أن محمود قد أبرق اليهما بأن قرار مجلس ادارة الحزب صدر بالإجماع ، كما ذكرت « المانشفستور جارديان » أن تصريح محمود وقوله انه لا يستطيع تأييد أية محاولة لتجريد الشعب من سلطته وجعل البرلمان مهزلة ، وقلت ان صدقي ينوي الاعتداء على الدستور، اعتداء رفض محمود بحزم أن يعاونه أو يؤيده (١٤٨) فيه « وقد بعث محمود برد على مقال الجريدة الانجليزية أن خطته وخطة حزبه كانت دائما خطة ثابتة حيال الدستور ، وأنه أثناء ولايته الحكم قال في البيان الوزاري الذي رفعه الى الملك في ١٨ يوليو ١٩٢٨ ، بأن الوزارة ترى أن تنظر في تعديل قانون الانتخاب ، وما يتصل به من احكام الدستور على أن النظام النيابي والمسئولية الوزارية لن يمسا التعديل بحال من الاحوال ، واستطرد أنه قد صرح في كثير من خطبه بأن الدستور فيما عدا التغيرات السابقة الذكر سيرد الى البلاد كاملا (١٤٩) » .

ويؤكد هذا التصريح الذي ربط محمد محمود في مستهل بين خطته وخطة الاحرار الدستوريين مدى هيمنته على الحزب

وقد بدأ نشاطه ضد حكم صدقي منذ اصداره الدستور ، سواء عن طريق مقابلاته الصحفية للدفاع عن موقفه وموقف حزبه من دستور صدقي أو في مقابلاته للوفود المؤيدة له ، فيخطب محمود فيهم مشجعا لهم مهاجما دستور صدقي .

• (١٤٨) السياسة - ١٩٣٠/١٠/٢٤

• (١٤٩) السياسة - ١٩٣٠/١٠/٢٨

ففى مقابلة وقد اميابة رهب محمود به قائلا :

« انكم ترون ان الضغط على عباد الله ضارب اطنابه فى البلاد حتى يستقيل من الاحرار الدستوريون من هو متهم اليهم ومن هو غير متهم اليهم احتجاجا على ان الاحرار الدستوريون يريدون انقاذ دستور البلاد » (١٥٠) .

كما خطب محمود كذلك فى وقد السيدة زينب معلنا :

« ان هذا الحزب الذى نشأ دستوريا اسما ومعنى ، والذى كان الدستور من صنع رجاله لا يسعه الا ان يقف وقفته هذه فى تلك الظروف وما كان للدستور الذى يقدر امته ان يقبل مثل ذلك التساؤل فى حقوق البلاد والمساس بكرامتها كما تجذوته فى دستور الحكومة لم يكن لهذا الحزب الا ان يقول كلمته فى هذا الدستور وقد قالها وتستجدون ان الحزب عند كلمته وسوف يجاهد لارجاع دستور البلاد » (١٥١) .

وازاء استمرار معارضة محمد محمود لوزارة صدقى وبالتالى قيام « السياسة » جريدة الحزب والمعبرة عنه بالهجوم على الوزارة عطلت صحيفة الحزب من ٢١ ديسمبر ١٩٣٠ الى يوليو حوالى سبعة اشهر وايام ، وكان من المقروض عودة « السياسة » فى ٢٠ يونية ١٩٣١ ولكن صدر قانون جديد يقيد حرية الصحافة ويمنع السياسة من الصدور ، كما عطلت ايضا جريدتا « الاحرار الدستوريون » والسياسة الاسبوعية ، اللتان يمتلكها الحزب لمدة ٦ شهور .

١٥٠) السياسة ٢٤/١٠/١٩٣٠

١٥١) السياسة ٢٥/١٠/١٩٣٠

وكان محمد محمود قد تقدم شخصيا طالبا رخصة باصدار
جريدة « الاحرار الدستوريون » ولم يجد صدقي بدا من التصريح
باصدار هذه الجريدة (١٥٢) .

كانت بداية التحالف (*) بين الاحرار والوفد لمقاومة حكم
صدقي ، عندما اتصل بمحمود « عطفا عفيقى » أحد الوفديين
المعتقلين من اجل قيام تحالف بينهما ، وقد وافق محمود وأعلن
استعداده للتعاون التام (١٥٣) .

قبل محمود التعاون مع الوفد ، لأنه وجد في ذلك ما يجنب
الاحرار الانعزال عن الحياة السياسية ، كما رأى فيه أيضا ما يكسب
معارضتهم لصدقي فاعلية ، ويلفت انظار الانجليز اليهم ، وهكذا دعا
محمود ينسق للتعاون بين حزبه وبين الوفد عمليا فشاركه دعواته
الى مقاطعة الانتخابات المقبلة ووجه نداه في نفس اليوم الذي وجه
الوفد فيه نداه بمقاطعة الانتخابات (١٥٤) .

ويروى الدكتور هيكل دور محمود في قيام الائتلاف فيقول :

« كانت بداية الائتلاف مع الوفد لمقاومة صدقي حينما فكر
البعض على الرغم مما كنا نعرفه من أن عدداً غير قليل من الاحرار

(١٥٢) د . هيكل - المرجع السابق ص ٣٣١ نفس الجزء .

(*) قامت محاولة قبل ذلك للتحالف بين الاحرار والوفد عن طريق
سكرتير محمود «كامل عبد الرحيم» الذي اتصل بالنقراشي لهذا الغرض ،
ولكن النحاس رفض الفكرة في ذلك الوقت انظر زكريا - المرجع السابق ص
٣٨١ - ٣٨٢ .

(١٥٣) عفاف لطفي السيد - المرجع السابق ص ٢٢٥ - ٢٢٦ انظر
موقف الوفد ، ورفض محمود بأن يمثل الاحرار بـ ٦٠ مقعدا في البرلمان رغم
ان حزبه لم يلق مطلقا بنصف ذلك العدد في أى انتخاب - انظر نفس المرجع
ص ٢٢٦ - ٢٢٩ .

(١٥٤) على شلى - مصطفى النحاس - المرجع السابق ص ٢٠١ .

الدستوريون الصميمين يرفضون هذا الاتفاق ، وأنهم قد يتدفعون
بسيبه الى ترك الحزب والانضمام لصدقي ، لكن محمد محمود
ومحمود عبد الرازق ومن كان يفكر مثل تفكيرهما في هذا الأمر
وجدوا ويحق ان الاتفاق مع الوفد اقرب الى تحقيق ما نقصده
اليه(١٥٥) » .

وهكذا قبل حزب الاحرار التحالف مع الوفد بتأييد وتشجيع
محمود لهذا التحالف رغم المعارضين لذلك من الاحرار ، وبالتالي
قاد محمود حزيه مرة أخرى للالتفاف مع الوفد من أجل الخلاص
من وزارة صدقي وخضع الحزب أيضا لهذا القرار .

وقد خملت العلاقات الجديدة بين حزبي الوفد والاحرار خطوة
أخرى في ٤ ابريل عندما دعا محمود زملائه النحاس باشا وزعماء
الوفد الى حفل شاي في نادي الاحرار والقيت الخطب من الحائنين
بهذه المناسبة ، ويلاحظ أن محمد محمود قد أشار في خطبته التي أن
عقد معاهدة مع انجلترا لن يتم دون موافقة الحزبين ، وأعرب عن
ثقلته في امكانية عقدها في وقت قريب(١٥٦) .

وقد ألف الحزبان لجنة اتصال مثل الوفد فيها فتح الله بركات
ومكرم عبيد ، ومثل الاحرار الدستوريين فيها محمد علي علوبة
وهيكل ، وأقرت هذه اللجنة في اول اجتماع لها زيارة كل من طنطا
وبني سويف على أن يتقدم المسافرين كل من النحاس ومحمد
محمود(١٥٧) .

تقدم محمود والنحاس الوفد المسافر الى طنطا ، فذهبوا إلى
المحطة لاخذ القطار فوجدوها مغلقة كما منعهم البوليس بالقوة من

(١٥٥) د هيك - المرجع السابق ص ٣٣٠ ح ١
F.O. 407/213 No. 47-Lorraine to Henderson, April 9, 1931 (١٥٦)

(١٥٧) د هيك - المرجع السابق ص ٣٣١ ح ١

دخولها ، فأشار بعضهم بالعودة اذ ليس فى مقدرتهم مقاومة القوة بالقوة ، ولكن محمود المتحمس لفكرة تقدم الزعماء رفض الاستماع الى هذا الرأى ، وتقدم الى الباب ، ودعا الذين معه لفتحه عنوة وبالفعل استطاعوا فتحه ، فاذا بالبوليس يمنعهم ، لكن محمود لم يعبأ بل أقتحمها ، واستقل الوفد المسافر القطار ، ولكن الحكومة أمرت بتحويل القطار من طريقه الى صحراء العباسية ثم الصف والجيزة وتركه هناك ، ولكن اصرار محمد محمود والنحاس على البقاء فى القطار جعل الكثيرين من الاهالى يعزفون بمسا حدث ، ويتوافدون على القطار يحملون الماء والطعام ، وعاد بعضهم الى القاهرة لينذع ما حدث وانتهى الأمر بتحريك القطار ليلا ، وعند محطة المعادى وطرة أمرت القوة الراكبين بالنزول طوعا أو كرها حتى اضطروا الى العودة(١٥٨) .

وقد علق الدكتور هيكل على هذا العمل بأنه قد شغل بال الحكومة والشعب ، ونبه الجماهير التى عرفت تفاصيله من الصحف ان الأمر خطير ، والى ان الشعب المصرى معرض لاحداث لولا جسامتها لما عرض الزعماء انفسهم هذا التعريض ، ولما وقفت الحكومة منهم هذا الموقف العنيف ، ولعل صدقى شعر من جانبىه بأنه أقسد على الحزبين تدبيرهما(١٥٩) .

وبالنسبة لزيارة بنى سويف فقد أنتهت عند محطة بنى سويف نفسها ، فقد حاصرت قوات الجيش المحطة حصارا كاملا ، وتقدم قائد القوة من مصطفى النحاس ومحمد محمود وأفهمهما :

(١٥٨) د هيكل - نفس المرجع والجزء ص ٢٢٢ - ٢٢٣ ، على شلى
مصطفى النحاس - المرجع السابق ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .
(١٥٩) نفس المرجع والصفحة والجزء .

« ان الأوامر لديه صريحة فى مقاومتهم بالقوة ، ولو أدى الأمر الى اطلاق الرصاص وقتل من يقتل » •

وقد دفعت بهم القوة الى قطار اخر للمعدة (١٦٠) •

وقد كتب لورين الى حكومته معلقا على هذه الزيارة بقوله :

« تأكد التعاون بين الوفدين والاحرار من الزيارة التى قام بها كل من الزعماء الكبار للحزبين الى بنى سويف فى ٦ ابريل » •

وتقدم المعارضة هذه الزيارة باعتبارها مظهرا ناجحا لافتقاد الحكومة أى شعبية مما أجبرها على استخدام القوة لمنعها عن التعبير عن مشاعرها ، وان كان من الصعب القول ان مكانة المعارضة قد ازدادت بعد هذه الحادثة (١٦١) •

وقد تكررت محاولة السفر مرة أخرى الى بنى سويف ، حيث سافر محمد محمود ومصطفى النحاس بصورة سرية ، واختار الرجلان عددا صغيرا جدا معها فبلغ عددهم جميعا ثمانية اشخاص وذهبوا الى بنى سويف عن طريق السيارة الى منزل رئيس لجنة الوفد المركزية •

وعندما عرف بالمر الزيارة قامت المظاهرات وحاول البوليس تفريقها باطلاق الرصاص ، ولما كانت المظاهرات تحيط بالمكان الذى اجتمع فيه رئيسا الحزبين واصحابهما ، فقد انقلب الى حصن تحصره قوات الحكومة المسلحة من كل جانب ، وجعلت طلقات

(١٦٠) على شلبى مصطفى النحاس - المرجع السابق ص ٢٠٢ وايضا
• هيكى - المرجع السابق ص ٣٣٣ - ٣٣٤ نفس الجزء •
F.O. 407/203 No. 47, Loranie to Henderson April 9, (١٦١)
1881.

البنادق بين فترة وأخرى تدوى فى أذان هؤلاء الزعماء ، ولا يأمن
أحدهم أن تطيش أحداها فتصيبه (١٦٢) .

واستمرارا للتحالف بين محمود والاحرار من جانب والوفد من
جانب آخر فى مقاومة حكم صدقى استضاف الوفد محمد محمود
وزملاءه فى النادى السعدى ، وفى هذه المناسبة تبادل الزعماء
الخطب مؤكدين على وحدتهم وتصميمهم على القتال معا من أجل
تحقيق سيادة الأمة واستقلال البلاد .

وقد تناول محمود ردود فعل الميثاق بين الوفديين والاحرار
على العلاقات الانجليزية والمصرية وقال ان الوفديين والاحرار قد
توصلوا الى اتفاق بشأن التعامل مع انجلترا ، وأن الأمة لن توافق
على معاهدة تبرم أو تنفذ فى ظل نظام غير دستور ١٩٢٣ (١٦٣) .

كما حاول محمد محمود والنحاس وآخرون التقدم فى خمس
سيارات الى المحطة لركوب قطار دمنهور الذى يقوم فى السادسة
صباحا ، ولكن البوليس ردهم على أعقابهم فذهبوا بعد ذلك الى
نادى الاحرار وقامت بعد ذلك مظاهرة فى المدينة أمكن صدها
بسهولة (١٦٤) .

وفى نفس المجال « مقاومة حكم صدقى » خطب كل من النحاس
باشا ومحمد محمود باشا بقتابع فى حفل الشئى الذى أقامه
الاحرار الدستوريون لزعماء الوفد ، والخطبتان تهاجمان إدارة
صدقى للانتخابات غير ان أهم الاعتبارات فيها هى التى تشير الى

(١٦٢) د. هيك - المرجع السابق ص ٣٢٥ نفس الجزء .
F.O. 407/213, No 57, Lorraine to Henderson, April (١٦٣)
25, 1931.

F.O. 407/213, No. 63, Lorraine to Henderson, May, (١٦٤)
7, 1931

بريطانيا ، بينما تحدث محمد محمود بنغمة من الاعتدال غير أنه هاجم الصحافة البريطانية بشدة لتشجيعها لصدقي في حربه ضد الشعب .

بينما كان النحاس أقل اعتدالا وعرض على بريطانيا اما السلام واما الحرب (١٦٥) ؟

ويبدو من اعتدال محمود في هجومه على بريطانيا ، انه سواء وهو خارج الحكم أو في داخله لم يصل الى الحدة التي وصلت اليها زعامة الوفد في العداء لبريطانيا ، فرغم غضبه من البريطانيين لوقفهم الأخير من وزارته ٢٨-٢٩ ، الا انه استمر حريصا على عدم التورط في سياسات معادية لهم (١٦٦) .

وربما يعزى هجومه على الصحافة البريطانية لانها بالإضافة الى تشجيعها لصدقي قد هاجمت محمود شخصيا واتهمته بالغيرة من صدقي وطمعه في الوزارة .

وكان الحياد البريطاني تجاه نظام صدقي يعنى بقاءه في السلطة أو الحفاظ على الوضع القائم ويضع المعارضة في مأزق ، وهو الذى وصفه محمود بقوله :

« ان صدقي باشا قد اعلن ان الدستور لا يمكن تغييره الا بثورة وان الحكومة البريطانية من جانبها قد اعلنت انها سوف تتدخل اذا ما تعرضت ارواح واموال الاجانب للخطر ، وان الثورة تتضمن خطرا على الاجانب كذا على كل فرد ، فكيف تقبل هذا الصها

F.O. 407/213 No. 116, Loraine to Hendersno, May, (١٦٥)
25, 1931.

F.O. 407/221 Jan-June 1937 List of Leading Person- (١٦٦)
alities in Egypt.

المسلح بهدف احباط اى محاولة للثورة وذلك على ضوء بيان صدقي
ان الثورة وحدها التى يمكن ان تعيد الدستور للأمة (١٧٧) « .

وكان التحالف بين الوفد والأحرار قد ضعف بعد رفض
محمود اتخاذ سياسة معادية للبريطانيين ورفض الوفد كذلك فكرة
الوزارة الوطنية ، وهذا ما سيتضح من اقامة محمود حفل شاي
للذين فصلهم النحاس من الوفد (*) وهم من أطلق عليهم المعتدلين
الذين قبلوا فكرة الوزارة القومية برئاسته (١٧٨) .

وقد شارك محمود كذلك فى حفل الشاي الذى اقامه حمد
الباسل وخطب فيه بقوله :

« ان الطريقة الوحيدة للخروج من الأزمة الراهنة هي التعاون
وتشكيل وزارة وطنية » .

وقد علقت الوثائق البريطانية على حضور محمود الحفل هو
وأصدقائه :

« بانه يلاحظ ان الاهتمام قد قل فى هذه الأيام عن وجود
تحالف حقيقى بين محمود وبين النحاس ، وانه أعلن ان الطريق
الوحيد للوصول الى التسوية المرجاة للعلاقات الانجليزية المصرية
هي بعقد معاهدة مشرفة تضمن استقلال مصر وتضع فى حساباتها
المصالح البريطانية فى البلاد (١٧٩) » .

وقد كتبت « كوكب الشرق » فى ١٤ يناير بان المنشقين

Deep, Marcus : Op. Cit, PP. 244 — 245 (١٧٧)

(*) هم الذين عرفوا جماعة السيعة ونصف

(١٧٨) د. هيكل - المرجع السابق ص ٣٤٢ هـ ١ .

F.O. 407/217 (1) Encin No. 19, Memorandum Res- (١٧٩)

section the Egyptian press Jan 13 — 19, 1933.

الوفديين وحلفاءهم يستعدون لرفع عريضة للملك يطالبون بإقالة
الوزارة وتشكيل وزارة وطنية (١٧٠) .

وقد حدث في ذلك الوقت أن انفجرت قنبلة على سور دار محمد
محمود ، الذي علق على هذا الحادث بقوله :

« لم أعر هذا الحادث أهمية قط ، وقد ضحكتم منه فهو عمل
صبياني لا أراه جديرا بإثارة الاهتمام (١٧١) » .

وكان هذا الانفجار هو رقم ١٣ خارج دار محمد محمود ، وقد
أتى النحاس بنفسه الى دار محمد محمود لتهنئته ، وفوق ذلك فإن
صحيفة كواكب الشرق الوفدية قد أدانت مثل هذه الانفجارات
المكررة باعتبارها أعمال بلهاء (١٧٢) .

وفي ١٩٣٤ تفرض الائتلاف بين الوفد والاحرار لاهتزاز آخر،
واتهمت صحافة الوفد محمد محمود وحلفاءه ظلما بأنه يسعى
للمعودة الى الوزارة (١٧٣) .

ونشرت جريدة « النيلى هيرالد » حديثا لمحمود عن الوضع
القائم أوضح فيه رغبة المصريين في الاستقلال ، وأنهم يريدون أن
يحفظوا بصداقة بريطانيا ، ولكنها تكرهمهم على أن يغيروا أفكارهم

Ibid.

(١٧٠)

(١٧١) البلاغ ١١٢٢/٥/٢٠

F.O. 407/217 (1) Encln. No. 69 Memorandum Res- (١٧٢)

pection the Egyptian Press May, 28 — 31 1933.

F.O 407/221, Jan — June 1937, List of Leading per- (١٧٣)
sonalities in Egypt.

تلك ، كما تحدث عن أعمال القسوة والإرهاب التي تمارسها الحكومة
الصدقية بقوله ، « إنه يريد أن يعلم الإنجليز أن هناك ثلاثة آلاف
قضية جلد وتعذيب جرت وفقا للإحصاءات الرسمية في سنة واحدة ،
فالحالة أشد من حالة القرون الوسطى ، وقد فر ٢٠ سكان في قرية
واحدة خوفا من السياط ٠٠ ويلقى جمهور الشعب كل تبعه لا على
الحكومة بل على الإنجليز أنفسهم ، نعم ان الجمهور مخطئ في
ذلك ولكننا لا نستطيع أن نلومه ، فالحكومة البريطانية تقول انها
على الحياد ، ولكن الجمهور يرى انها تؤيد الحزب الذي يتولى
الحكم(١٧٤) »

وقد استمر محمد محمود وحزبه في معارضتهم لنظام صدقي
حتى قدم استقالته في ٢٧ سبتمبر ١٩٣٢ وحلت وزارة عبد الفتاح
يحيى في نفس اليوم محل وزارة صدقي .

في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ هاجم بعض المتظاهرين دار محمد محمود، وقد
استبعد محمود عند التحقيق الذي أجرته معه النيابة ، أن يكون
المعتدون من الطلبة كما رجا المحقق أن يستبعد الطلبة المقبوض
عليهم من تهمة التخريب(١٧٥) .

وفي مساء يوم الاعتداء على دار محمود محمود ، وفد الى
الأحرار الدستوريين كثير من أعضاء الهيئات السياسية والأطباء
والمحامين وغيرهم ، ووقف محمود وألقى خطبة(١٧٦) ، شرح فيها
أسباب دعوته الى اتحاد الأحزاب لأنه رأى :

(١٧٤) السياسة ١/٢٤ / ١٩٣٣ .

(١٧٥) نفسها .

(١٧٦) نفسها وقد ألقى د. هيكل وحافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى
وحنفى محمود كلمات بهذه المناسبة .

« أن حقوق البلاد تنتقص وأن الإستقلال الذي اعترفت به
انجلترا نفسها من ١٩٢٢ ، أخذ في التلاشي في ظل الوزارة
القائمة » .

وذكر محمود في خطابه كذلك أنه من أجل الاتحاد قد قام
بزيارة النحاس وصديقي ، حتى تكون هناك جبهة لتدافع عن حقوق
مصر وحرياتها السياسية ، كما هاجم أيضا وزارة نسيم واتهمها
بخداع الوفد والأمة لأنها لم تصدر دستورا ولم تفعل شيئا أزاء خطر
الحرب الذي على الأبواب (١٧٧) وبعد كل تلك الأحداث ، استطاع
الطلاب في ١٠ ديسمبر تحقيق الوحدة بين الاحزاب وبالتالي
الموافقة على تكوين الجبهة المتحدة ، وذلك أن مكرم عبيد طلب
مقابلة حافظ عفيفي وطلب منه أن يخاطب مجمعا محمود ليحدد موقفا
لمقابلته للتكلم في مسألة الوحدة ، ولما قابل حافظ محمد محمود وذكر
لهما دار بينه وبين مكرم ، أبدى محمود تمام الاستعداد للمقابلة
التي تمت بالفعل وحضرها كل من أحمد ماهر ، وحافظ عفيفي وأمين
يحيى ، وحضر بعد ذلك الدكتور هيكل ، وقد أوضح مكرم خلال هذا
اللقاء أن الخلاف بين الوفد والأحرار يتمثل في أن الوفد يريد
الدستور أولا والمفاوضات ثانيا بينما يطالب الأحرار بالعكس (١٧٨) .

وأجاب محمود :

« بأن الأحرار الدستوريون لا يريدون مفاوضه مطلقا لأن
المعامدة تمت بالفعل بعد مفاوضات ١٩٣٠ وهي جاهزة للتوقيع
وعنما رد مكرم على أن مسألة السودان لم يملك الاتفاق بشأنها -

(١٧٧) السياسة ١٢/٤/١٩٣٥ ، البلاغ ١٢/٤/١٩٣٥ .

(١٧٨) السياسة ١٢/١٠/١٩٣٠ .

قال محمود النسي متفق معك ومع النحاس باشا في هذه « الغرفة »
منذ ١٩٣١ على تأجيل مسألة السودان الى مفاوضات مقبلة » *

عندئذ رد مكرم بأن مسألة الطيران لم يتم الاتفاق عليها ،
فاجابه محمود بأن مشروع المعاهدة قد اتفق فيه بصفة نهائية على
الاماكن التى تعيدها مصر لانجلترا لاغراض حربية ، والطيران
سلاح من الاسلحة الحربية ، فالاماكن التى حددت للثكنات ستكون
كذلك للمطارات ، فاقنع مكرم بأنه لم تبق ضرورة لمفاوضة وعلى
ذلك يكون قيام الوحدة فى مسألة المعاهدة على اساس توقيعها من
غير مفاوضة (١٧٩) . مما يطرح قضية موقف محمود من القضية
للوطنية باعتباره ممثلا للمعتدلين *

(١٧٩) نفس التورية والعدد -

المعتدلون والقضية الوطنية

دور محمود

بداية وقبل التعرّف على محمد محمود مفاوضاً ، أو بيان موقفه من المفاوضات المصرية البريطانية كطريق لحل القضية الوطنية ، يمكن وضعه تحت تصنيف ما أطلق عليهم بالمعتدلين المصريين ، المؤمنين بمبدأ خذ وطالب إذا صح التعبير .

١ - فهو قد أيد مشروع سعد - ملنر الذي ذهب لعرضه على الأمة حتى من قبل ادخال التحفظات عليه التي أبدتها الأمة كشرط لقبول المشروع .

٢ - أنه كان مؤيداً ومشجعاً لدخول على في مفاوضات سنة ١٩٢١ ، من منطلق إيمانه بإمكانية الحصول على الاستقلال التام وقبوله بالاستقلال على مراحل ، وهذا ما عبر عنه في حديث له مع كامل سليم إبان فشل مفاوضات سعد - ملنر بقوله :

« ان سعد يريد الاستقلال مائة في المائة ، وهذا محال ليس من الأفضل أن نحصل على شيء تنقوى به ثم تطالب بغيره (١) » .

٣ - ويتضح موقفه أكثر بعد تولية ثروت الوزارة فى سنة ١٩٢٢ ، ففى حديث لعدلى مع أحد رجال دار المندوب السامى ، عن استئناف مفاوضات جديدة ، ينه محمود عدلى وكان حاضرا الاجتماع بأنه يجب ان تبذل الجهود خلال الانتخابات لاحراز الاغلبية المؤيدة للتسوية مع بريطانيا ، وابعاد العناصر المتطرفة من البرلمان (٢) .

٤ - وبعد ان أصبح فى موقع اتخاذ القرار فى سنة ١٩٢٩ عبر عن موقفه من اختيار المفاوضات كحل للقضية المصرية بقوله : « ان مبدأنا العمل على انهاء مصر والحصول على استقلالها عن طريق المسالمة والاقناع ، لا عن طريق اشعال الثورات واستعمال العنف » (٣) .

٥ - وابان مفاوضات النحاس - هندرسون سنة ١٩٣٠ ، يعترف محمود بأن طريق المفاوضات لايحقق آمال البلاد ولكنه خطوة الى الاستقلال ، وفى نفس الوقت هو الطريق لتحقيق آمالها فى المستقبل فيقول « انه ليس لمصرى فى قلبه حبة من الايمان الوطنى ان يعتقد ان المفاوضات تحقق آمال البلاد ، فالمفاوضات لاتحقق هذه الآمال لانها اخذ وعطاء ، وانما نتيجة المفاوضات هى خطوة تستجمع البلاد فيها قواها ، وتسعى بعد ذلك لتحقيق آمالها وامانيها ، وكل من يقول بغير ذلك هو كذاب ومنافق » (٤) .

(١) انظر الفصل الاول حنيث بين محمود وكامل سليم .

(٢) د . أحمد زكريا . - المرجع السابق ص ١٦٢ .

(٣) اليد القوية - ص ٧٢ .

(٤) السياسة - ١٩٣٠/٥/٢٥ كلمة محمود فى أعضاء لجنة السيدة

زينب .

• أى أن محمود برغم اعترافه بفشل المفاوضات كطريق للحصول على مطالب البلاد كاملة ، إلا أنه فى نفس الوقت لا يتصور طريقا آخر للحصول على الاستقلال الكامل •

ولا شك أن هناك عديدا من العوامل هى التى مكنت محمد محمود من أن يلعب دورا رئيسيا فى المفاوضات المصرية البريطانية منها قدراته الشخصية ومكانته الاجتماعية ، وخروجه من أسرة من كبار الملوك المصريين ، وما وفرته له تلك المكانة من تعليم فى إنجلترا ، وما ترتب على ذلك من تمكنه من اللغة الانجليزية وما نتج عنه دوره فى الوفد ، حيث كان يترجم بمفرده ولفترة غير قصيرة كل ما يرد للوفد من أوراق ، ثم كان مرجع الوفد فى الانجليزية مما يتضح من ترجمته لعبارة الحكم الذاتى ،(*) تم رحلته الى أمريكا لشرح القضية المصرية وتردد أمريكا فى السماح له بالدخول إليها ، وذلك بضغط من إنجلترا التى كانت تعارض فى ذهابه الى هناك خشية من اتصاله بالدوائر السياسية الأمريكية •

وقد وضحت مكانة محمود السياسية من رفض سعد السماح له بالذهاب الى بريطانيا لما يكون لذلك من تأثير على رأى العام المصرى ، على الرغم من سماحه لعلى ماهر عضو الوفد بالذهاب الى هناك(٥) ، أو من اختيار سعد للطفي السيد ومحمد محمود للاشتراك معه فى التفاوض مع ملتر ، ثم مقابلة سعد للنر واختياره أيضا لمحمود باعتباره مبعوث الوفد الى مصر لعرض مشروع ملتر ، وذلك ليشرح له ماحدث فى مصر أثناء عرض المشروع من طلبات الأمة ، على الرغم أنه لم يكن كما هو معروف مبعوث الوفد

(*) كان الأستاذ كامل سليم سكرتير الوفد قد ترجم له عبارة Self

Government بالحكم الذاتى فرجع الوفد الى محمد محمود للتأكد من صحة

ترجمة العبارة •

(٥)لتفاصيل هذا الموضوع - انظر الفصل الاول •

الوحيد بل كان معه لطفى السيد وعلى ماهر والمكبأتى (٦) ، ولا شك انه بامتداد الفترة زاد حجم دور محمود فى المفاوضات تبعا لنمو مكانته السياسية ، حيث كان وكيل حزب الاحرار الدستوريين ، ثم الدور الرئيسى الذى قام به فى انضمام الاحرار الى الوفد فى عام ١٩٢٥ لمقاومة حكومة زيوار ، وماكان بعد ذلك من توليه الوزارة كوزير فى حكومات عدلى وثروت والنصاس ، ودوره البارز فى الاطاحة بالحكومة الاخيرة مما مهد له تولى رئاسة الوزارة الاولى .

وبمرور الوقت وتضافر تلك العوامل تزداد مكانة محمود السياسية وبالتالى يبرز دوره فى المفاوضات المصرية البريطانية ، فمحمود اثناء مفاوضات ثروت - تشمبرلين على سبيل المثال وهو نائب رئيس حزب الاحرار الدستوريين ، غيره وهو رئيس الوزراء ورئيس الحزب الثانى فى البلاد ابان مفاوضات سنة ١٩٢٩ .

وعلى ضوء الحقائق السابقة لتابع فى الصفحات التالية دور محمود فى المفاوضات المصرية البريطانية وقد قسمناها الى مرحلتين تفصل بينهما تلك الجولة من المفاوضات التى ارتبطت باسمه ١٩٢٩ ، والتى عرفت بمفاوضات محمود - هندرسون .

اولا : - موقفه من المفاوضات قبل عام ١٩٢٩ :

كانت الجولة الاولى للمفاوضات المصرية قبيل تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ المعروفة بمفاوضات عدلى - كيرزون ، وكان

(٦) لمزيد من التفاصيل - انظر الفصل الاول ايضا .

محمود وأصحابه^(٤) كما هو معروف قد وقفوا مع عدلى فى خلافه مع سعد زغلول ، فأيدوه فى اعتزازه التفاوض مع كيرزون ، ونشروا بياناً فى الصحف فى ١٢ يونية ١٩٢١ يشيدون فيه بمقدرة عدلى السياسية ويعلمون تأييدهم له اثناء قيامه بالتفاوض^(٥) .

وقد أيد محمود فى خطبة له فى عام ١٩٢٢ ، قيام عدلى بالتفاوض مع الانجليز بقوله « انه لو استمر الوفد كتلة واحدة وترك حكومة عدلى تتفاوض مع الانجليز على قواعد وأسس متفق عليها بينها وبين الوفد ، فاذا نجح عدلى فى المفاوضات فان ذلك لن يقلل من شأن الوفد ودوره فيها ، واذا ما فشل فان الوفد باق ووحده لم تمس »^(٦) .

وقد رغب محمد محمود ولطفى السيد فى الحضور مع عدلى اثناء مفاوضاته ، وان كان عدلى قد رأى ان بقاءهما فى مصر افيد^(٧) .

وعندما قطع عدلى مفاوضاته مع كيرزون ، وبعد تراجع بريطانيا عما كانت قد سلمت به لمصر خلال مفاوضات سعد - ملنر ، عبر محمود عن رايه فأشاد بموقف عدلى وأنه لم يفرط بل تفاوض لرفع شأن مصر فى انجلترا ، « وانتهى بقطع المفاوضات محتفظاً بحقوق بلاده كاملة وافهم الانجليز ان مصر مصممة على ان تعيش حرة مستقلة »^(٨) .

(٤) زملاء محمود - لطفى السيد - المكياتى - شعراوى - علويه - عبد العزيز فهمى - حافظ عفيفى .

(٧) محمد على علويه - المرجع السابق ص ٢٣٦ - ٢٣٧

(٨) السياسة - ١٩٢٣/٧/٦

(٩) يوسف نحاس - المرجع السابق ص ١٢ - ١٤

(١٠) السياسة - ١٩٢٣/٧/١

ولانتكاد نجد موقفا محمدا لمحمود من مفاوضات سعد
مكونالك عام ١٩٢٤ ، وان كنا قد وجدنا موقفا لحزب الاحرار
الذى كان محمود شخصية من أهم الشخصيات المحركة فى داخله .
فعقب عودة سعد من لندن اثر فشل مفاوضاته مع مكونالك طالبه
الاحرار بالاستقالة ، وشبهوا موقفه هذا بموقف عدلى فى عام ١٩٢٢
عند فشل مفاوضاته مع كيرزون والذى قدم على اثرها استقالته (١١)

وقد ظل الاحرار ومنهم محمود على موقفهم من العمل على
اسقاط الوزارة السعدية ، قرضوا دعوة سعد الى الاقتصاد ،
واصدروا ، ميثاقا وطنيا بالاشتراك مع الحزب الوطنى تحت دعوى
التمسك بالاستقلال التام لمصر والسودان (١٢) ، كما اتهموا سعد
بالعمل على ضياع السودان وانه لم يذكر شيئا عنها فى خطابه فى
البرلمان عقب عودته من لندن (١٣) . وعندما عدل سعد وزارته اتهموه
ايضا بانه قد ترك السياسة الى الادارة (١٤) .

أى ان محمود وحزبه كانوا يريدون أن يستقيل سعد بعد فشل
مفاوضاته مع مكونالك ، ولما لم يستجب استمروا فى الهجوم على
الوزارة من أجل اسقاطها .

بالنسبة لموقف محمود من مفاوضات ثروت وتشمبرلين فقد

(١١) وادى النيل - ١٩٢٤/١٠/٢٢ بعد عودة الرئيس .

(١٢) وادى النيل - ١٩٢٤/١٠/٣٠ العمل فى سبيل مصر .

(١٣) وادى النيل - ١٩٢٤/١٠/٢٨ الوزارة والسودان وذكرت الجريدة
أن سعد قد خطب فى الاسكندرية وتحدث عن السودان وأكد حرصه على
التمسك بوحدة وادى النيل .

(١٤) وادى النيل - ١٩٢٤/١٠/٢٩ للاصلاح لا للمحابة وانظر ايضا
وادى النيل - ١٩٢٤/١٠/٣١ لمن تشكون - شكوى الاحرار من وزارة سعد
وايضا العدد ١٩٢٤/١١/١٠ الى العمل عن شكوى الاحرار من تشدد الوزارة
فى سياستها الادارية .

اجتمع مع أعضاء حزبه لبحث مشروع المعاهدة ، وقد صرح عقب الاجتماع بأن الوزارة القائمة وعلى رأسها ثروت متضامنة تضامنا أكيدا مع الأحزاب المختلفة لرفض المشروع (١٥) .

وقد كان محمود وزيرا للمالية فى وزارة ثروت ، وعندما اجتمع مجلس الوزراء لبحث المشروع أجمعوا جميعا بمن فيهم محمود ، على رفضه رغم أنه كان أمام الوزارة ثلاثة حلول ، أما أن تقبل المشروع جملة ، وأما أن ترفضه جملة ، وأما أن تبدى عليه الملاحظات لازالة ما فيه من نقص (١٦) .

وكان ثروت يود أن تبدى الوزارة عليه من الملاحظات ما يفتح أمامه بابا جديدا لاعادة الاتصال بوزير الخارجية البريطانية ، واستكمال ما فى المشروع من نقص اذ كان يشعر بأن وفاة سعد قد تركت من الاثر فى وزارة الخارجية البريطانية ما جعلها تقف دون الغاية من الاتفاق مع مصر ، ولكن رجال الوفد فى الوزارة لم يروا هذا الرأى بل رفضوا المشروع جملة (١٧) .

وقد فسر الدكتور هيكل ذلك الموقف بأن محمود وزملاءه الاحرار المشتركين فى الوزارة لم يروا أن يخالفوا هذا القرار ، مخافة أن يتهموا بالتهاون فى حقوق البلاد (١٨) . كما أنهم كذلك لم يشأوا أن يظهرها فى المرتبة الثانية من الوطنية بموافقتهم على معاهدة سوف ترفض بواسطة الاغلبية (١٩) .

(١٥) المقطم - ١٩٢٨/٣/٢ موقف الوزارة من الأحزاب المؤلفة .

(١٦) د. هيكل - المرجع السابق ص ٢٨٣ ح ١ .

(١٧) نفس المرجع والصفحة .

(١٨) نفس المرجع - ٢٨٣ - ٢٨٤ .

(١٩) السياسة - ١٩٢٨/١٢/٢٣ والتي ذكرت ايضا أن هذه المعاهدة قد رفضت دون أن تدرس بل على الأكثر حتى دون أن تقرأ ، رفضها الوفد فرفضتها الوزارة تبعا لذلك .

مقترحات محمد محمود - هندرسون سنة ١٩٢٩ :

لم يرغب محمد محمود فور توليه الحكم فى الدخول فى المفاوضات مع انجلترا لحل المسألة المصرية مما يظهر من أحاديثه وخطبه فى تلك الفترة بأنه قد قرر عدم استئناف المفاوضات الا بعد ان يتحقق للبلاد اصلاحاتها الداخلية ورفع مستوى حالتها الاقتصادية(٢٠). وعودة الثقة والسكينة الى البلاد ، كما صرح كذلك انه لايمكن عقد معاهدة الا اذا صادق عليها البرلمان المصرى فى المستقبل(٢١) .

ولما كان محمود قد عطل الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، فكانه كان ينوى تأجيل اجراء التسوية العامة مع بريطانيا الى ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وذلك خشية أن يكون فى فشل المفاوضات اذا قدر لها هذا نهاية لحكمه(٢٢) .

ويبدو انه لذلك قد اتبع فى حل المسألة المصرية خطة تقوم على تجنبها وتسوية ما كان مرتبطا منها بتنفيذ سياسة الوزارة وبرنامجها الاصلاحى من جانب ، والى العمل من جانب آخر فى حدود الحالة القائمة على استعادة ما خسرت مصر فى امر

(٢٠) البند القوية - حديث لمحمود مع مراسل الجورنال هيتاليا ص ٧١ .

(٢١) نفس المصدر - ص ٦٤ - ٦٥ وانظر كذلك نفس المصدر - ص ٤٨
يصرح محمود بأنه لن يستأنف المفاوضات الا بعد استقرار النظام فى الداخل وكذلك أحمد شفيق الحولية السادسة ص ٧١٢ خطاب محمود فى كلية سان مارك .

(٢٢) د- عبد العظيم رمضان - تطور الحركة الوطنية د ١ ص ٦٩٩ ود- عزباوى - مفاوضات النحاس - هندرسون ص ١٠ .

السودان ، وعلى المشاركة الجدية فى الحياة الدولية(٢٣) .

وبناء على تلك الخطة قام بتسوية قضية مياه النيل وحاول تعديل نظام الامتيازات من حيث توسيع اختصاصات المحاكم المختلطة ، وفرض ضرائب على الاجانب(٢٤) وقد بدأ محمود بهذه المسائل لانها كانت تتصل فى اسبابها ومقدماتها بالسياسة التى خطها لوزارته قبل عام ، وانه اعتقد ان تلك السياسة بما نشرته فى صفوف السكان من الاطمئنان والسكينة وما اعادته للحكومة من اسباب الثقة والهيبة قد حتمت عليه ان يعمل فى رفق واناة على مواصلة السير فيها حتى يبلغ بها غايتها ويصل بها الى اقصى مداها وابتعد نتائجها على حد قوله(٢٥) .

وعندما سافر محمود الى لندن فى ١٣ من يونية ١٩٢٩ لحضور الحفلة التى اقامتها له جامعة اكسفورد لمنحه لقب الدكتوراه الفخرية فى القانون المدنى(٢٦) ، لم يكن فى نيته التفاوض فى المسألة المصرية برمتها بل كان يرغب فى تناول ثلاث مسائل فقط :

مسألة الامتيازات الاجنبية ، ومسألة الحاق مصر بعصبة الامم ، واخيرا مسألة الانذار البريطانى بشأن السودان(٢٧) ، ولذلك

(٢٣) القضية المصرية - ص ٢٩٨ ود . رمضان - المرجع السابق نفس الجزء ص ٧٠٠ .

(٢٤) د . رمضان - المرجع السابق نفس الصفحة .

(٢٥) القضية المصرية - ص ٢٩٩ .

(٢٦) نفس المصدر - ص ٢٩٧ والرافعى - المرجع السابق ح ٢ ص

٨٣ ، ود . أحمد زكريا - المرجع السابق ص ١٧٠ .

(٢٧) السياسة - ١٩٢٩/٩/٩ « شىء ما حدث فى لندن اثناء مفاوضات

محمود الأخيرة »

لم يصطحب محمود وفدا رسميا لاجراء المفاوضات يضم الخبراء والفنيين (٢٨) *

وعندما تحدث محمود حول تلك المسائل الى رجال وزارة الخارجية ، ابدوا له ان حلها يجعل ما بقى من المسائل المعلقة قاصرا على حماية المواصلات الامبراطورية والدفاع عن مصر ، وأنه من الأفضل تناول المسائل المعلقة كلها بالبحث (٢٩) ، فاضطر محمود عند ذلك الى موافقتهم ، وخاصة بعد أن حصل على قبول من رجال الخارجية الانجليزية لبعض المبادئ التى أراد محمود أن تسلم بها قبل الدخول فى أى بحث (٣٠) *

وبذلك دخل محمود فى مفاوضات فى القضية المصرية باكملها على الرغم من انه لم يكن راغبا فى ذلك ببلييل عدم اصطحابه وفدا من الخبراء والفنيين كما سبقت الاشارة ، بالاضافة الى مقالات « السياسة » وتصريحاته نفسها التى تؤكد على انه لن يسخر فى مفاوضات حول المسألة المصرية برمتها (*) *

ويؤكد ايضا حديث محمد محمود مع هيكل على ذلك حيث اخبره أن وزارة الخارجية البريطانية ترغب فى محادثته فى المسائل

(٢٨) د • أحمد زكريا - المرجع السابق ص ١٧٠ •
(٢٩) السياسة - ١٩٢٩/٦/٩ - وايضا السياسة ١٩٢٩/٧/٢٨ والتى نكرت ان هنترسون قد صرح بأن الحكومة مستعدة للنظر فى أدق المسألة المصرية بحذافيرها ، وايضا العدد ١٩٢٩/٦/٢٦ الفوز الأكبر ان بريطانيا لها اليد الأولى فى بحث المسائل المعلقة ، والعدد ١١ - ٧ - ١٩٢٩ - تصريح رسمى خطير فى مجلس العموم •

(٣٠) نفس الدورية - ١٩٢٩/٩/٩ •
(*) انظر اعداد السياسة ١٩٢٩/٧/١٤ حديث المفاوضات أراحيف لا حقيقة لها - والعدد ١٩٢٩/٦/٢٤ حديث المفاوضات ، وايضا العدد ١٩٢٩/٧/١٩ تصريح رسمى خطير فى مجلس العموم والعدد ١٩٢٩/٦/٢٦

المعلقة بين مصر وبريطانيا ، علها تستطيع أن تنتهى الى اتفاق معه ، وأضاف أنه يخشى أن تنتهى محادثاته الى استقالة وزارته والى رجوع البلاد الى عهد القوضى التى انقضا منه (٢١) ، وقد اجابه ميكل « بأن هذا العرض من جانب بريطانيا لايمكن رفضه ايا كانت النتائج التى تترتب عليه » ، واستطرد قائلا ، « هذه فرصة تهيأت لك لعلاج فيها ما استعصى على غيرك علاجه فان أنت لم تنتهزها ، فاعلم الظن أن تبلغ الحكومة الانجليزية ملك مصر انهم يريدون المفاوضة ، فاذا طلب اليك الملك أن تفاوض ، لم يكن لك أن ترفض ثم تبقى رئيسا للوزارة ، هذا الى انك اذا نجحت فى تحقيق ما لم تستطع المفاوضات السابقة تحقيقه ، كان ذلك فخرا لك لاينساه منصف ، فان أنت قطعت المفاوضات واضطرت للاستقالة كان ذلك عملا وطنيا يحفظه لك التاريخ (٢٢) » .

ويندو ان محمود قد اقتنع بحديث الدكتور هيكل وخاصة انه كان يتردد عليه فى تلك الفترة رجلا من الانجليز هما المستر ديلاى مراسل رويتر وسيسل كامبل من دار المنسوب السامى وكانا يحاولان اقناعه بأنه سيحصل من حكومة العمال على مزايا لم يحصل ثروت على شئ منها فى مفاوضاته مع تشمبرلين سنة ١٩٢٧ (٢٣) .

وقد شرح محمود الاسباب التى جعلته يتناول المسألة المصرية بجملتها بقوله ، انه قد شعر أن الخطوات التى يتقدمها فى هذا السبيل دون الجهد الذى يبذله والغاية التى يترسمها والنجاح الذى يحق

(٢١) د. هيكل - المرجع السابق ج ١ ص ٢٠١ وايضا غربال - المرجع السابق ص ٢٠٧

(٢٢) نفس المرجع والصفحة وايضا غربال نفس المرجع والصفحة .

(٢٣) د. هيكل - نفس المرجع والجزء ص ٢٠٢ .

له « بقوة مركز الحكومة المصرية فى تلك المسائل المختلفة ان اطمع فيه ، ولم البث ان تبينت ان مجهوداتى تكون أكثر انتاجا واعظم توفيقا لو عالجت المسألة المصرية بالجملة لا بالتفريق (٢٤) » .

وعلى اثر موافقة محمود على الدخول فى مفاوضات مع الحكومة البريطانية ، صرح أنه منذ وصوله لندن تغير الموقف تغيرا كبيرا وأنه لايمكن ان يدع الفرصة تمر دون الوصول الى تسوية مرضية لغاية ، يوقن أن المصريين سيقبلونها (٢٥) وعلى العموم فيبدو أن محمود قد اضطر الى معالجة المسألة المصرية بجملة بعد أن تحدث مع وزارة الخارجية التى اقنعتة ان الضرورة تقضى معالجة المسألة كلها (٣٦) .

وفى البداية طلب هندرسون من محمود أن يصدد مطالب مصر ، ليرى ما اذا كان من الممكن ان تقبلها الحكومة البريطانية ، مع مراعاة أن المشروع الذى انتهت اليه مفاوضات ثروت - تشمبرلين ١٩٢٧ ، هو أقصى ما تتنازل عنه الحكومة البريطانية ، وان كل ما عليه ان يبين ماخذه عليه ، ثم ينظر الجانبان بعد ذلك فيما اذا كان هناك من سبيل لتحقيق الاتفاق بين البلدين (٣٧) .

-
- (٢٤) السياسة - ١٩٢٩/١٢/٢٥ مناقشات مجلس العموم والقضية المصرية ص ٢٩٩ .
- (٣٥) نفسها - ١٩٢٩/٧/٢٩ تصريح لدولة محمد محمود باشا .
- (٣٦) انظر نفس الدورية - ١٩٢٩/١٢/٢٥ .
- (٣٧) القضية المصرية - ص ٢٩٩ - ٣٠٠ وغريال - المرجع السابق ص ٢١٠ والسياسة الأسبوعية - ١٩٢٩/١١/٩ الكتاب الأخضر المصرى عن المفاوضات ١٩٢٩ .

وبناء عليه أوضح محمود (٢٨) ما تريده الأمة المصرية من استقلال لا يختلط بالحماية أو الوصاية أو وجه من وجوه التبعية ، ثم اظهر ما فى مشروع ١٩٢٧ من قصور عن تحقيق تلك الغاية ، حيث انه يترك احتلال البلاد قائما ، وأنه لا يمكن فى يقين الناس أن يستقيم للاستقلال معنى أو تتسق له ضرورة الا اذا اقترن بزوال الاحتلال وأن المشروع الذى يوصف انه محالفة لا يحقق تكافؤ ما يجب أن يكون بين البلدين من الحقوق والتكاليف (٢٩) .

واصل محمود تصويره لما يراه لحل القضية المصرية ، فطلب ان تستعيد مصر حريتها بالنسبة للاجانب فلا يشاركها أحد فى هذا الشأن باسم حماية الاجانب والمسئولية عن ارواحهم وأموالهم ، وان تعدل الامتيازات بما يتفق مع روح العصر وحالة مصر وان تلغى الادارة الاوروبية ، وأن تكون سيادة البلاد داخلية أو خارجية فى جعلتها وتفصيلها مطلقة من كل قيد فتزول سلطة الضباط البريطانيين فى الجيش ، ولا يبقى المستشاران الا بمقدار حاجة الحكومة المصرية الى مشورتها فيما تعتزمه من مشروعات الإصلاح ، ويكون لها وحدها حق تقدير هذه الحاجة ، ويراعى فى اختيارها وتعيينها انهما موظفان مصريان (٤٠) .

(٣٨) السياسة - ١٩٢٩/١٢/٢٤ وايضا نفسها ١٩٢٩/١٢/٢٥ حيث ذكر هندرسون أن - محمود ومعه حافظ عفيفى قد رضعوا مذكرة بالقواعد العامة التى يرغب رئيس الوزراء المصرى ان يصل بها الى تسوية العلاقات المصرية والبريطانية وهذه القواعد موضوعة طبقا لتوصيات لجنة ملتر .

(٣٩) القضية المصرية - ص ٣٠٠ - والسياسة الاسبوعية - ١١/٩/١٩٢٩ الكتاب الأخضر .

(٤٠) نفس المصدر والصفحة - ونفس الدورية والعدد وايضا غربال - المرجع السابق ص ٢١١ .

وبالنسبة للسودان فقد طلب محمود أن تحترم وتنفذ اتفاقات سنة ١٨٩٩ بشأنه مؤقتا ، وعلى ذلك يعود اليه قسم من الجيش المصرى كما كان الحال قبل ١٩٢٤ وطلب كذلك أن تنقطع التدابير والاجراءات التى ترمى الى التضييق على المصريين ، فيكون شأنهم فى حرياتهم ومصالحهم فى السودان شأن البريطانيين ، وقرنت هذه التسوية الوقتية بالاحتفاظ بحرية الحكومة فى المفاوضة فى الوقت الذى تراه ملائما(٤١) .

وبعد مناقشات طويلة وعسيرة فى هذه المسائل ، وفى تأمين المواصلات الامبراطورية ، وتنظيم المحالفة بين البلدين ، اتفق على أن تعد وزارة الخارجية مشروعا يتضمن جملة ما تم الاتفاق عليه فى هذه الشئون جميعا ، وذكر محمود كذلك انه اقترح ان تتضمن المعاهدة الاحكام الكلية للتسوية الجديدة ، وان يترك البيان والتفصيل لكتب تتبادل بين المفاوضين تصدر قارة عن الجانب المصرى وقارة عن الجانب البريطانى بحسب ما تقتضيه طبيعة الكتاب(٤٢) .

وقد حرص محمود كذلك على أن تظل المفاوضات مأمونة العواقب اذا لم تتمحض عن نجاح أو اتفاق ، فاشتراط الايمس مصر اذى أو تضيق اذا تبين له أن الحادثات لم تثمر اتفاقا مرضيا فرفضه ، أو اذا وافق على الاتفاق ثم عرضه على البلاد فرفضته ولم تقره(٤٣) .

(٤١) نفس المصدر والصفحة - ونفس الدورية والعدد ونفس المرجع والصفحة .

(٤٢) نفس المصدر والصفحة - ونفس الدورية والعدد ونفس المرجع والصفحة .

(٤٣) نفس المصدر ص ٣٠٠ ، ونفس الدورية والعدد .

وعندما تسلم محمود من وزارة الخارجية البريطانية في ٥ يولية سنة ١٩٢٩ - المشروع الذى وضعته بناء على محادثتهما وهو المشروع (١) ، قام هو وعبد الحميد بدوى بدراسته ليريا مدى مطابقة المشروع المكتوب للاتفاق السفوى ، ومدى مطابقتها كذلك للامانى القومية على وجه مسرض ، وبدأت بين محمود والجانب البريطانى احاديث جديدة على أساس النص المكتوب انتهت الى المشروع المعدل (ب) (٤٤) والذى قبله محمود في ١٤ يوليوز سنة ١٩٢٩ ، ثم انتقل الى مجلس الوزراء البريطانى الذى اقره مبدئيا ، ثم عهد به الى لجنة مكونة من ثلاثة وزراء اتصلت بالخبراء العسكريين وغير العسكريين ، ليستطلعوا رأيهم فى المشروع ، وقد وصف محمود هذا الدور بأنه كان دقيقا ، حيث ان هؤلاء الخبراء أبدوا تشددا وصلابة فى آراء معينة حتى لا تقبله مصر ، فقد اعترضوا على انتقال الجيش البريطانى الى مناطق نائية لا يتوفر فيها الماء ، فأكّد محمود لهم أن الحكومة المصرية ستوفر لهم مياه الشرب وسلامته وستحاول تقليل ذلك العنت لأن ما تصنعه فى هذا السبيل سيعود بعد ذلك اثره على ما قد يربط من القوات المصرية فى تلك النواحي فيما بعد (٤٥) .

واخيرا خرج المشروع متخذا شكل مقترحات ، وقد علل محمود ذلك بأنه من مقتضيات النشر عدم ايراد الديباجة بما يتصل بها من الصيغ التى تستعمل فى تحرير المعاهدات ، ولذلك اطلق على المشروع اسم مقترحات (٤٦) .

وان كان الوفد وهو محق فى هذا التعليل قد علل ذلك بأن

١١ (٤٤) نفس المصدر ص ٣٠١ ، العميلة الاسبوعية ١٩٢٩/١١/٩ .

(٤٥) نفس المصدر ص ٣١١ - ٣١٢ ونفس الدورية والعدد .

(٤٦) نفس المصدر - والصفحة ونفس الدورية والعدد .

الحكومة البريطانية قد جعلته مقترحات وليست معاهدة لأنها كانت تدرك جيدا أن محمود لا يستند على أغلبية شعبية ، وأن حكومته لادستورية ، ولهذا أصرت على أن تعرض المسألة على البرلمان المصري المنتخب انتخابا حرا حتى يمكن الاتفاق مع حكومة برلمانية(٤٧) .

ولن نستعرض نصوص المشروع فهو متوفر في العديد من المصادر(*) ، ولكن سنوضح أهم ما حققه فقد نصت المادة الأولى منه على انتهاء احتلال مصر عسكريا ، ولم يكن الجانب البريطاني قد وافق على هذا المطلب بنص صريح منذ أن طلبه الوفد المصري عام ١٩٢٠ (٤٨) .

كما نص في المقترحات كذلك على نيل مصر عضوية عصابة الأمم . على أن - تعضدها بريطانيا في ذلك ، وجاء النص الجديد في مقترحات هندرسون على النحو الذي طلبه محمود ورأه يرضى تكرامة مصر ، على أن ذكر ذلك جاء من جانب مصر على سبيل الخبر ومن جانب بريطانيا على سبيل التعمد بالتعزيد ، والواقع أن

(٤٧) انظر البلاغ - ١٩٢٩/٨/٢١ تصريح دالتون وايضا البلاغ ١٢/ ١٩٢٩/٨ تلغرافات خصوصية والبلاغ كذلك - ١٩٢٩/٨/٤ - هل ألزمت المعاهدة أم هي اقتراحات تم درسها ، ١٩٢٩/٦/١٢ القضية المصرية ورئيس الوزراء ، وانظر وجهة نظر السياسة ١٩٢٩/١٢/٢٤ بأنه تراجع نتيجة لعدم ادلاء الوفد برأيه في المشروع .

(٤٨) انظر القضية المصرية ص ٢٩٧ - ٣٤٠ والسياسة الاسبوعية - ٩ - ١١ - ١٩٢٩ .

(٤٨) د. احمد زكريا - المرجع السابق - ص ١٧٣ وايضا د. عبد الله عزياروي - المرجع السابق ص ٢٢ والسياسة ١٩٢٩/١١/١١ بعد نشر الكتاب الأخضر .

محمود قد خلع النص من وساطة بريطانيا التي وردت بالمشروعات السابقة ، وجعله طلبا مصرياً أصيلاً (٤٦) .

كذلك حددت المادة التاسعة قناة السويس وحدها كطريق أساسى للمواصلات الامبراطورية ، وانسحاب القوات البريطانية الى منطقة القناة ، بحيث لا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال مطلقا ولا يخل بأية وجهة من الوجوه بحقوق السيادة المصرية (٥٠) . ولم يحصر أى من المشروعات السابقة القوات البريطانية فى هذه المنطقة لهذا الغرض الذى يبدو محددا مثلما وردت بذلك المشروع (٥١) .

ومع ذلك فقد اغفلت تلك المادة أن قناة السويس طريق دولى عالمى وفقا لمعاهدة سنة ١٨٨٨ ، وجعلتها كأنها مخصصة فقط لأن تكون طريقا أساسيا للامبراطورية البريطانية وحدها ، كما لم تحدد الاماكن التى ستستقر فيها القوات البريطانية ، وجعلت عدد تلك القوات التى ستربط فى تلك الجهة غير معين وتركت تقديره للإنجليز وعينت الموقع العام الذى ستربط القوات المسلحة فيه بأنه شرقى خط طول ٣٢ شرقا ويدخل ضمن هذا الضبط بلاد تتبع مديرتى الدقهلية والشرقية ، ويمتد فيقرب ، ويقابل المعادى ، وهذه الجهة وما يليها من الشرق والغرب تابعة جميعها لمديرية الجيزة من جهة الزمام والادارة (٥٢) .

(٤٩) نفس المرجع والصفحة وانظر حول هذا الموضوع القضية المصرية ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .

(٥٠) د. عبد الله عزيواى - المرجع السابق ص ٢٢ ، الرامى المرجع السابق - ص ٨٦ - ٨٧ ح ٢ والقضية المصرية ٣٣٢ انظر المادة التاسعة منها .

(٥١) د. أحمد زكريا - المرجع السابق ص ١٧٤ .

(٥٢) د. رمضان - المرجع السابق ح ١ ص ٧٠٣ - ٧٠٤ ود. عبد الله عزيواى - المرجع السابق - ص ٢٢ .

أما مسألة الامتيازات فقد نصت المقترحات ، على ان نظامها لم يعد يلائم روح العصر والحالة الحاضرة بمصر ، ومن ثم تتعهد بريطانيا ببذل كل ما فى وسعها من تفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول بالشروط التى تؤمن المصالح المشروعة للاجانب على نقل اختصاص المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة ، وعلى تطبيق التشريع المصرى على الاجانب(٥٢) .

كذلك احرزت هذه المقترحات تقدما واضحا ، وذلك عندما اعترفت بريطانيا لمصر بانها هى المسئولة منذ الآن عن ارواح الاجانب واموالهم(٥٤) ، وتسليمها بأن مسألة حماية الاقليات المشار إليها فى تصريح ٢٨ فبراير ستكون فى المستقبل من اختصاص الحكومة المصرية وحدها(٥٥) .

وقد حدث تقدم آخر بخصوص الجيش المصرى ، فنص على انتهاء الترتيبات التى يباشر بمقتضاها المفتش العام البريطانى ومن معه اختصاصات معينة ، وعلى سحب الضباط البريطانيين من القوات المصرية ، على أن تتعهد مصر بمشورة « بعثة عسكرية بريطانية(٥٦) » .

ويخصصوص السودان نصت المادة ٣ من المقترحات على انه مع الاحتفاظ بحرية ابرام اتفاقات جديدة فى المستقبل معبئة

(٥٣) د. أحمد زكريا - المرجع السابق ص ١٧٤ - ١٧٥ والرافعى - المرجع السابق ص ٨٧ ح ٢ والقضية المصرية - ص ٢٣٢ المادة ١١ والسياسة - ١٩٢٩/٨/١٨ مشروع الاتفاق ومسألة الامتيازات .
(٥٤) السياسة - ١٩٢٩/٨/١٩ حق مصر فى التشريع المالى للاجانب .
(٥٥) نفس الدورية ١٩٢٩/١١/١١ ود. رمضان - المرجع السابق ص ٧٠٤ .

(٥٦) الرافعى - المرجع السابق ص ٨٨ ح ٢ وايضا د. رمضان - المرجع السابق ص ٧٠٤ .

للاتفاقات المذكورة ، وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التي خولتها اياه الاتفاقات المشار اليها (٥٧) .

وربما يكون محمد محمود قد نجح بذلك فى اعادة الاوضاع التى كانت عليها علاقة مصر بالسودان قبل اخراج الجيش المصرى منه عام ١٩٢٤ ، وما ترتب على ذلك من اجراءات فصل السودان عن مصر عقب مصرع السردار ، بينما كان المشروع النهائى للمفاوضات السابقة قد اتى خلوا من أى نص يتعلق بالسودان بعد أن رفض الجانب البريطانى ماطلبه المفاوض المصرى (٥٨) .

وقد علق محمود على تلك المادة بأنه نجح فى منع الجانب البريطانى من استحداث أى وصف جديد لمركز الطرفين ، لذلك رأى أن تحذف كلمة الحكم الثنائى Condominium التى وردت فى مشروع المعاهدة الذى طرحه الجانب البريطانى بكل ما اتصله هذه الكلمة من سيادة مشتركة ، وهى كلمة لم ترد فى اتفاقية سنة ١٨٩٩ وإنما شاع استعمالها بعد الحرب العالمية الاولى وسقوط السيادة التركية عن كل من مصر والسودان (٥٩) .

وعندما ما اثيرت مسألة السودان فى المؤتمرات وانضمامه الى المعاهدات رأى أن يتبادل الرأى فى تنظيم تلك المسألة فى خطابين متبادلين بين محمود وهندرسون على نحو يؤكد حق مصر فى

(٥٧) نفس المرجع ج ٢ ص ٧٧ القضية المصرية ص ٢٢٣ مادة ١٢ وانها المزج السابق والصفحة .

(٥٨) د - أحمد زكريا - المرجع السابق ص ١٧٦ .

(٥٩) د - يونان ليبي : السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية ص

الاشتراك فى حكم السودان كما اتفق كذلك على تسوية ديون مصر
على السودان تسوية عادلة (١٠) .

الا ان المذكرة البريطانية علقت عودة الجيش المصرى الى
السودان بشرط تنفيذ المعاهدة بالروح الودية على ان تؤجل عودته
الى حين خروج القوات البريطانية من القاهرة (١١) .

وفد وافق الجانب البريطانى على وجهة النظر المصرية التى
قدمها محمود بخصوص تعيين المستشارين القضائى والمالى (١٢) .

على ان تجعل الحكومة المصرية القاعدة فى تعيين الموظفين
الأجانب من الرعايا البريطانيين ، ويتصل بذلك مسألة البوليس
التي تضمنتها المذكرة المصرية التى تتحدث عن نية الحكومة فى إلغاء
الادارة الأوروبية للأمن العلم ، مع استبقاء - لمدة خمسة أعوام -
عنصر أوروبى فى بوليس المدن تحت رئاسة ضباط بريطانيين وقد
استجاب الجانب البريطانى للطلب المصرى بالاعتماد على بريطانيا
لتنظيم بوليسها (١٣) .

وأخيرا سلم الجانب البريطانى المشروع للجانب المصرى .
وقد صيغ على أنه مقترحات لا على أنه مشروع معاهدة كالنصوص

(١٠) نفس المرجع والصفحة .

(١١) انظر لمزيد من التفاصيل المرجع السابق ص ٤١ والرافعى المرجع

السابق ص ٩٤ نفس الجزء .

(١٢) القضية المصرية - ص ٣٣٥ والرافعى - المرجع السابق ص ٨٩

ج ٢ .

(١٣) د أحمد زكريا - المرجع السابق ص ١٧٧ ونفس المصدر ص

٢٣٥ - ٢٣٦ والمرجع السابق ٨٩ - ٩٠ .

الأولى كما سبقت الإشارة ، فقد ألغيت ديباجته التى تذكر المفاوضات
عن الدولتين ، وألغيت فقراته الختامية(٦٤) .

وقد علق الدكتور هيكل على ذلك بأنه لم يبق فيه ما يدل على
أنه مشروع يراد توقيعه(٦٥) ، وقد أوقفت المقترحات
بكتاب من مستر هندرسون الى محمد محمود فى
٣ أغسطس ١٩٢٩ ، أوضح فيه أن هذه المقترحات التى سيعرضها
محمود على البرلمان هى أقصى ما يستطيع هندرسون أن يشير على
حكومته أن تذهب اليه فى رغبته فى الوصول الى تسوية دائمة
للمسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا ، وأن من أحب أمانى الحكومة
البريطانية أن يفحص المصريون المخلصون لوطنهم بلا تمييز بين
الأجزاء هذه المقترحات بروح الصداقة والمسالمة اللتين امتازت بهما
المحادثات الأخيرة ، وأن يجدوا فيها أساسا مرضيا للعلاقات
المستقبلية بين البلدين ، فإذا كان هذا هو حكم البرلمان المصرى
الجديد ، فإن الحكومة البريطانية تقوم من جانبها مباشرة بعرض
المقترحات على البرلمان لكى تبرم معاهدة للعمل بتلك المقترحات
والتصديق عليها(٦٦) .

وقد رد محمود على ذلك الكتاب بأنه يدرك أن هذه المقترحات
هى أقصى ما يمكن لهندرسون أن يوصى حكومته بقبولها ، وأبدي
استعداده لعرضها على الشعب والبرلمان المصرى ، واثقا ان قبولها
هو فى مصلحة بلاده ، وأنه يشاطر الحكومة البريطانية الرجاء بأن

(٦٤) د هيكل المرجع السابق ص ٢٠٦ ج ١ .

(٦٥) نفس المرجع والصفحة والجزء .

(٦٦) غريال - المرجع السابق ص ٢١٢ ، والرافعى المرجع السابق
ج ٢ ص ٨٦ - ٨٥ .

هذه المقترحات سيفحصها جميع المصريين بدون تمييز بين الأحزاب،
بروح الصداقة والمسالمة التي وضعت وبحثت فيها وسيجدون فيها
أساسا مرضيا للعلاقات المستقبلية بين البلدين (٦٧) *

كما أصدر محمود أيضا إلى أبناء وطنه نداء دعاهم فيه إلى
نبذ الحزبية ، وأن يفحصوا هذه الاتفاقية على هدى من وطنيتهم
المستتيرة ، فيجدونها أفضل من جميع مشاريع المساعدات التي
سيقتها في سبيل تسوية المسألة المصرية (٦٨) *

ومما لا شك فيه أن المفاوضات قد اعتمدت أساسا على شخص
محمد محمود ، من حيث مقدرته وكفاءته ومدى إيمانه بمطالب
بلاده وتمسكه بها ، مع ما لذلك من أثر في سيرها وما نتج عنها ،
وبالبحث تبين صحة ما أشار إليه دكتور أحمد زكريا من أنه لم
قدون جولات هذه المفاوضات في شكل محاضرات مسواة في
المصادر المصرية أو البريطانية ، بل تمت شفوية على أساس
المشروعات المطروحة ، الأمر الذي ضيع علينا مصدرا هاما لدراسة
مركز محمد محمود ، وحجم مقدرته ومطالبه ورد الفعل لدى المفاوضات
البريطاني وبالتالي الردود المحتملة والمتوقعة (٦٩) *

كذلك فإن محمود إذا كان قد ذهب إلى لندن بهدف جزئي
يتصل بالتفاوض في مسائل محددة ثم سيق إلى التفاوض بشأن

(٦٧) نفس المرجع - ص ٢٢١ - ٢٢٢ ونفس المرجع ص ٨٥ *

(٦٨) السياسة - ١٩٢٩/٨/٥ مناقشات مجلس العموم - وأيضا

السياسة - ١٩٢٩/١٢/٢٥ *

(٦٩) د. أحمد زكريا - المرجع السابق ص ١٧١ - ١٧٢ وتذكر جريدة

الكشفول ١٩٢٩/٧/١٩ حديث المفاوضات ، أن وزير الخارجية حافظ

عقيلي وعبد الحميد بدوي كانا أيضا مع محمود إبان مفاوضاته وانظر كذلك

- السياسة - ١٩٢٩/١٢/٢٥ *

القضية المصرية كلها ، فان ذلك اثر في قدرته على ترتيب أوراقه قبل البدء في المفاوضات ، وقد تمثل هذا في أنه بدأ في التفاوض وليس لديه مشروع محدد يمثل الحسد الانسى لما تطلبه بلاده ، والحد الأقصى لما يمكن أن تقبله من المطالب البريطانية (٧٠) .

وعلى أية حال فان هذه المقترحات هي خطوة للأمام فقد حققت لصبر بعض المكاسب ، على الرغم مما في المشروع من نواقص ، كما أن محمود قد بذل أقصى جهده ليصل الى ما يمكن أن يصل اليه ، ونأهيك عن ضبط الصياغات في المواد التي سبق الاتفاق عليها خلال جولات المفاوضات السابقة ، بما يغفل يد إنجلترا عن التدخل وتفسير النصوص حسبما تريد كلما عن لها ذلك (٧١) .

كما انه مما يحسب لمحمود قبله التفاوض مع تأكده من استقالة وزارته بعد ذلك ، وهو ما صرح به هندرسون في مجلس العموم البريطاني ، بأنه قد أفهم محمود أن الحكومة البريطانية لن تتحمل أي تبعه عن استقالته ، فرد محمود انه يقبل هذا الموقف (٧٢) .

وعلى الرغم من كل ذلك فكون محمود رئيسا لحكومة غير دستورية ، لاشك قد أضعف موقفه كمفاوض على عكس ما لو كانت حكومته أغلبية مما يعطيه موقفا أقوى أمام المفاوض البريطاني ، وهو أيضا السبب في تحول المفاوضات في النهاية الى مقترحات ، فيصرح هندرسون « بأن المقترحات ليست سوى قواعد تمثل الحد الأقصى الذي يسع الحكومة البريطانية أن تذهب اليه في رغبتها في تسوية العلاقات بين مصر وإنجلترا ، أنها ستكون موضع مفاوضات

(٧٠) نفس المرجع والصفحة .

(٧١) نفس المرجع ص ١٨٢ .

(٧٢) السياسة - ١٩٢٩/١٢/٢٤ مناقشات مجلس العموم - وايضا

السياسة ١٩٢٩/١٢/٢٥ .

مع الحكومة المصرية الجديدة التي يختارها الشعب المصري (٧٣) » .

على أية حال فقد كان رأى محمود فى المشروع هو ما صرح به الى جريدة « الجورنال » بعد وصوله الى فرنسا « بأنه بداية حسنة ، وأن كانت لا تحقق كل ماتريده » (٧٤) وفى لقاء آخر صرح بأن المعاهدة المصرية الانجليزية توافق مصالح البلدين ، « حيث من المستحيل استمرار النظام الناشئ عن احتلال ١٨٨٢ ، فتاريخيا حدثت تحولات كبيرة خلال السنوات الخمسين الماضية ، ومصر تعتبر من أكثر الامم تحضرا فى الشرق ، ويوجد أثناؤها فى المدارس والجامعات الأوروبية ، كما أن الطبقة الحاكمة بها على كفاءة تسمح لها بحكم امة مهمة ذات حضارة ضارية » (٧٥) .

وردا على الانتقادات التي كانت توجه لمحمود فى مصر بشأن الاحتلال العسكري البريطانى فى منطقة القناة ، قال ان إنجلترا لاسباب مفهومة لايمكن ان تكف يوما عن امة اخرى لها هذه الأهمية فى طريق الاتصالات مع الهند وقبول هذه الميزة انما هى بمثابة الاعتراف لانجلترا بهذا الدور فى معاهدة صداقة توقعها مصر وتراعى المصالح المشتركة للجانبين (٧٦) .

وبالإشارة الى مسألة الامتيازات ، ذكر محمود أنه ليس ثمة خوف من الفائها وسوف تتم المحافظة على أرواح وممتلكات الأجانب بشكل تام ، وكذب ما جاء فى بعض الصحف الانجليزية

(٧٣) الميامة - ١٩٢٩/١٢/٢٤ « مناقشات مجلس العموم »

(٧٤) البلاغ - ١٩٢٩/٨/١٠ « تلفرافات خصوصية » حديث لمحمد

محمود .

F.O 407/209 II Uo. 18 () Palairat to Henderson Aug (٧٥)

28, 1929.

(٧٦) السفير البريطانى فى روما -

Ibid.

(٧٦)

من حدوث بعض الاضرابات فى مصر ، وقال ان الانتخابات سوف تجرى فى ١٥ سبتمبر وانه تأكد ان البرلمان الجديد سيوافق على المعاهدة (٧٧) وعند عودة محمود الى مصر بالمقترحات ، ألقى فى ٢٤ أغسطس ١٩٢٩ خطابا بكلية « سان مارك » بالاسكندرية ، شرح فيه الأسباب التى جعلته يدخل فى تسوية المسألة المصرية جميعها ، بعد ان كان هدفه معالجة مسألة الامتيازات الاجنبية فقط ، فأوضح انه قد شعر من الظروف السياسية العامة ، ومن ميول الحكومة البريطانية ان امامه أفضل فرصة لمعالجة التسوية العامة ، ثم تطرق الى النقاط التى يمكن ان تؤخذ على المشروع مثل وجود القوات البريطانية فى قناة السويس رغم ان المشروع قد صدر بـزوال الاحتلال ، فعمل ذلك بأن قناة السويس هى طريق مواصلات عالمي ولذلك يمكن ان تتعرض لخطر الحرب فى أى وقت ، وخاصة ان قوات مصر لاتستطيع الدفاع عن القناة بمفردها ، لذلك لم يكن بد من اشتراك القوات البريطانية فى الدفاع عن القناة ، مع ملاحظة ان المشروع يؤيد اتفاقية سنة ١٨٨٨ الخاصة بحياد القناة (٧٨) .

ووصف محمود مزايا المشروع بأنه يهدف فى جملته وتفاصيله الى تحقيق معنى الاستقلال كما تفهمه كل أمة فى شئونها الداخلية والخارجية ، واذا كان قد أمن الحكومة البريطانية على بعض مصالحها ، فقد جاء ذلك التأمين بالقدر الذى لايعطل الاستقلال أو يبطئ له صورة أو معنى (٧٩) .

Ibid

(٧٧)

(٧٨) أحمد شفيق - الحولية السادسة ص ٧١١ - ٧١٧ « من خطاب محمود فى سان مارك » وانظر أيضا نفس المصدر - ص ٧١٧ - ٧٢٠ عن أسباب طلب بعثة بريطانية لتدريب الجيش المصرى ، ووجود المستشارين القضائي والمالى .

(٧٩) نفس المصدر - ص ٧١٤

ثم أكد على أن للبلاد الرأي الأخير في المشروع وإن كان لم
يجند بعد الطريقة التي يتعرف بها على رأى الأمة ، ودعا المصريين
الى دراسة المشروع ونبد الحزبية(٨٠) .

وإن كان محمود قد وضع فى ذهنه بعد أن توصل الى مقترحاته
العمل على تغيير نظام الانتخابات وجعله على درجتين ، على الرغم
من اتفاقه مع بريطانيا على عدم تغيير نظام الانتخاب القائم(٨١) ،
لأنه كان مدركا أن الطريق الوحيد لقبول مقترحاته هو العمل على
الفوز فى الانتخابات ، فكتب الى المستر لندساي مقترحا ذلك راجيا
الا تتدخل بريطانيا فى هذا الموضوع ، واستطرد قائلا « وإن أملى
وطيد أن تحظى المقترحات التي قدمتها للشعب المصرى بالقبول ،
ولكن لا أخفى عليكم أن المعارضة التي تحركها أغراض حزبية ، أو
ربما أغراض أخرى سوف تسعى لتؤثر على الناخبين ، ولايستطيع
انسان أن يتنبأ بمدى ما تصل اليه فى هذا الشأن على وجه التاكيد ،
وانى مقتنع أن قبول هذه المقترحات التي سوف أعود بها الى أرض
الوطن إنما هو لصالح مصر ، ولكنى متردد فى أن أضعها موضع
التصويت من الناس بالشكل المعروف(٨٢) » .

ومن ثم فانى على ثقة من أن هذه المعارضة للمقترحات لن
تسبب أى تغييرات فى سياسة الحكومة البريطانية نحو الاستقلال
الداخلى لمصر ، ولا تقدم أى ميرر لتدخل لمنع تصميم المصريين
المستقبين والوطنيين من اقرار الامور فى وطنهم(٨٣) » .

(٨٠) نفس المصدر ص ٧٢٥ .

(٨١) انظر Consul Peterson to Sir Lindsay ٧٢٥
Sept 9, 1929.

(٨٢) J.F.O. 407, No. 192 Mohamed Mahmoud Pasha to Sir
Lindsay Aug. 5, 1929.

Ibid

(٨٣)

أما الحديث الصحفي الذي أدلى محمود به في هذا الشأن فقد قال انه في ظل هذا النظام (*) يستطيع بسهولة خلال نوفمبر ضمان أغلبية معقولة توافق على المعاهدة ، وأنه سوف ينضم اليه عندئذ عديد من الوفديين (٨٤) ، وأن الحكومة البريطانية تقيد يديه بالنسبة للطريقة التي تجرى بها الانتخابات القادمة (٨٥) .

وعلى هذا قامت خطة محمود بعد عودته على تغيير نظام الانتخابات القائم لضمان قبول المشروع ، مما افصح عنه في لقائه التالي مع لورين بقوله ، « أنه لا يريد أن يقيد نفسه بشأن مسألة قانون الانتخابات » فأجابه لورين بأنه من خلال اتصالات لندن بالقاهرة في المرحلة الاخيرة ، فالمفروض أن محمود قد قبل اعادة العمل بالدستور المعطل وتطبيق قانون الانتخاب القائم (٨٦) .

وبالرغم من كل ذلك لم ييأس محمود من محاولة اقناع الحكومة البريطانية بتغيير نظام الانتخاب فأرسل الدكتور حافظ عفيفي من باريس الى لندن للاجتماع بالدكتور دالتون وكيل وزارة الخارجية البريطاني لاقتناعه بجعل الانتخابات على درجتين (٨٧) ، كما كتب

(*) العودة الى نظام الانتخاب على درجتين .

F.O. 407/209 No. 107. Lorraine to Henderson, Sept. (٨٤)

9, Tel. No. 824.

وايضا انظر البلاغ - ١٩٢٩/٨/٩ « محمود يريد انتخابات غير مباشرة »

F.O. 407, 209 II No. 34 Lorraine to Henderson, Sept. (٨٥)

17, 1929 Desp. No. 764.

والبلاغ ١٩٢٩/٨/١٣ « الانتخابات في سبتمبر القادم » .

F.O. 407/209 II. No. 21. Lorraine to Henderson, Sept. (٨٦)

4, 1929 Tel. No. 314.

(٨٧) الدنيا المصورة - ١٩٣١/١٠/١٤ كيف أتبع أن انتخابات ١٩٢٩

ستكون مباشرة والبلاغ ١٩٢٩/٨/٢١ .

القنصل البريطاني العام فى الاسكندرية مذكرة رفعها الى المستر
هور بأن الوزراء المصريين منهمكون الآن فى اعداد مشروع قانون
انتخابى يقلل من عدد الناخبين الى رقم يمكن الموظفين من السيطرة
على العملية الانتخابية (٨٨) .

وعلق هور على ذلك بأنه « كانت قد وصلت الى انباء بأن
الحكومة تدرس تعديلات محتملة فى القانون الانتخابى وفى الدستور
ولا أرى سوى أحد تفسيرين لما يجرى فاما أن محمود لم يذكر
لزملائه شيئاً عن تعهده للحكومة البريطانية ، واما أنه أحد الأساليب
الميكانيكية التى استبعدتها عن أخلاقيات محمد محمود ، لأنه عندما
ترأس الحكومة وافق على أن تكون ذات اتجاه قومى وليس اتجاه
حزبى وكان ذلك قبل توليه رئاسة الاحرار الدستوريين ، والآن وقد
تعهد بعدم التعرض لقانون الانتخابات فقد يرى أن تشكيل حكومة
قومية هو الأمل الوحيد امامه للموافقة على الاتفاقية التى أمكنه
التوصل اليها مع الحكومة البريطانية (٨٩) .

وهكذا فشل فى تغيير نظام الانتخاب بعد رفض بريطانيا ما
أكده تصريح دالتون الذى جاء فيه أن المقترحات الانجليزية ستعرض
على البرلمان المصرى ، بعد أن يتم انتخابه على أساس القانون
البرلمانى مهما يكن الحزب الذى ينتخبه الشعب (٩٠) .

F.O. 407/209. No. 96 Hoare to Henderson, Aug 10, (٨٨)

1929. Desp. No. 629. Conf.

(٨٩) Ibid وأنظر البلاغ - ١٧/٩/١٩٢٩ وزير الخارجية يقضى
على مناوره الاحرار والتى ذكرت أن محمود سعى لدى بريطانيا لتعديل عن
اشتراطها بأن يكون عرض المقترحات على الأمة ممثلة فى برلمانها .
(٩٠) البلاغ - ٢١/٨/١٩٢٩ حقيقة سعى الوزارة وايضا عفاف لطفى
السيد - المرجع السابق ص ١٩٣ - ١٩٤ وأنظر البلاغ ايضا ١٧/٩/١٩٢٩ .

وقد رأى محمود أن خطبة دالتون ، قد شجعت الوفد على الاعتقاد بأن الحكومة البريطانية ترغب فى التعاون معهم ، فألقى الى لورين بذلك الذى أجابه بأنه لا يستطيع أن يتصور أن الحكومة البريطانية تريد أن تملأ على مصر الطرق والوسائل التى ينظر بها الشعب المصرى الى مقترحات المعاهدة ، ثم علق لورين على هذا الحديث بأن محمود قد أرضته هذه الملاحظة ، وأعرب عن تخوفه من أن مناورات الوفد يمكن أن تؤدى الى فشل هذه المقترحات(٩١) .

وفى الحقيقة فإن الحكومة البريطانية قد امتنعت لعقد المعاهدة أن تكون مع حكومة منتخبة انتخاباً حراً .

وهكذا لم يصبح امام محمود من مخرج الا العودة الى فكرة الحكومة الائتلافية ، وهو ما وافق عليه حيث أبدى حماساً ملحوظاً لفكرة عقد مؤتمر وطنى(٩٢) لبحث مشروع المعاهدة ، الا أنه عاد بعد ذلك وأعرب عن شكوكه لستر مور فى قدرة هذا المؤتمر على احراز اية نتائج ، وأنه من الصعب عليه ان يشترك فيه وان كان على استعداد أن يفعل ذلك على مضض ، ولم ينكر مور امكان فشل هذا المؤتمر فى تحقيق أهدافه باقامة ائتلاف من كل الاحزاب لتقديم المعاهدة الى الناخبين ، الا انه سوف يوضح اتجاهات الوفد على المستوى الجماعى والفردى ، واذا ما أمكن ذلك فهذا كاف .

وعلى مور على ذلك بأن رئيس الوزراء قد أعرب عن تشاؤمه.

F.O. 407/209 II No. 21 Lornaine to Henderson Sept. (٩١)

4. 1929 No. 814.

F.O. 407/209. No. 100, Hoare to Henderson, Aug. 28, (٩٢)

1929 Tel. No. 802.

وأنه لو تجنبت الحكومة البريطانية الحديث عن المعاهدة لاسبوعين
أو ثلاثة ، كذا عدم الإشارة الى الانتخابات وغابنته بصدق ، فإن
الوفد سوف ينحدر من القمة الى القاع (٩٢)

وكان من الطبيعي أن يبحث محمد محمود عن تأييد لمقترحاته
بين مؤيديه وأنصاره ، فيجتمع حزب الاحرار الدستوريين ، وكانوا
قد اجتمعوا قبل سفره الى انجلترا وأعلنوا تأييدهم لمساعييه في حل
المسألة المصرية (٩٤) ، وألقى فيهم محمود خطابا أعقبه صدور قرار
الحزب بقبول المشروع وشكر محمود على ما بذله من جهود في
سبيل رقعة بلاده وكرامتها (٩٥) ، كما ألف الحزب لجنة له في
الاسكندرية من أجل الدعاية للمشروع (٩٦) .

ايضا انشأ محمود جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة ،
التي رأسها حافظ محمود للدعاية للمشروع ، ويذكر الاستاذ حافظ
أن محمد محمود قد رغب في أن يدخل الطلاب طرفا لاقناع
الوفديين لقبول المشروع فأسس هذه الجماعة (٩٧) .

كما روجت جرائد « السياسة - والثقافة - والكشكول »
للمشروع وأخذت تبين مزاياه وأن الاستقلال هو أساس المشروع ،

F.O. 407/209 II. No. 34. Loraue to Henderson, Sept. 17, 1929. (٩٣)

(٩٤) البلاغ - ١٩٢٩/٦/١٢ القضية المصرية ورئيس الوزراء .
(٩٥) د. أحمد زكريا - المرجع السابق ص ١٧٨ - ١٧٩ وانظر السياسة
١٩٢٩/٩/١ نص قرار الحزب .

(٩٦) البلاغ - ١٩٢٩/٧/٢٠ هزيمة الدستوريين في الاسكندرية .
(٩٧) حافظ محمود - معارك في الصحافة والفكر ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

وأنه أحسن ما عرض على البلاد وأن في ضياعه جريمة في حقها
وسد لطريق التفاهم ، كما أنه أضر ما ستسمع به الحكومة
البريطانية (٩٨) .

وقد هاجمت تلك الصحف أيضا موقف الوفد الصامت من
المشروع ، بأنه خوف من ضياع السلطة من بين أيديهم وتهديد
لكيانهم ، وأن هذا الموقف من الوفد سوف يؤدي الى تشدد بريطانيا
وضياع المشروع وبالتالي خسارة للمكاسب التي حصلت عليها مصر (٩٩)

وبالطبع دافعت تلك الصحف عن محمد محمود وأنه لم يكن
« سباعي يريد » كما يدعى الوفديون (*) ، وأنه قد بذل جهدا كبيرا
في المفاوضات (١٠٠) .

(٩٨) السياسة - ١٩٢٩/٩/١٢ قبول مصر للمشروع يؤكد أهميتها
الدولية ، ١٩٢٩/٨/١٨ مشروع الاتفاق ومعالجة الامتيازات والعدد - ٢٩/
٨/١٩٢٩ المعاهدة نهائية ، وايضا العدد ١١/١١/١٩٢٩ بعد نشر الكتاب
الأخضر .

(٩٩) انظر السياسة - ١٩٢٩/١١/٢٥ خطة الوفد السياسية ، ١٢/١١/
١٩٢٩ المسألة المصرية في البرلمان البريطاني والسياسة ايضا ١٢/١١/
١٩٢٩ تطور سياسة العمال والاسباب التي أدت اليها ، وايضا العدد ٢٥/١٢/
١٩٢٩ مناقشات مجلس العموم تقضح الوفديين ، والفجر - ١٨/٢/١٩٢٩ ،
موقف الوفد من المفاوضات ، والكشف ٢٧/٩/١٩٢٩ يجعلون مصير أمة
الكشف ٢٣/٨/١٩٢٩ رأيهم في المشروع .

(١٠٠) البلاغ - ١٩٢٩/١١/٧ وصفت محمود بأنه سباعي يريد .
(١٠٠) السياسة - ١٩٢٩/٧/٢٨ سياسة الارجاف والتضليل ، الفجر
١٤/٣/١٩٣٠ تخطيط تحذوه شهوة .

ثانيا - موقف محمود من مفاوضات النحاس - هندرسون سنة ١٩٣٠ :

تولى النحاس الحكم فى ٣٠ يناير ١٩٣٠ عقب الانتخابات التى أجرتها وزارة عدلى ، وقد شرع فى اجراء مفاوضات مع الحكومة البريطانية للوصول الى تسوية للقضية الوطنية فى ٣١ مارس عام ١٩٣٠ والتى استمرت حتى مايو من نفس العام ، وقد قامت تلك المفاوضات على اساس مقترحات محمد محمود .

وكما سبق الذكر فقد كان موقف الوفد من تلك المقترحات هو ما صرح به النحاس للملك فؤاد ، « بأن المقترحات تفتح الباب لتسوية وأن الوفد ملتزم بقبول التوصل الى اتفاقية وعقد معاهدة فى اقرب وقت ممكن (١٠١) » ، مما يعنى أن الوفد يقبل المقترحات كأساس صالح للمفاوضات .

ولكن عندما تأزمت المفاوضات بسبب مسألة السودان ،لقى الوفد تبعة تأزم الموقف على محمد محمود ، باتخاذ ما قبله حجة على الوفد المتفاوض ، وأن ما اتفق عليه بشأن السودان هو سبب الازمة الحاضرة ، فاتهمت صحيفة الوفد بأن الازمة القائمة حول السودان هى من صنع محمود وما رضى به فى المقترحات لأنه قبل ابرام الاتفاقية مع بريطانيا على أساس اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ بخصوص السودان ، وأن بريطانيا مصرة على التمسك بالمادة ١٣ الخاضعة بالسودان من المقترحات ، بما أن محمد محمود هو الذى قبل هذا الاعتراف ، وقبل أن يوقعه بغير تحديد لحقوق مصر ،

قائمه فى الأزمة التى يعانىها المفاوضون المصريون لايمكن أن
ينكر(١٠٢) .

ولم يكن بطبيعة الحال قبول محمد محمود للمادة الخاصة
بالسودان ، هو سبب التعتن البريطانى ، بل لأنهم كما قال النحاس
كانوا يقصدون بتسوية المسألة المصرية أن تكون التسوية فعلية
بالنسبة لمصر ، واسمية بالنسبة للسودان ، بحجة ان البرلمان
والشعب الانجليزى لم يكونا ليقبلا تغييرا فى حالة السودان
الراثة(١٠٣) .

وقد توالى الاتهامات من الوفد لمحمد محمود بأنه أراد ان يوقع
الاتفاق دون عرضه على الأمة ، وأن قبوله للمقترحات عقبة فى سبيل
المفاوض المصرى ، وأنه اعتبر المشروع محققا لأمانسى مصر
القومية(١٠٤) .

وقد أصدر محمود بيانا دافع فيه عن نفسه امام تلك الاتهامات
فنفى أنه قد طلب توقيع الاتفاق وتنفيذه ، بل أنه طلب عرض المشروع
على الأمة لتبدى رأيها فيه ، كما أنكر محمود ان مشروع ١٩٢٩
يقف عقبة فى سبيل المفاوضين ، فأوضح أن المشروع معروض على
مصر منذ ثمانية أشهر ومعه تصريح وزير الخارجية بأنه اقصى ما
يستطيع أن يشير على حكومته بقبوله ، وفى خلال هذه الأشهر لم
يبد عليه أحد اعتراضا ، وقد قبل النحاس وحزبه المشروع كأساس

(١٠٢) البلاغ - ١٩٣٠/٥/٤ مقال عبد القادر حمزة .

(١٠٣) د يونان ليبب - السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية
ص ٦٨ .

(١٠٤) انظر البلاغ - ٤ - ٥ - ١٩٣٠ ، وأيضا العدد ٥ - ٥ - ١٩٣٠

للعلاقات بين مصر وإنجلترا ، كما فوض أيضا البرلمان المصري للحكومة الحاضرة في المفاوضة على أساس المشروع (١٠٥) .

وقد نفى محمود انه قد اعتبر المشروع محققا لأمانى مصر الوطنية ، وبرهن على ذلك بما جاء فى كتابه الاخضر عن المفاوضات بقوله ، «وما لى أن اخدع نفسى أو اخدع أحدا فاقول انه غاية مايتمنى المصرى لبلده ، فانه لعزیز على أن يقف بأمانى البلاد عند هذا الحد مهما يعد » (١٠٦) .

وبالنسبة لمسألة السودان ذكر انه اثناء مفاوضاته فى هذه المسألة قامت عقبة لم يحن الوقت للاقضاء بها ، لأن المفاوضات فى هذه المسألة مازالت قائمة ، وأنه حينما تنتهى المفاوضات بالنجاح أو الفشل فسيصارع الأمة بهذه العقبات ومصادرها (١٠٧) .

وقد دافعت « السياسة » أيضا عن التهم المنسوبة لمحمود ، بأن التلغراف الذى تستند عليه « البلاغ » فى اتهاماتها قد كتب فى ٤ أغسطس بينما محمود وهندرسون قد تبادلوا الخطابين المرفقين بالمعاهدة فى ٣ أغسطس والذى وافق فيه محمود ردا على هندرسون بأنه مستعد لعرض المقترحات على الشعب والبرلمان المصرى (١٠٨) .

كما قيدت كذلك ادعاءات الوفد بأن محمود سبب فشل المفاوضات ، فتساءلت لماذا سكوت الوفد ثمانية أشهر دون أن يعارض المشروع ، ولماذا وافق على الدخول فى مفاوضات على أساس

(١٠٥) السياسة - ١٩٣٠/٥/٥ بيان محمد محمود وانظر رد البلاغ

على البيان ١٩٣٠/٥/٦ لمعيد القادر حمزه .

(١٠٦) نفس النورية والعدد وانظر رد البلاغ نفس العدد .

(١٠٧) نفس الدورية والعدد وانظر ايضا نفس الدورية .

(١٠٨) نفس النورية - ٦ - ٥ - ١٩٣٠ المحاولة الصبيانية المفضوحة

وايضا العدد ٥ - ٥ - ١٩٣٠ تبعات مضحكة .

مشروع محمود ، ولماذا لم يصر على الدخول حرا من غير قيد اذا كان الذى يقوله صحيحا(١٠٩) ، وخاصة أن الوفد قد علم من تصريحات مكدونالد وهندرسون بأن المقترحات اقصى ما تسمح به الحكومة البريطانية ، كما أكدت السياسة وهي على حق ان محمود صرح بأن المشروع خطوة لاستكمال الاستقلال(١١٠) ، والدليل على ذلك ما جاء فى كتابه الأخضر وما صرح به لجريدة الجورنال بأن المقترحات خطوة فى سبيل الاستقلال(١١١) ، كما سبق الاشارة ، وعندما نبه هندرسون محمود الى أن هذه المفاوضات قد يترتب عليها استقالة وزرائه ، أجابه باستعداده لتحمل مسئولية ذلك ، ودلت السياسة على ذلك بأنه لو كان حريصا على الحكم لما كان جوابه انه مستعد أن تستقيل وزارته(١١٢) .

وردا على اتهامات الوفد أيضا بشأن موقف محمود ازاء السودان ، دافعت السياسة عن ذلك بأنه قد أصر على نكر اتفاقية ١٨٩٩ فى مفاوضاته ، وأنه رفض فكرة الحكم الثنائى التى ارادها الانجليز فى ذلك الحين(١١٢) .

وابان الاعلان عن فشل مفاوضات النحاس - هندرسون صرح محمود بأن المفاوضات لاثبتت آمال البلاد ولكنها خطوة الى الاستقلال تتلوها خطوات ، تسعى من اجلها الأمة لتحقيق آمالها وأمانها ، ثم هاجم محمود وزارة النحاس بأنه على الرغم من وجود

(١٠٩) السياسة - ٦ - ٥ - ١٩٣٠ .

(١١٠) السياسة - ٥ - ٥ - ١٩٣٠ .

F.O. 407/209 II No. 18 Palatret to Henderson Avg. (١١١)

23. 1929.

(١١٢) السياسة - ٥ - ٥ - ١٩٣٠

(١١٣) السياسة ١٩٣٠/٥/٥

برلمان ودستور قائم فليس هناك ديمقراطية قائمة وأنه لا يمكن للأمة أن تطعن إلى هذا الحكم (١١٤) .

وعلى أية حال فإن مفاوضات النحاس - هندرسون قد تقدمت خطوة عن مقترحات محمود في بعض الجوانب كان تقدم مصر المساعدات لبريطانيا داخل أراضيها ، أو أن الجيش المصري سوف يقوم في المستقبل بحماية القناة ، كما حذفت المادة الخاصة بتقديم سفير بريطانيا على غيره من السفراء ، وأن كان ذلك قد جاء في المذكرة وليس في النص ، كذلك نجح الوفد في تخفيض مدة سريان المعاهدة إلى عشرين عاما (١١٥) .

وهو الأمر الذي أغلق ملفه في أي الأحوال بعدم الاتفاق على المعاهدة وإقالة وزارة النحاس .

(١) موقف محمد محمود من وضع معاهدة سنة ١٩٣٦ موضع التطبيق :

على الرغم من موقف محمد محمود الرافض لاجراء مفاوضات مع بريطانيا في ١٩٣٤ الأمر الذي عبر عنه في لقاء له مع لامبسون

(١١٤) السياسة ١٩٣٠/٥/٢٥ كلمة محمود في أعضاء لجنة السيد زينب المركزية .

(١١٥) السياسة ١٩٣٠/٥/٢٥ بعد نشر الكتاب الأبيض والعدد ٢٦ / ١٩٣٠/٥ أن المشروع الجديد لم يأت بأفضل مما جاء به محمود باستثناء الشكل واللفاظ ، وإيسا الحد ١٩٣٠/٥/٢٧ « منطق النصوص والمقارنات » مقارنة بين مشروع محمود - هندرسون والنحاس - هندرسون وأنه لم يأت بجديد كحزب أغلبية . وانظر على الجانب الآخر روز اليوسف ١٩٣٠/٦/٣ العدد ١٧٥ الفرق بين المشروعين واتهمت مقترحات محمود بأنها قد أمليت وسلمت له في ثلاثة أيام وأنها احتوت على تسامحات جوهرية .

مى ١٠ ابريل من ذلك العام بقوله « انه لمن تكون هناك مقاولات للمعاهدة قبل عامين على الأقل ، وأن الأوضاع الداخلية فى مصر فى فوضى كاملة ، وحتى يتم تنظيم البيت من الداخل سسوف يكون من البلاء التفكير فى مقاضات ، وفى ذلك الاثناء يمكن النظر فى مشاكلنا المشتركة مشكلة وراء الأخرى » (١١٦) .

غير انه تحت ضغط الاحداث الدولية باعتماد ايطاليا على الحبشة ، واحتمال نشوب الحرب ودخول بريطانيا فيها ، الى جانب الاحداث الداخلية فى مصر كل ذلك ادى بمحمود الى أن يعمل عن رأيه السابق ، ويدلى بحديث للسكترير الشرقى للسفارة البريطانية فى اواخر اكتوبر سنة ١٩٣٥ والذي نقله بدوره الى لامبسون ، وقد اشار فيه الى ضرورة تعاون مصر باخلاص مع انجلترا فى تلك الظروف فى مقابل أن يحترم استقلالها ، وأن يسمح لها بزيادة وتطویر جيشها لتصبح فى مركز يجعلها تستطيع أن تشارك انجلترا فى الدفاع عن مصر ، وأضاف أن ذلك لايتحقق الا بالحصول على المال بعد الغاء الامتيازات المالية للاجانب ، أما فيما يتعلق بالدستور(*) ، فقد ذكر محمود انه من الحماسة الحديث عنه فى مثل تلك الظروف (١١٧) .

ومن ثم فقد كان محمود يطالب بحماس بالتوقيع فوراً على

F.O. 407/217 (III), ENC in No. 29 Record of a (١١٦)
conversation between Sir M. Lampson and Mohamed Mahmoud
Pasha, April 10, 1935.

(*) انظر الفصل الثانى - حيث كان الوفد يطالب بعودة دستور ١٩٢٣
اولاً .

(١١٧) د . احمد زكريا - المرجع السابق ص ١٨٨ .

اتفاق على أساس معاهدة سنة ١٩٣٠ ، وهو ما طالبت به الجبهة الوطنية التي تكونت عقب أحداث ١٩٣٥ من جميع الأحزاب وكان محمود ضمن أعضائها (١١٨) ، وقد تم أول اجتماع للجبهة المتحدة في منزل محمد محمود ، ثم أصبحت الاجتماعات تعقد بعد ذلك في منزل النحاس (١١٩) .

وفي ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ ، اتفقت الجبهة المتحدة التي من أعضائها محمد محمود على رفع كتابين أحدهما للملك فؤاد لاعادة دستور ١٩٢٣ ، والثاني لبريطانيا لترقيع معاهدة ١٩٣٠ بعد الاتفاق على نص السودان ، وبالفعل صدر الأمر الملكي بمودة دستور ١٩٢٣ (١٢٠) ، كما أبلغ لامبسون نسيم عن عدم معارضة الحكومة البريطانية في اعادة الدستور (١٢١) .

وقد رد ايدن وزير الخارجية البريطاني في ذلك الوقت على طلب الجبهة المتحدة لعقد المعاهدة بأن هذا الأمر موضع عنايته الجديدة ، ولكن ابداء الرأي فيه يحتاج الى بعض الوقت نظرا لحداثة عهده بتولى مهام وزارته ، ولانشغاله في تلك الفترة بمسألة الحبشة (١٢٢) .

وقد عقب محمود على رد ايدن في حديث له مع الاهرام فقال ، ان برقية ايدن تدل على حرص من جانبه على حل المسألة المصرية

-
- (١١٨) انظر شفيق غريال - المرجع السابق ص ٢٧٩ .
(١١٩) د. هيك - المرجع السابق ج ١ ص ٢٨٨ .
(١٢٠) د. رمضان - المرجع السابق ج ١ ص ٧٧٨ وايضا الرفاعي - المرجع السابق ج ٢ ص ٢٠٤ - ٢٠٩ .
(١٢١) د. هيك - المرجع السابق ج ١ ص ٢٨٨ .
(١٢٢) نفس المرجع - ص ٢٩٢ ونفس الجزء .

بروح الود والتفاهم بين مصر وإنجلترا ، أما اعتذاره بتوليته لمنصبه قبل قليل فإنه قد يكون لهذا الاعتذار ما يبرره لو أن المسألة لم تكن جوهرية وحيوية لمصر بالقدر الذى يجعلها أول مسألة تشغل يسأل المصريين وتجعلهم يستعجلون فى حلها ، وأن إنجلترا متى اقتنعت بالرد على طلب مصر بتوقيع المعاهدة بالنصوص التى انتهت إليها مفاوضات ١٩٣٠ ، فإنها ستسارع الى ابداء رأى صريح فى الجبهة الوطنية (١٢٣) .

وعندما أطلع لامبسون محمد محمود وصدقى أثناء مقابلتهما معه ، على نص بريدية أيدى فى ٢٢ ديسمبر ١٩٣٥ ، أجاباه بأنهما لا يريان هذه الطريقة متفقة مع ما يرجى من تصفية الجو وتحسين العلاقات بين الدولتين ، فقد صرح هور فى مناسبتين علنيتين بتصريحات جرحت الشعور المصرى ، فإذا أريد ارضاء هذا الشعور لا يكون ذلك ببريدية تتلى على أعضاء الجبهة المتحدة فرادى ، بل لابد من بيان صريح يقرر قبول إنجلترا لمشروع سنة ١٩٣٠ كقاعدة للتسوية (١٢٤) .

ويبدو غريباً اصرار محمود وأعضاء الجبهة الوطنية على التوقيع على معاهدة سنة ١٩٣٠ رغم أنه من المفروض فى المفاوضات أن يحاول الحصول على مزايا أفضل من تلك التى حققها أى مشروع سابق ، وقد فسر الاستاذ غريال ذلك الموقف بأنه ربما كان نابعا من أن معاهدة ١٩٣٠ كانت مقبولة من جميع الاحزاب ، وبالتالي فلن تقوم معارضة حولها (١٢٥) .

(١٢٣) السياسة - ١٩٣٦/١/٥ حديث محمد محمود مع جريدة الاهرام نقلته السياسة .

- (١٢٤) د. هيكى - نفس المرجع والجزء ص ٢٩٢
- (١٢٥) انظر شفيق غريال - المرجع السابق ص ٢٧٩

وقد قسر محمود اصراره على مشروع سسنة ١٩٣٠ ، في حديث له مع لامبسون بقوله ، أنه معترض على المفاوضات ، وأن ما يريده الموافقة فورا على مشروع ١٩٣٠ ، باستثناء النقاط التي لم يتم التوصل الى حل فيها فهي التي تخضع للمفاوضة فيما بعد ، لأنه سوف يكون مميتا ارسال وفد الى لندن والمغامرة بفشل آخر ، وقد حث محمود بقوة واصرار كما قال لامبسون على ان يتم ذلك قبل انتخاب البرلمان فان ذلك امر على قدر عظيم من الأهمية (١٢١) .

ومع هذا السبب الظاهر الذي ابداه محمود لاصراره على مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ وهر الخوف من أي فشل ، فلا شك أنه كان هناك سبب آخر فقد كان في نفس الوقت لا يريد اجراء انتخابات جديدة الا بعد عقد المعاهدة خوفا من عودة الوفد ، فربما لا يريد ان ينسب ذلك الى الوفد ، أو ربما كذلك اعتقادا منه ان عقد المعاهدة سيهدد وجود الوفد نفسه وهو ما يتمناه، وهو ما أعلنه محمود بعد عقد معاهدة ١٩٣٦ ، بان مهمة الوفد قد انتهت ، وترتب على ذلك ان اعتنقت المعارضة كلمة محمد محمود ان الاغلبية قد انتهت (١٢٧) .

وهذا يفسر موقفه بعد ذلك في الهجوم على وزارة النحاس ، ورئاسته للمعارضة تجاهها ثم تقديمه عريضة للملك ضدها ، وبدأت سياسته في التقرب من الملك طمعا في رئاسة الوزارة . الخ (١٢٨) .

وعلى أي الأحوال ففي نفس الحديث رد لامبسون على محمود

« بأن اقتراحه ييسط الأمور الى حد بعيد فلو ان الحكومة البريطانية قد وافقت على عقد معاهدة « الآن » فان المواد العسكرية

F O. 407/220. No. 6, Lampson to Elden, Jan 3. 1936. (١٢١)

(١٢٧) أحمد بهاء الدين - فاروق ملكا ص ٢٧ .

(١٢٨) انظر الفصل الثاني .

معاهدة ١٩٣٠ لم تعد ملائمة للالوضاع الحالية ، وان ما يضايقه ان المصريين لايعلمون مدى الاعمية التي ينبغي ان تعلق على وجود قواتهم « معنا » فى حالة دائمة من التعاون للدفاع ضد اى عدوان خارجى « (١٢٩) .

وقد علق لامبسون على موقف محمود بقوله :

« وقد حاول الباشا اقتباس بعض مواد معاهدة ١٩٣٠ ، غير انى نجحت فى اقناعه بانها لا تلبي الاحتياجات الحالية التى كشفت عنها الازمة الايطالية الاخيرة خاصة ما اتصل منها بالقواعد الجوية وما الى ذلك » .

واخيرا فقد اقر محمود بان المواد العسكرية تتطلب المراجعة ، ولو ان فكرة انشاء جيش مشترك انجليزى - مصرى قد فاجاته غير انه رأى ان القضية بالنسبة لهذه الفكرة هى قضية صياغة ، وانه مستعد للمعاونة فى وضع هذه الصياغة (١٣٠) .

وقد ذكر لامبسون كذلك ان محمود قد اشار فى موضع آخر الى الرغبة فى منح المصريين شيئا بشأن قضية الامتيازات ، ولما اوضح له الصعوبات القائمة تم اسقاط المسألة (١٣١) .

رغم ان محمد محمود بعد ذلك سوف يتمسك بالغاء الامتيازات الاجنبية فى مقابل التساهل فى المسألة العسكرية .

F.O. 407, 220. No. 6 Lampson to Eden, Jan 2, 1937. (١٢٩)

F.O. 407, 220. No. 6. Lampson to Eden, Jan 2, 1938. (١٣٠)

Ibid (١٣١) رانظر رد ايدن على تعليقات لامبسون لمحمود بحطره

من عدم تشجيع اى اقتراحات تصدر من اى جهة وانظر
F.O 408/220, No. 8, Eden To lampson Jan. 3, 1938

وبعد هذا اللقاء وفى حديث لمحمود مع جريدة الاهرام يعود يتحدث عن مزايا اتفاقية ١٩٣٠ ، وأنه ليس هناك ما يحول دون اعلان انجلترا قبول ما طلبته مصر ، وخاصة أن النصوص التى تم الاتفاق عليها مقبولة من الطرفين ، ولا يجوز العودة الى النظر فيها ، وقد وصف محمود مصر بأنها على فوهة بركان ، وإنها تريد أن تعرف مصيرها ، ثم أبدى اعتقاده بأن ايدن لن يترك الفرصة تمر دون أن يوقع على ما تم الاتفاق عليه بين مصر وانجلترا (١٢٢) .

أى أن محمد محمود بعد أن وافق لامبسون على أن معاهدة ١٩٣٠ ، لم تعد تصلح وخاصة فى شروطها العسكرية كأساس لعقد معاهدة ، عاد وطالب فى حديثه للامرام بأن يوقع فى الحال على أساس اتفاق ١٩٣٠ .

وعلى أية حال وفى ٢٠ يناير ١٩٣٦ جاء رد الحكومة البريطانية بالموافقة على التفاوض لعقد معاهدة فى الحال ، ولم يتقيد الرد بأن يكون مشروع ١٩٣٠ ، كما رغب محمد محمود ، هو أساس لتوقيع المعاهدة ، وإن كان قد أعلن فى الوقت نفسه عن الرغبة فى عقد معاهدة مع ممثلى الشعب المصرى بأسره ، وكان معنى ذلك بقاء الاحزاب متحدة (١٢٣) .

وفى ١٢ من فبراير صدر مرسوم بتعيين الهيئة الرسمية لعقد معاهدة مع بريطانيا من جميع الاحزاب والمستقلين ، مثل مصطفى الفحاس رئيسا ومحمد محمود واسماعيل صدقى الخ أعضاء (١٢٤) .

(١٢٢) السياسة - ١٩٣٦/١/٥ حديث محمد محمود .
(١٢٣) غربال - المرجع السابق ص ٢٧٣ ، وانظر د. رمضان - المرجع السابق ص ٧٨٨ - ٧٩٠ شروط بريطانيا لابرام المعاهدة .
(١٢٤) نفس المرجع - ص ٢٧٦ الاعضاء ، هم أحمد ماهر - مكرم عبيد - على الشمسى عبد الفتاح يحيى - واصف غالى عثمان محرم - حلمى عيسى .

وقد اقترح محمد محمود ضم عبد الحميد بدوى الى هيئة
المفاوضين ، فاعترض الآخرون بأن بدوى لا يمثل حزبا معيناً ولا هيئة
سياسية ، ولكن محمود تمسك برأيه وقال للنحاس فى آخر النقاش
حول ذلك بأنه يرجوه رغم سرية المحادثات بأن يرجع الى مشورة
بدوى فى كل ما يرى ضرورة لعرضه عليه ، فوافق النحاس ، حتى
انه عندما بحثوا فى الاتفاق العسكرى قيل ان اعتراضات محمود
على بعض مواده كانت بوحى من بدوى (١٣٥) *

أما عن محمد محمود مفاوضا ، فلا شك أنه كان يعرف جيدا
المفاوض البريطانى فقد اشترك فى مفاوضات سعد - ملتر كذا كانت
هناك مفاوضاته فى ١٩٢٩ ، مما يعطيه خبرة وميزة فى نفس الوقت
للجانب المصرى *

وفى احدى جلسات المفاوضات طلب محمود ضم وثائق
مفاوضاته مع هندرسون فى ١٩٢٩ الى مفاوضات ١٩٣٠ من أجل
المقارنة بين المشروع المعروض عليهم وبين هذين المشروعين، وقد كان
مشروع محمود بالفعل موضوع جلسة من الجلسات التى عقدها
المفاوضون المصريون (١٣٦) *

وقد برز موقف محمود فى المفاوضات اثناء النقاش حول
المسألة العسكرية وكانت بريطانيا قد تراجعت فى هذه المسألة عما

(١٣٥) المصور - ١٩٣٦/٨/٧ العدد ٦٦٧ والتى ذكرت انه عندما عرضت
مسألة السودان رأى المفاوضون حاجتهم الى بدوى لاستطلاع رأيه فى بعض
النقاط القانونية الدقيقة فاستدعوه على عجل وطلبوا منه تقديم مذكرات ،
فلما انتهى بدوى منها قرأها فأبدوا إعجابهم بها ، فابتسم محمود وقال
« هل قلت لكم من الاول يا جماعة انه لازم يكون معنا »
* نفس الدورية - ١٩٣٦/٧/١٧ العدد ٦٦٤ *

تم الاتفاق عليه فى عام ١٩٣٠ - بحجة تغير الموقف الدولى ، وقد انتهى النقاش بأن يكون للقوات البريطانية الحق فى أن تستعمل موانئ مصر ومطاراتها وطرق مواصلاتها فى حالة خطر الحزب الدايم ، وفى حالة أية مفاجأة دولية يخشى خطرها (١٢٧) .

وقد اعترض محمود على عبارة «خطر الحزب الدايم والمفاجآت الدولية التى يخشى خطرها» ، ولذلك عندما أبدى أعضاء الهيئة المصرية رأيهم فيه، أعلن محمود رفضه للمشروع لما له من اعتراضات على أحكامه ، وأضاف أنه من باب المجاملة سوف يستمر مع زملائه فى المحادثات التى ستدور حول المسألة السودانية ، بعد أن ينتهوا من محادثات المسألة العسكرية ، وأن كان قد أعمل أن يرجع عن رفضه إذا ما أسفرت المعارضات عن فوائد فيمابقى من أمور (١٢٨) .

وقد حاول الدكتور أحمد ماهر اثناءه عن موقفه فذهب الى أن قبولهم لمشروع الاتفاق العسكرى معلق هو الآخر على فائدة ما سيجنونه من مفاوضاتهم فى النقط الباقية ، ثم طلب منه أن يقبل المشروع معلقا على هذا الشرط .

فأجابه محمود بأن «هذه فاقا عظيما بين القبول والرفض حتى اذا علق كلاهما على شرط مستقبلى» ، ولذلك فإنه يصير على موقفه ، وهو موقف رفض المشروع الذى يحسبه متضمنا أحكاما ماسة باستقلال مصر (١٢٩) .

ومع ذلك فقد حضر محمد محمود خصيصا الى القاهرة ، حيث التقى بعبد العزيز فهمى ومحمود عبد الرازق وهيكىل ، وشرح لهم

(١٢٧) د. هيكىل - المرجع السابق ج ١ ص ٤١٣ - ٤١٤ .

(١٢٨) الشباب - ١٩٣٦/٧/٢٩ العدد ٢٤ .

(١٢٩) نفس النورية والعدد .

الموقف وأنه يرغب في قطع المفاوضات وأخبرهم أن زملاءه لا يتحمسون حماسه لقطع المفاوضات ، ويحاولون حملته على ألا ينسحب من هيئة المفاوضات ، فايد الحاضرون محمود في موقفه ، وشرح لهم فهمي ما تتطوى عليه عبارة الخطر الداهم من احتمالات لاحصر لها(١٤٠) .

ثم أشار على محمود وأيده الجميع بأن يتمسك في مسألة الامتيازات بالغائها الالغاء التام ، وبضرورة النص على ذلك في صلب المعاهدة بوضع نص تتعهد به انجلترا بأن تعاون مصر على هذا الالغاء ، فإن حصل محمد محمود على هذه القرصية ، كانت كسبا يعوضها عن التسليم بالمعاونة في حالة المفاجأة الدولية ، وتكون حجة لمحمود في عدم انسحابه(١٤١) .

وقد وافق محمود على تلك الفكرة ، لأنه رغم رفضه للمشروع العسكري إلا أنه استمر في المفاوضات ، وخاصة أنه كان مهتما بمسألة إلغاء الامتيازات منذ وزارته ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، حينما أرسل وزير خارجيته حافظ عفيفي إلى لندن للتخفيف من عبء الامتيازات ثم حاول هو كذلك أبان مفاوضاته في سنة ١٩٢٩ ونجح في نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة وفي تطبيق التشريع المصري على الأجانب ، وأن كان مشروع المعاهدة لم يبلُذ كما هو معروف(١٤٢) .

(١٤٠) د . هيكل - نفس المرجع والجزء ص ٤١٤ ، وانظر غريال - المرجع السابق - ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .
(١٤١) نفس المرجع والصفحة .

(١٤٢) انظر القضية المصرية - ص ٣٣٢ - وانظر د . رمضان - المرجع السابق - ص ٣٨ - ٣٩ وله رأى مختلف حول قضية الامتيازات وأن صاحب فكرة الغائها هو الوفد ، وانظر القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٣٦ - ص ٤٥٧ .

واستمر محمود على اهتمامه بموضوع الامتيازات ، ففي أثناء حديثه مع لامبسون في ٢ يناير ١٩٣٦ ، أشار الى رغبته في منح المصريين شيئاً بشأن الامتيازات (١٤٢) ، وفي خطبته في ٧ نوفمبر ١٩٣٥ صرح بأنه لم يبق لمعالجة مشكلة الامتيازات الا طريق واحد هو إلغاؤها إلغاء تاماً (١٤٤) .

وقد اعترض محمد محمود على ثلاث نقاط أخرى من الاتفاق العسكري هي :

١ - قبول مصر انشاء طرق حربية جديدة .

٢ - سماح مصر للطائرات البريطانية بالطيران على أراضيها عند الضرورة .

٣ - نفقات الثكنات (١٤٥) .

وقد أبدى النحاس وزملاؤه آراءهم في تلك النقاط ، وبينوا أنها في المشروع الأخير خير منها في جميع المشروعات السابقة ، ولكن محمود رأى أن فيها قيوداً لا يمكنه أن يتقيد بها (١٤٦) ، لأنها لا تحقق الاستقلال الداخلي ، ولا ترفع يد الاحتلال عن الأراضي المصرية كما هو مفهوم من نصوصها المعروضة (١٤٧) .

(١٤٣) F.O. 407/220, No 8, Lampson to Eden, Jan 2, 1936

(١٤٤) البلاغ - ١٩٣٥/١١/٧ ، والسياسة - ١٩٣٦/٨/٣ دولة محمود وإلغاء الامتيازات الأجنبية ، الشيايب ١٩٣٦/١١/٤ العدد ٣٨ .
(١٤٥) المصور ١٩٣٦/٧/٣١ العدد ٦٦٦ - والشيايب ١٩٣٦/٧/٢٩ العدد ٢٤ .

(١٤٦) نفس الدورية والعدد .

(١٤٧) البلاغ ١٩٣٨/٤/٤ .

فرد النحاس عليه بأنه زعيم الاغلبية ، وانه قد وافق مبدئيا على المشروع لأنه لايرى فيه قيودا على مصر(١٤٨) .

فعلق محمود قائلا ، « وهل أنت يا باشا تستبعد أن تكون معي الاغلبية بعد خمس سنوات ، فقد يحادثني الاتجليز فأكون وقتئذ غير مقيد » ، وقد استمرت المناقشة فترة بين الزعيمين فقال محمود في النهاية ، انه يفضل تأجيل المعاهدة الى أجل غير مسمى ، فتدخل مكرم وذكره بأنه كان يطالب بالمعاهدة في الحال وقبل اصدار الدستور(١٤٩) .

ولكن محمود أصر على موقفه من عدم قبوله الاتفاق العسكري وسجل رفضه في كتاب رسمي أبلغه الى النحاس ، وطلب منه إبلاغه الى لامبسون حتى تكون الحكومة البريطانية على علم تام بموقفه(١٥٠) .

فأبلغه النحاس أن المندوب السامي يشترط التوقيع على الاتفاق من جميع الاعضاء الممثلين للعناصر الحزبية المصرية المشتركة في هيئة المحادثات ، فطلب منه محمود أن يخبر لامبسون، ثم يرى اذا كان لديه مخرج من ذلك المأزق ، الا ان مكرم عبيد اقترح على النحاس بأن يتحدث مع المندوب السامي ويقنعه بالاكتماء بتوقيعه عن الجانب المصري ، وبالفعل فقد تمت الموافقة على أن يكتفى بتوقيع الاتفاق من رئيسي الهيئتين وحدهما(١٥١) .

(١٤٨) المصور - نفس العدد .

(١٤٩) نفس النورية والعدد .

(١٥٠) للشباب ١٩٣٦/٧/٢٩ العدد ٢٤ .

(١٥١) نفس النورية والعدد .

وكان النحاس قد أبلغ لامبسون كذلك بموافقة الجانب المصرى، على الاتفاق العسكرى ما عدا محمد محمود بقوله « يسرنى أن أخبر فخامتكم أن زملائى وأنا موافقون على الاتفاق العسكرى عدا دولة محمد محمود فإنه غير موافق على الاتفاق المذكور ، ولكنه لا يمتنع عن الاستمرار مع زملائه فى المحادثات فى المسائل التالية (١٩٣٢) » .

وقد قابل لامبسون محمد محمود اثر اختلافه مع زملائه حول الاتفاق العسكرى ، وأوضح محمود له معارضته خاصة لموضوع « الطوارئ الدولية » التى يخشى وقوعها فرأى أنه يجب على الأقل بأن ينص المشروع على ضرورة موافقة مصر ، على أن هناك حالة طوارئ دولية يخشى وقوعها حقا ، فرفض لامبسون هذا الطلب (١٩٣٢) .

وقد علقت مجلة الشباب على أن محمد محمود قد استعمل فى حديثه كلمة Consent التى تدل على الموافقة ، ولكن النص النهائى للمشروع جاء متضمنا عبارة Consult بمعنى الاستشارة أو أخذ الرأى ليس غير (١٩٣٤) .

وقد حدثت أقاويل نتيجة لموقف محمود من الاتفاق العسكرى ، وأشيع أنه قد تم استقالته من وفد المفاوضات ، وقد دافعت جريدة السياسة عن محمود بأن الخلاف فى الرأى حول الاتفاق العسكرى، خلاف أساسه تقدير استقلال مصر وسيادتها قبل كل شىء ، لأن القوات البريطانية لن تنسحب من القاهرة الا بعد بناء الثكنات وبعد انشاء طرق معينة تعهدت مصر بإنشائها ، فضلا عن بقاء القوات

(١٩٣٢) السياسة ١٩٣٦/٧/٢٥ « توقيع الاتفاق العسكرى بين مصر وبريطانيا وعدم موافقة محمد محمود » ، والبلاغ ١٩٣٦/٧/٢٥ .
(١٩٣٢) الشباب ١٩٣٦/٧/٢٩ العدد ٢٤ ارادة الحكومة المصرية .
(١٩٣٤) نفس العدد والدورية .

العسكرية بالاسكندرية ثمانى سنوات ، مما يتضخ معه ان الاختلاف على قيمة هذا الاتفاق له قيمته ، ويجب ان يكون موضع التفكير من كل مصرى(١٥٥) .

وقد رأى محمود ان يستمر فى الحادثات حتى تعرف مصر ما تريد انجلترا معاونتها فيه من حقوقها ، وتقدر هذه المعاونة بالقياس الى ما تساهلت فيه الكثرة الكبرى من المفاوضين المصريين بهدف الوصول الى اتفاق بين الدولتين(١٥٦) .

كما نفت البلاغ كذلك ان محمود قدم استقالته وقالت انه كان هناك خلاف يسير قد وقع ولكنه مستمر كعضو من أعضاء الهيئة وقد سوى الأمر وهبات النفوس ، وصرح محمود بأن فكرة الاستقالة لم تخطر له على بال ، ونفى حدوث خلاف بينه وبين النحاس أو زملائه كالذى لكتبته « الاهرام » وأكد على ان الخلاف فى الرأى من طبيعة كل هيئة ولا يمكن ان ينبئ عليه شىء(١٥٧) .

كما قيل أيضا ان من أسباب استمرار محمود فى هيئة المفاوضين خوفه من عدم نجاح المعاهدة ، اذا انسحب من المفاوضة فتقع تبعه فشلها عليه ، ولأنه كذلك رغب فى أن تتخلص مصر من السيطرة الاجنبية حتى تتفرغ لاصلاح أحوالها الداخلية(١٥٨) وواضح

(١٥٥) السياسة - نفس العدد .

(١٥٦) نفس الدورية والعدد .

(١٥٧) البلاغ ١٩٣٦/٧/١٤ موقف محمود من معاهدة ١٩٣٦ .

(١٥٨) المصور ١٩٣٦/٨/٢٨ وانظر فيها آراء أخرى عن موقف محمود

« مثل انه دعا أعضاء حزبه وعرض عليهم مشروع الاتفاق العسكرى ، وانقسم الأعضاء الى فريقين فريق يحذ عدم الموافقة والفريق الآخر لايرى هذا الرأى لانه بمثابة انتحار للحزب اذا تم عقد المعاهدة على الرغم من معارضته » .

من اهتمام الصحف بمسألة انسحاب محمود من هيئة المفاوضين لعدم موافقته على النقط العسكرية ، مدى أهمية محمد محمود كممثل بارز من أعضاء الهيئة المصرية •

وعندما اجتمعت الهيئتان المصرية والانجليزية عند مناقشة مسألة الامتيازات الاجنبية قيل انه قد وقع هذا الاتفاق على أساس التعديلات التي طلب محمود ادخالها على المشروع ووافق جميع المفاوضين المصريين (١٥٩) •

وقد تألقت لجنة التحرير يمثل فيها الطرفان المصري والانجليزي لوضع الصيغ وعرضها على المفاوضين ، ومثل مصر محمد محمود والدكتور أحمد ماهر ومكرم عبيد وحافظ عفيفي ويبدو أنه قد وقع الاختيار عليهم لانهم اكثر الاعضاء المصريين معروفة باللغة الانجليزية وقد اشترط الا يكون عمل هذه اللجنة مقيدا للطرفين (١٦٠) •

وقد بدأت اللجنة عملها في ٧ يوليو ١٩٣٦ وعقدت عدة جلسات ، واتفق على عرض ما يختلف فيه أعضاء اللجنة من الطرفين على هيئة المفاوضين عن الجانبين ، وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات ، وانتهت الى وضع النصوص التي أصبحت بنودا في المعاهدة (١٦١) •

وبعد الاتفاق على تفاصيل المعاهدة سافر محمد محمود مع زملائه الى لندن للتوقيع عليها ، وقد أدلى بحديث في ٢١ أغسطس ١٩٣٦ أوضح رايه في نتيجة المحادثات بان هذا الاتفاق خير من عدم

• (١٥٩) السياسة ١٣/٨/١٩٣٦ •

• (١٦٠) د. حشيش - المرجع السابق ص ٥٢ •

• (١٦١) نفس المرجع - ص ٣٠٠ •

الاتفاق ، وأنه بقدر ما خسرنا فى النقطة العسكرية كسبنا فى حل
مسألة السودان والامتيازات والمسائل الأخرى(١٦٢) .

ثم أوضح محمود موقفه من النقطة العسكرية بأن مصر قد
خسرت فيها ، وكسبت انجلترا ، وأن الاتفاق فى تلك النقطة ضعيف ،
وأنه منذ اللحظة الأولى التى وافق فيها زملاؤه على هذه النقطة
أرسل الى النحاس خطابا ابدى فيه ستة اعتراضات على الاتفاق ،
ولكن زملاءه ورئيس الوفد قد تضافروا على تعديل هذا الاتفاق
واستطاعوا كسب ٤٠٪ مما عارض بشانه .

وعن الامتيازات ، رأى محمود أن مصر تقدمت تقدما محسوسا
فى هذا الاتفاق وأنه قد أصبح للبلاد حق إلغاء الامتيازات وإلغاء
المحاكم المختلطة بعد فترة ورأى كذلك أن فترة عشر السنوات هى
فترة ضئيلة فى حياة الأمم ، وهى كافية لوضع القوانين التى تسوى
بين المصريين والأجانب ولتدريب القضاة على الحكم بمقتضى
القانون التجارى الذى تحكم به المحاكم المختلطة ، وفى خلال تلك
المدة تعين الحكومة لكل عام طائفة من المستشارين فى المحاكم
المختلطة لهذا الغرض(١٦٣) .

ثم شرح محمود مزايا المعاهدة بالنسبة لما حققته فى السودان
بأنها أفضل من المشروعات السابقة ، وأن كان يعتقد أن عدم
الاتفاق على مسألة السودان خير من الاتفاق وذلك لأن انجلترا
لاستطيع أن تحكم السودان وحدها فهى مرغمة على الاتفاق مع
مصر فى شأنه ، ولذلك ومن وجهة نظره فإن مصر ستحصل على
مزايا أكثر من التى كسبتها(١٦٤) .

(١٦٢) المصور ١٩٣٦/٨/٢١ عدد ٦١٩

(١٦٣) المصور ١٩٣٦/٨/٢١ العدد ٦١٩

(١٦٤) نفس الدورية والعدد .

وواصل محمود شرحه لمزايا الاتفاق ، فأوضح أن الاتفاقات السابقة كانت لانتيج للبلاد إلغاء منصبى المستشار المالى والقضائى الا بعد انقضاء خمس سنوات على الأقل من تاريخ تنفيذ المعاهدة ، ولكن الاتفاق الأخير جعل لمصر على اثر امضاء المعاهدة أن تعلن إلغاء المنصبين بعد مضى ثلاثة أشهر ينفذ بعدها هذا القرار، وتصبح مصر حرة فى شئونها المالية والقضائية ، كما أصبح لمصر الحق فى دخول عصبة الأمم ، وحق إلغاء البوليس الاجنبى بالتدريج فى مدى ٥ سنوات فقط ، وصار لها الحرية فى زيادة عدد الجيش (١٦٥) .

وعند عرض المعاهدة على مجلس النواب ،لقى محمود كلمة باعتباره مؤيدا للمعاهدة فى ١٢/١١/١٩٣٦ ، فقال أنه قد تعلم من الحوادث التى شهدناها بنفسه أن احدا لا يستطيع الحصول فى معاهدة تتم عن طريق المفاوضات على مطالبه كاملة ، فحيث يوجد طرفان متفاوضان ، ووجهتان للنظر ، ورأى عام يرتبط به كل من الطرفين فلن يستطيع الانسان أن يحصل على كل ما يطلبه ، « لذلك لا اكون معبرا عن رأى الصحيح اذا قلت ان هذه المعاهدة تحقق مطالب مصر على وجه كامل ويصورة نهائية ، ولكنها خطوة نحو تحقيق هذه المطالب وانها تفتح أمام البلاد بابا ظل دائما مغلقا لاستكمال ما فاتها » (١٦٦) .

ولم يتحدث محمود عما فى المعاهدة من مزايا ، باستثناء مسألة الامتيازات التى رأى انها افضل من جميع المشاريع السابقة ، وسوف تتيج لمصر إلغاء الامتيازات الاجنبية والمحاكم المختلطة (١٦٧)

(١٦٥) نفس الدورية والعدد .

(١٦٦) البلاغ ١٢/١١/١٩٣٦ جلسة مجلس النواب وكلمات الاعضاء فى المعاهدة المصرية الانجليزية ، وقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ص ٤٦ وانظر الكلمة ٤٥ - ٤٧ .

(١٦٧) نفس الدورية والعدد ونفس المصدر والصفحة .

ثم تطرق الى القيود التي اعتقد انها تمس استقلال البلاد ، من ذلك انها توجب على مصر أن تقدم لانجلترا اذا خشيت وقوع مفاجآت دولية لها في حالتى الحرب وخطر الحرب ، التصهيلات في موانئها ومطاراتها وطرق مواصلاتها للقوات البريطانية ، والمفاجآت الدولية كثيرة الوقوع في أنحاء العالم ، حيث تتشابك المصالح البريطانية ، وتفرض كذلك المعاهدة على مصر انشاء طرق حربية ، كما انها تبيح جو البلاد كله للطيران الحربي البريطاني ، وفي هذه قيود تتنافى مع ما يفهمه من معنى الاستقلال ، وفيها كذلك ما يشعر المصري بأنه قد قصد به فرض الرقابة على مصر ، وبعض هذه القيود يفرض على مصر اعباء مالية قد تؤخر تنظيم الجيش المصري واعداده ، وهذه النصوص لم تكن موجودة في سنة ١٩٢٩ ولا في معاهدة ١٩٣٠ (١٦٨) .

واخيرا أوضح محمود بأنه لولا ما في المعاهدة من مزايا ، ولولا ظروف دولية قائمة ، ما جال في خاطره قبول هذه المعاهدة ، ولكن ما حدث منذ عام ١٩١٩ ، وما جره الخلاف على مشروع المعاهدة من تضيق لها ، وارتداد الى ما دونها وتعطيل الاصلاح في مرافق البلاد مايدعو الى النظر بعين الواقع ، من أجل نكل هذا رأى محمود أنه لايد من العمل على تعديل المعاهدة بأسرع مايمكن (١٦٩) .

• (١٦٨) نفس المدورية والعدد ، ونفس المصدر والصفحة

• (١٦٩) نفس المدورية والعدد - نفس المصدر والصفحة

الخاتمة

يقدم محمد محمود النموذج الأمثل لحكم كبار الملاك المصريين، سواء من حيث مصرية الأسرة والتي كانت تمثلك آلاف الأقدنة ، وتشتغل بالعمل السياسى من الجد والأب والأبناء، إلى البيت الكبير الذى تعقد فيه الاجتماعات السياسية والندوات الأدبية حتى اعتبر منزل محمود أكبر صالون أدبى فى عصره ، إلى الاشتراك فى الأحزاب السياسية وتمويل صحفها ٠٠٠ الخ .

ولاشك أن انتماء محمود الاجتماعى لأسرة من كبار الملاك وانتماءه الفكرى لحزب الأمة قد وضعه فى صف الساسة المعتدلين وعن هنا كان مفهومه لحل القضية الوطنية يقوم عن طريق المفاوضات واعتبار سياسة الخطوة خطوة ، أر «خذ وطالب » هى السبيل لحل القضية الوطنية والحصول على الاستقلال ، حتى لو خرج على إجماع الأمة كما حدث فى قبوله لمشروع ملتر ١٩٢٠ والذى رفضه

سعد لعدم تحقيقه لأمانى الأمة فى الاستقلال ، بينما أيده محمود
من منطلق أنه خطوة فى سبيل الاستقلال الكامل مما أدى الى انقسام
الوفد وخروجه منه ٥٥٠ الخ .

وبناء على هذا المفهوم قادت مفاوضاته ، فى ١٩٢٩ والتي
تقدمت خطوة بالقضية المصرية او فى قبوله معاهدة ١٩٣٦ واعتبارها
ايضا خطوة تقدمت فيها القضية المصرية ، وكانت هذه هى فلسفته
لكل المفاوضات المصرية الانجليزية ٥٥

ويحكم انتمائه كذلك للتيار المعتدل ، كانت علاقته بالانجليز
فى كل الأحوال علاقة طيبة ولم ينتهج سياسة متطرفة فى عدائه معهم
على وجه العموم ، كما حدث ابان ائتلافه مع الوفد فى ١٩٣٠ ضد
حكم صدقى حين رفض محمود هذه السياسة ، وأصدر الوفد بيانه
الذى هاجم فيه الانجليز بمفرده ، وأكثر من ذلك فقد اتهم محمود
الانجليز بأن سياستهم المنحازة لعهد صدقى هى السبب وراء انضمام
المعتدلين الى صفوف الوفد ٥٥ الخ .

ولاشك ان هذا التكوين الاجتماعى والفكرى بالاضافة الى
ثقافته الانجليزية قد اثرت على توجهاته بعد ذلك فى اقامة مثل هذه
العلاقة الطيبة معهم حتى وعلى المستوى الشخصى .

وكان ايمان محمود بالدستور والحياة النيابية الصحيحة
نظريا فقط ، فعلى الرغم من انتمائه لحزب الاحرار الدستوريين ،
وتأييده لدستور ١٩٢٣ ، الا انه عندما يصل الى السلطة ويبدأ
الاختبار الحقيقى لهذا الايمان نجده فى عام ١٩٢٨ ، يحل البرلمان
ويوقف العمل بالدستور ويعطل الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة
للتجديد ٥١

وايضا ابان وزارته الثانية فى ١٩٣٨ ، نجده يلجأ الى وسيلة
أخرى لعملها تكون أكثر نجاحا من الاولى فيعمل على تزوير الانتخابات

فى ظل دستور ١٩٢٣ ، وهكذا كان ايمان ابن حزب الأمة والأحرار الدستوريين بالحياة الصحيحة •

ولاشك أن التكوين الفكرى والاجتماعى لمحمد محمود بالاضافة الى رغبته هو وزملائه « المعتقلين » فى تأسيس حزب ينافس سبعة ويمهد المعاهدة مع بريطانيا ، كانت وراء اشتراكه فى تأسيس حزب الأحرار الدستوريين وما كان من الدور الكبير الذى لعبه فى حياة هذا الحزب ، وخاصة مع توليه السلطة عدة مرات مما يمكن القول معه انه كان أقوى الشخصيات التى تولت رئاسة الحزب بل وداخله ايضا ، والذى ظل رئيسا له طوال حياته ، وقد انعكست هذه القوة فى نجاحه فى جر حزبه الى الائتلاف مع الوفد فى ١٩٢٦ - ١٩٢٨ ، وفى ١٩٣٠ ابان حكم صدقى ، او فى فرض آرائه على الحزب مثل بيانه فى الاهرام للرد على مقال هيكل « نريد ائتلافا خالصا » ، وفى اشتراك حزبه فى وزارة النحاس ١٩٢٧ - ١٩٢٨ على الرغم من وقوف أهم قيادات الحزب ضده ... الخ •

وكان لاختفاء محمود من المسرح السياسى وعجز حزبه عن ايجاد بديل له اثره فى حدوث انقسامات وخلافات داخله ، مما أدى الى سيطرة المثقفين على الحزب سواء لنمو التعليم أو لأسباب أخرى مما ترتب عليه ارتقاء الحزب فى أحضان القصر وضعفه مما يعنى تراجعاه عن القيام بدور فى الحياة السياسية المصرية وبرز الحزب السعدى لياخذ مكانه ، مما يؤكد على أهمية الدور الذى لعبه محمود فى حياة حزبه ، والذى كان بحق حزب الاعتدال •

وعن علاقة محمود بالقصر ، فلا شك ايضا انه بحكم تكوينه الفكرى • كاهن من أبناء حزب الأمة ثم بعد ذلك حزب الأحرار ، والاجتماعى لكبار الملاك ، بالاضافة الى شخصيته نفسها فقد كان محاديا لادولوقراطية الملك مما يتضح فى هذه الدراسة كرهفته على

سبيل المثال عند اعداد الدستور بالا تكون سلطة الملك مطلقة يتحكم بها في منح الرتب والنياشين ، كما يجب الا يكون زعيما اسلاميا ، لأن معنى ذلك ان يتحكم تماما في مسائل الاوقاف وتعيين الرؤساء الدينيين وأن حزيه سيحارب حتى النهاية ضد الاستبداد ، فسيادة الأمة ينبغي ان تتحقق بواسطة البرلمان » ٠ الخ ٠ ومع ذلك فقد تحالف مع قواد لتحقيق طموحاته السياسية ، وعندما وصل الى هدفه أراد ان يحكم منفردا ولكن قواد أراد هو الآخر ان يحكم فكان الخلاف الدائم بينهما ابان حكمه في ١٩٢٨ ، والذي استمر حتى استقالته في ١٩٢٩ ٠

وفي عهد فاروق في ١٩٣٧ ، ورغم قبوله توالى الحكم بعد اغالة الوزارة النحاسية وتعاونه مع القصر في البداية الا انه وبعد ظهور نتيجة انتخابات ١٩٣٨ أراد ان يمارس سلطاته كاملة ومن هنا بدأ استبداده بالقصر ٠

وكان محمود معاديا للوفد سواء بسبب سياسة كل منهما المختلفة عن الآخر نحو الانجليز أو الملك أو الحياة النيابية ، أو لأن الوفد حزب الأغلبية بينما يمثل محمود الحزب المناقس للحزب الكبير على السلطة رغم كونه حزب اقلية ، ومن ثم كانت الاجراءات اللادستورية التي قام بها محمود ابان فترات حكمه موجهة ضد الوفد ، كما أنه عندما كان يتولى السلطة فان ذلك يحدث على أنقاض وزارة وفدية اشترك محمود في التآمر عليها بطريقة مباشرة كما حدث في وزارة النحاس ١٩٢٨ ، أو غير مباشرة كما حدث في ١٩٣٧ ٠ ومع وضع كل هذه الأمور قيد النظر ، يمكن القول ان محمود قد لعب دورا كبيرا على مسرح السياسة بالسلب في بعض جوانبه وبالإيجاب في جوانب أخرى ، وهذه على أي الأحوال طبيعة الشخصيات العامة ٠

المصادر والمراجع

أولا الوثائق

(١) غير المنشورة :

ملف خدمة محمد محمود : دار المحفوظات بالقلمة رقم
٤٥٣٣٠ - محفظة ٢٨٥٧

دولاب ٣٧٦

ثانيا - الوثائق البريطانية غير المنشورة :

F.O. 407/191. Jan — Mar, 1922.

F.O. 407/195. Oct — Dec, 1922.

F.O. 407/197. July — Dec, 1923.

F.O. 407/198. Jan — June, 1924.

F.O. 407/200. Jan — June, 1925.

F.O. 407/201, July — Dec, 1925.
 F.O. 407/203, July — Dec, 1926.
 F.O. 407/204. Jan— June, 1927.
 F.O. 407/206. Jan — June. 1928.
 F.O. 407/208, Jan— June, 1929.
 F.O. 407/209. July — Dec, 1929.
 F.O. 407/213. Jan — June, 1931.
 F.O. 407/214. July— Dec, 1931.
 F.O. 407/215. Jan — June, 1932.
 F.O. 407/216. July — Dec, 1932.
 F.O. 407/217. Jan, 1933 — Dec. 1934.
 F.O. 407/220. July — Dec, 1936
 F.O. 407/221. Jan — Dec, 1937.

وهي موجودة لدى الأستاذ الدكتور يونان لبیب رزق - كلية
 البنات جامعة عين شمس ملف محمد محمود *

F.O. 147/687, 9544.

وهو موجود لدى الأستاذ الدكتور أحمد زكريا - كلية الآداب
 - جامعة عين شمس *

(ب) وثائق منشورة :

١ - اليد القوية : مجموعة خطب وأحاديث لصاحب الدولة محمد
 محمود منذ أن أسندت إليه رئاسة الوزارة - مطبعة
 الاسكندرية ١٩٢٩ *

- ٢ - جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٣٤ - المطبعة
الاميرية ١٩٥٥ .
- ٣ - مجلس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على
معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا - المطبعة
الاميرية ١٩٣٧ .
- ٤ - مضبطة الجمعية التشريعية : دور الانعقاد الاول والاخير من
٢٢ يناير حتى ١٧ يونية ١٩١٤ .

مذكرات وذكريات

اولا : غير المنشورة :

مذكرات سعد زغلول : الهيئة العامة للكتاب كراس ١٣ ، ٣٤ ،
٣٥ . اشراف وتحقيق - د . عبد العظيم رمضان .

ثانيا : المنشورة :

- ١ - احمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن - عباس حلمى الثانى
يناير ١٨٩٢ - ١٩٠٢ الجزء الثانى - القاهرة ١٩٣٦ .
- ٢ - احمد لطفى السيد : هذه حياتى - الهلال فبراير ١٩٦٢ .
- ٣ - اسماعيل صدقى : مذكراتى - الهلال ١٩٥٠
- ٤ - حافظ محمود : اسرار الماضى ١٩٠٧ - ١٩٥٢ -
روزاليوسف يوليو ١٩٧٣ .
- : معارك قى الصحافة والسياسة والفكر - الجمهورية ابريل
١٩٦٩ .

- ٥ - سعد زغلول : الجزء الاول له ٥ ، ٧ ، ١٠ - اشرف
وتحقيق : د. عبد العظيم رمضان - الهيئة العامة للكتاب
١٩٨٧ .
- ٦ - د. محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ١٩١٢
- ١٩٣٧ - الجزء الأول القاهرة ١٩٥١ - والجزء الثانى
١٩٢٧ - ١٩٥١ القاهرة - ١٩٥٣ .
- ٧ - محمد على علوية : ذكريات اجتماعية وسياسية - القاهرة
١٩٨٣ .
- ٨ - محمد زكى عبد القادر : اقدام على الطريق - القاهرة ١٩٦٧
- ٩ - محمد كامل سليم : ازمة الوفد الكبرى - جزء ثالث اخبار
اليوم مارس ١٩٧٦ .
- ١٠ - محمود عزمى : خبايا سياسية - القاهرة ١٩٥٠ .

الدوريات

- ١ - آخر ساعة : ١٩٤١ .
- ٢ - الاتحاد : ١٩٢٩ .
- ٣ - الاخبار « أمين الرافعى » : - ١٩٢٩ .
- ٤ - الاهرام : ١٩٢٧ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٢ ، ١٩٤١ .
- ٥ - البلاغ : ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٣ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٨
- ٦ - الثغر : ١٩٣١ .

- ٧ - الدنيا المصورة : ١٩٣١ .
- ٨ - السياسة اليومية : ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ .
 • ١٩٣٠ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٣ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ .
- ٩ - السياسة الأسبوعية : ١٩٢٩ ، ١٩٤١ .
- ١٠ - الشباب : ١٩٣٦ .
- ١١ - الشعب : ١٩٣٠ - ١٩٣١ .
- ١٢ - الكشكول : ١٩٢٩ .
- ١٣ - المصور : ١٩٣٣ .
- ١٤ - المقطم : ١٩٠٦ ، ١٩٤١ .
- ١٥ - روز اليوسف : ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، ١٩٤١ .
- ١٦ - كوكب الشرق : ١٩٢٧ .
- ١٨ - مصر الفتاة : ١٩٠٩ .
- ١٩ - وادى النيل : ١٩٢٤ .

المراجع

- ١ - د. أحمد الحته : تاريخ مصر الاقتصادي في القرن ١٩
 القاهرة - ١٩٥٧
- ٢ - أحمد بهاء الدين : فاروق ملكا - ١٩٣٦ - ١٩٥٢ - كتاب
 روز اليوسف بدون تاريخ .

- ٢ - د. أحمد زكريا الشلق : حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية - دار المعارف ١٩٧٩ .
- حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣ - دار المعارف ١٩٨٢ .
- ٣ - أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية - الحولية الثانية ١٩٢٥ - القاهرة .
- حوليات مصر السياسية - الحولية الرابعة ١٩٢٧ - القاهرة .
- حوليات مصر السياسية - الحولية الخامسة ١٩٢٨ - القاهرة .
- حوليات مصر السياسية - الحولية السادسة ١٩٢٩ - القاهرة .
- ٤ - الياس زاخورا : مرآة العصر فى تاريخ ورسوم اكابر رجال مصر - القاهرة ١٨٩٧ ثلاثة أجزاء فى مجلد واحد .
- ٥ - د. رؤوف عباس حامد : الملكيات الزراعية فى المجتمع المصرى - ١٩٢٧ - ١٩١٤ - دار النهضة العربية ١٩٨٣ .
- ٦ - د. سمير محمد طه : محمد سلطان بين الوطنية والتبعية - القاهرة ١٩٧٩ .
- ٧ - سنية قراعة : نمو السياسة المصرية - القاهرة بدون تاريخ
- ٨ - د. غاصم دسوقي : كبار الملاك الزراعيين ودورهم فى المجتمع المصرى - ١٩١٤ - ١٩٥٢ - القاهرة - ديسمبر ١٩٧٥ .
- ٩ - د. عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤ - القاهرة ١٩٧١ .

- ١٠ - د. عبد الله محمد عزباوى : عمد ومشايخ القرى وبورهم فى المجتمع المصرى فى القرن ١٩ - القاهرة - ١٩٨٤ .
- : مفاوضات النحاس - هندرسون ١٩٣٠ - دراسة فى تاريخ العلاقات المصرية البريطانية - القاهرة ١٩٨٥ .
- ١١ - عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى لمصر - دار المعارف - الطبعة الرابعة ١٩٨٣
- : فى اعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ - ١٩٢٧ - الجزء الاول لكتاب الشعب ١٩٦٩ .
- : فى اعقاب الثورة المصرية ١٩٢٧ - ١٩٣٦ - مكتبة النهضة المصرية طبعة اولى ١٩٤٩ .
- ١٢ - عبد العزيز البشرى : فى المرأة - كتب للجميع القاهرة ١٩٤٨ .
- ١٣ - د. عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ - مديولى - القاهرة - طبعة ثانية ١٩٨٣ .
- ١٤ - د. عفاف لطفى السيد : تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ - ١٩٢٢ - ١٩٣٦ - ترجمة - عبد الحميد سليم - المركز العربى للبحث والنشر القاهرة ١٩٨١ .
- ١٥ - د. على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ - ١٩١٤ - دار الثقافة الجديدة ١٩٨٣ .
- ١٦ - د. على شلبى - مصطفى النحاس : الانقلابات الدستورية فى مصر ١٩٢٣ - ١٩٣٦ - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨١ .
- ١٧ - د. فاطمة علم الدين : التطورات الاجتماعية فى الريف ١٩٣
- (م ١٣ - المعتدلون فى السياسة)

المصرية قبل ثورة ١٩١٩ - الهيئة العامة للكتاب القاهرة
١٩٨٤ .

١٨ - فرج سليمان فؤاد : الكنز الثمين لعظماء المصريين - الجزء
الأول أكتوبر ١٩١٧ - القاهرة .

١٩ - د. محمد أنيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ - الجزء
الأول - القاهرة ١٩٦٣

٢٠ - محمد حسين هيكل : قراجم مصرية وغربية - القاهرة دار
المعارف ١٩٨١ .

٢١ - محمد خليل صبحي : تاريخ الحياة القبايية في مصر من
عهد ساكن الجنان محمد على - الجزء الخامس والسادس
القاهرة ١٩٣٩ .

٢٢ - محمد شفيق غريال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية
١٨٨٢ - ١٩٣٦ - الجزء الأول - مكتبة النهضة القاهرة
١٩٥٢ .

٢٣ - محمد فريد حشيش : معاهدة ١٩٣٦ واثرها في العلاقات
المصرية البريطانية حتى نهاية الحرب الثانية ١٩٤٥ - رسالة
دكتوراه غير منشورة - آداب عين شمس أبريل - ١٩٤٨ .

٢٤ - مصطفى أمين : الكتاب الممتوع أسرار ثورة ١٩١٩ - الجزء
الأول والثاني - القاهرة - ١٩٧٤ - ١٩٧٥ دار المعارف .
: ليالى فاروق - الجزء الأول كتاب اليوم يناير ١٩٥٤ .
: من واحد لعشرة - جزء أول - المكتب المصري الحديث -
طبعة ثانية - ١٩٨١ .

: من عشرة لعشرين - المكتب المصري الحديث

٢٥ - ميلين ريفلين : الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل
القرن ١٩ - ترجمة د. أحمد عبد الرحيم . ود. مصطفى
الحسينى - دار المعارف مصر - ١٩٦٨ .

٢٦ - يوسف نحاس : صفحة من تاريخ مصر - مفاوضات عدلى
كيرزون *

٢٧ - د. يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية فى مصر فى عهد
الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ - الانجلو المصرية
القاهرة ١٩٧٠ .

: تاريخ الوزارات المصرية ١٩٧٨ - ١٩٥٣ - القاهرة ١٩٧٥
- الأهرام .

: السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية معهد البحوث
والدراسات العربية ١٩٧٥ .

مراجع أجنبية

1. Issawi, Chaleis : *Egypt at Mid-Century* London — 1954.
2. Harris, Murry : *Egypt under the Egyptians* London
3. Lord/Lloyd : *Egypt since Cromer* Volume II London 1934.
4. Deep, Marius : *Party Politics in Egypt The Wafd its Rivals 1919 — 1939* London 1979.

الفهرس

[illegible]

رقم الايداع ١٩٩٢/٢٨٩٨

I.S.B.N. 977 — 01 — 3003 — 6 الترقیم الدولي

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

